وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

بعنوان:

التنمية الفلاحية في الجزائر بين الواقع والآفاق

دراسة حالة ولاية تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاديات العمل

إعداد الطالبتين:

- جوة أمينة
- بنّور نريمان

الأستاذ المشرف:

- د. عابد عدة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنــة الجــامعية 2017- 2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

العنوان:

التنمية الفلاحية في الجزائر بين الواقع والآفاق

دراسة حالة ولاية تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاديات العمل

إعداد الطالبتين:

- جوة أمينة
- بنور نريمان

الاستاذ المشرف:

- د. عابد عدة

السنــة الجــامعية 2017- 2018

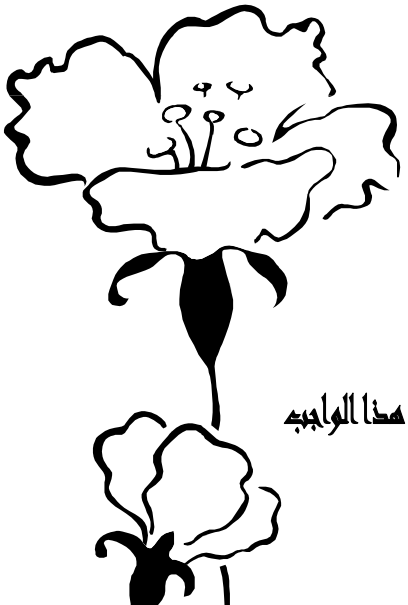

الشكر

الحمد لله الذي أنار لنا هذا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدونا على إنجاز هذا العمل وفي تذليل

ما وجهناه من صعوبات ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف الدكتور عدة عابد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي كانت عونا لنا على إتمام هذا العمل

ولا يفوتنا كذلك أن نشكر كل العاملين بمديرية المصالح الفلاحية على ما قدموه

لنا من مساعدات وتسهيلات

نتقدم بالشكر كذلك إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والطاقم العامل

بمكتبة الكلية

إلى كل من ساعدونا من بعيد أو من قريب على إتمام هذا البحث

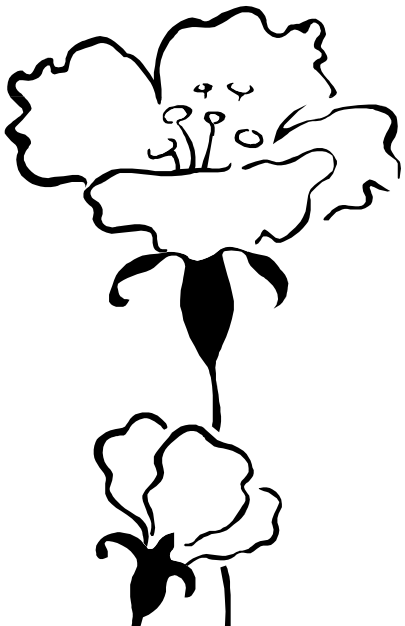

الاهداء

نهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

عائلتي جوة وبنور كبيرا وصغيرا

طلبة كلية العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاديات العمل

إلى كل طالب علم

أمينة نريمان

قائمة المحتويات

الفهرس.....**III- I**...

قائمة الجداول والأشكال.....**VII- IV**.....

مقدمة.....**أ-ح**.....

الفصل الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.....**1-29**.....

المبحث الأول: ماهية الفلاحة.....**3**.....

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة.....**3**.....

المطلب الثاني: أنواع الفلاحة.....**5**.....

المطلب الثالث: خصائص الفلاحة وأهميتها.....**9**.....

المبحث الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر.....**13**.....

المطلب الأول: الموارد الطبيعية .....13.....

المطلب الثاني: الموارد البشرية والمالية.....17.....

المطلب الثالث: خدمات أخرى مساندة للقطاع الفلاحي.....19.....

المبحث الثالث: السياسات الفلاحية في الجزائر وأهدافها.....**21**.....

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الفلاحية.....21.....

المطلب الثاني: أهمية السياسات الفلاحية وأهدافها.....,.....22

المطلب الثالث: أنواع السياسات الفلاحية وأسسها.....24.....

الفصل الثاني: واقع التنمية الفلاحية في الجزائر.....**30-73**

المبحث الأول: ماهية التنمية الفلاحية.....**32**.....

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهميتها.....32.....

المطلب الثاني: أسس وأهداف التنمية الفلاحية.....34.....

المطلب الثالث: شروط ومتطلبات التنمية الفلاحية.....36.....

المبحث الثاني: مكانة الفلاحة في التجربة التنموية في الجزائر.....**40**

المطلب الأول: الإصلاحات الفلاحية في الجزائر قبل التحول إلى إقتصاد السوق..... 40
المطلب الثاني: الإصلاحات الفلاحية في الجزائر في ظل التحول إلى إقتصاد السوق..... 48
المطلب الثالث: السياسات الفلاحية في الجزائر خلال المخططات التنموية.....52
المبحث الثالث: أسباب إتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي وأهميته الإقتصادية....60
المطلب الأول: أسباب إتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي.....60
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني 66
المطلب الثالث: المعيقات التي واجهت القطاع الفلاحي.....70
الفصل الثالث: واقع وآفاق التنمية الفلاحية في ولاية تيارت.....74-123
المبحث الأول: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت...76
المطلب الأول: المؤسسات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي.....76
المطلب الثاني: تقديم مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.....79
المطلب الثالث: دور مديرية المصالح الفلاحية في إطار دعم التنمية الفلاحية والريفية.....83
المبحث الثاني: المقومات الفلاحية لولاية تيارت وأهم البرامج المطبقة فيها للفترة(2000-2017).....88
المطلب الأول: المقومات الطبيعية 88
المطلب الثاني: الموارد البشرية والمالية.....92
المطلب الثالث: البرامج المطبقة في ولاية تيارت للفترة(2000-2017).....93
المبحث الثالث: واقع التنمية الفلاحية في ولاية تيارت وآفاقها 101
المطلب الأول: أثر الإصلاحات الفلاحية على الإنتاج الفلاحي.....101
المطلب الثاني: أثر الإصلاحات الفلاحية على بعض المتغيرات الإقتصادية.....113
المطلب الثالث: آفاق التنمية الفلاحية في ولاية تيارت.....117
خاتمة.....122-127
قائمة المراجع والملاحق 128-147

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	إنتاج الحبوب والبقول الجافة والخضر للفترة(1962- 1971)	42
(2-2)	تطور الانتاج النباتي للفترة (1972- 1981)	44
(3-2)	تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة (1972- 1981)	45
(4-2)	توزيع المستثمرات الفلاحية خلال الفترة (1987- 1991)	48
(5-2)	المنازعات العقارية إلى غاية 1994	49
(6-2)	تطور الانتاج النباتي خلال الفترة (2009- 2015)	51
(7-2)	تطور الانتاج النباتي والمائي للفترة (2001- 2014)	56
(8-2)	تطور نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة (2015- 2017)	59
(9-2)	أنواع الأراضي في الجزائر	61
(10-2)	تطور الواردات الغذائية للفترة (2005- 2014)	63
(11-2)	تطور الصادرات الغذائية للفترة (2005- 2014)	64
(12-2)	إختلال الصادرات والواردات للفترة (2010- 2014)	65
(13-2)	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام	66
(14-2)	مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة	67
(15-2)	مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري	69
(16-2)	مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الإقتصادي	69
(1-3)	تقسيم 40 مشروع للتنمية الفلاحية المدمجة في الولاية	86
(2-3)	حوصلة الشعب المدعمة من طرف الدولة للفترة (2000- 2017)	97
(3-3)	أهم مشاريع التنمية الريفية المدمجة	99
(4-3)	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2000- 2017)	102
(5-3)	تطور إنتاج البقول الجافة للفترة (2000- 2017)	104
(6-3)	تطور إنتاج الخضروات للفترة (2000- 2017)	105
(7-3)	تطور إنتاج الفواكه للفترة (2000- 2017)	107
(8-3)	تطور عدد المواشي للفترة (2000- 2017)	109

(9-3)	تطور الإنتاج الحيواني للفترة (2000- 2017)	110
(10-3)	حجم العمالة في القطاع الفلاحي	114
(11-3)	مدخلات ومخرجات ولاية تيارت للحبوب	116
(12-3)	مدخلات ومخرجات ولاية تيارت للبقول الجافة	117
(13-3)	تقديرات إنتاج الحبوب	118
(14-3)	تقديرات إنتاج الخضر آفاق 2019	118
(15-3)	تقديرات إنتاج البقول الجافة آفاق 2019	119
(16-3)	تقديرات عدد المواشي آفاق 2019	119

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة	68
(1-3)	مخطط الهيكل الوظيفي لمديرية المصالح الفلاحية	80
(2-3)	نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	90
(3-3)	حوصلة الشعب المدعمة من طرف الدولة للفترة(2000- 2017)	98
(4-3)	تطور إنتاج الحبوب للفترة (2000- 2017)	103
(5-3)	تطور إنتاج البقول الجافة للفترة (2000- 2017)	105
(6-3)	تطور إنتاج الخضر للفترة (2000- 2017)	106
(7-3)	تطور إنتاج الفواكه للفترة (2000- 2017)	108
(8-3)	تطور عدد المواشي للفترة (2000- 2017)	109
(9-3)	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والصوف	111
(10-3)	تطور إنتاج البيض للفترة (2000- 2017)	111
(11-3)	تطور إنتاج الحليب للفترة (2000- 2017)	112
(12-3)	تطور إنتاج العسل للفترة (2000- 2017)	112
(13-3)	تطور عدد العمال في القطاع الفلاحي	115

مقدمة

مقدمة:

عندما تزدهر الفلاحة فإن كل الفنون الأخرى تزدهر، لكن عندما تهمل الفلاحة لأي سبب فإن كل الأعمال على البر كما على البحر تضمحل.

من خلال ما قاله الفيلسوف الإغريقي سقراط فإن الهدف الجوهري الذي تسعى إلى بلوغه دول العالم هو توفير الإحتياجات الأساسية للمجتمع، في إطار تنمية اقتصادية شاملة، تنعكس آثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على الإستقرار والرفاهية والرقي.

ومن هذا المنطلق يتضح بأن الفلاحة تحتل مكانة مهمة في دول العالم، بل تمثل قاعدة أساسية لهذه الدول حيث تعتبر من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه، إذ ساهمت منذ القدم على تطوير وإقامة الحضارات ومازالت في عصرنا الحاضر، لأنها تؤدي دورا مهما في التنمية الفلاحية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام خاصة البلدان النامية كونها تعتبر مصدر للدخل لغالبية السكان وتوفر لهم السلع الضرورية من الغذاء، الكساء.....إلخ.

فإذا كانت الفلاحة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها تمثل الحجر الأساس بالنسبة لأغلب اقتصاديات الدول النامية خاصة المعتمدة منها على النفط، على اعتبار أن الثروة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة للزوال أجلا أم عاجلا، ولهذا فإن الفلاحة بالنسبة لهذه الدول هي التي تمد الإنسان بمعظم غذائه وكسائه وغالبا ما تكون المصدر الأساسي لتوفير فرص العمل، حيث أن ثلثي السكان أو أكثر يعتمدون على الفلاحة، وتأييدا لذلك يكاد يجتمع الاقتصاديون على أن التنمية الفلاحية هي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من دول النامية تسعى جاهدة إلى تطوير قطاعها الفلاحي، بغية تحقيق قاعدة أو ركيزة أساسية تضمن النهوض عليها، إذ يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في تحقيق التنمية، وذلك لمساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، فهو المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء وإشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية ،كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية كما يوفر المواد الأولية الفلاحية (القطن، الجلود، الصوف....) و هنا تظهر علاقته مع بقية القطاعات من خلال ما يوفره من مواد أولية وفرص عمل ومن ثم العمل على تحقيق الرفاهية، وهذه هي المحصلة النهائية للتنمية الشاملة.

ويظهر جليا سعي الدولة الجزائرية لتطوير قطاعها الفلاحي من خلال مجموعة الإصلاحات والبرامج الفلاحية، نظرا لأهميته البالغة في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد، وتتحقق هذه الأخيرة من خلال تنمية هذا القطاع لكونه الوحيد الذي بحوزته القدرة على تحقيق الأمن الغذائي ولا يتحقق هذا إلا بتضافر جميع جهود القطاعات الأخرى.

طرح الإشكالية:

يدور موضوع هذه الدراسة حول فهم الأسس والأهداف للتنمية الفلاحية في الجزائر بين الواقع والآفاق دراسة حالة ولاية تيارت وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، مع التركيز على فعالية مخطط دعم التنمية الفلاحية والريفية في الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة التنموية الفلاحية في تطوير الإقتصاد الوطني؟

وللتفصيل أكثر في الموضوع طرحنا مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل مقومات الفلاحة في الإقتصاد الجزائري؟
- ما طبيعة السياسة الفلاحية الموجودة في الجزائر؟
- ماهي أسباب اتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي؟
- ماهية البرامج التنموية المنتهجة للنهوض بالقطاع الفلاحي؟
- فيما تتمثل المعيقات التي واجهت هذا القطاع؟

فرضيات البحث:

تسهيلا لمعالجة وتحليل موضوع الدراسة نعتمد الفرضيات التالية:

- كل الإمكانيات المتاحة في القطاع الفلاحي مستغلة ولا يمكن تحقيق نتائج أفضل.
- الدوافع التي أدت إلى التغيير في السياسة الفلاحية هو فشل الإصلاحات السابقة وعدم تمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة.
- مخطط دعم التنمية الفلاحية والريفية كسابقيه من البرامج لم يضف أي جديد للقطاع الفلاحي في الجزائر.

أهمية البحث:

إن الإعتماد على النفط يجعل الإقتصاد محفوفا من كل الجوانب، والواقع الملموس أقوى دليل على فشل هذا التوجه، فقد بات تنويع مصادر الدخل والاهتمام بقطاعات أخرى أمرا حتميا، ولعل الفلاحة من أبرز تلك القطاعات التي بات الإهتمام بها أمرا لا جدال فيه، حيث يحتل القطاع الفلاحي مكانة كبيرة ودورا أساسيا في تحقيق الإنطلاقة الحقيقية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية نظرا لدوره المتمثل في توفير الغذاء للأفراد بغية تحقيق الأمن الغذائي والخروج من التبعية الغذائية التي أضحت سلاحا سياسيا في وجه الدول النامية من طرف الدول المتقدمة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتشخيص وتحليل واقع هذا القطاع وأهميته في تحقيق التنمية الإقتصادية، كما تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها ذات طابع وطني، فهي تتناول واقع الفلاحة على المستوى الوطني ثم على مستوى ولاية تيارت التي تمثل نموذجا من بين نماذج الولايات السهبية كالجلفة وسعيدة.

أهداف البحث:

كون هذه الدراسة بمثابة مؤشرات علمية تساهم بدرجة أو بأخرى في تحفيز من يهمهم أمر الاهتمام بالقطاع الفلاحي، فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها كما يلي:

- اكتشاف التجارب الحقيقية لتطوير برامج الفلاحة على المستوى الوطني واستعراض مدى نجاعة برامج الفلاحة في ولاية تيارت.
- محاولة دعم الأمن الغذائي الذي يعتبر هدفا رئيسيا للتنمية الفلاحية ومن ثم التنمية الاقتصادية وما يحققه من مكاسب للدولة.
- إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.
- الإهتمام بالنشاط الفلاحي والعمل على تطويره.
- معرفة واقع قطاع الفلاحة في الجزائر من خلال متابعة تطور مختلف المنتجات الفلاحية.

أسباب اختيار موضوع البحث:

الموضوع محل البحث أصبح في السنوات الأخيرة نقطة تحول ومنعرجا مهما للسياسة الفلاحية الجزائرية، بحيث يمثل تصورا مستقبلا للحد من الإشكالية الغذائية في الآجال المتوسطة والبعيدة خاصة أمام النتائج

المعتبرة التي حققتها بعض الدول، لذا بات من الضروري تسليط الضوء على مثل هكذا مواضيع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

الأسباب الموضوعية:

- اختيار الموضوع حسب التخصص.
- يعد القطاع الفلاحي في الجزائر ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد الوطني إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكبير من قبل المختصين لكن مع مطلع الألفية الثانية لاحظنا تحولا مسى هذا القطاع، هذا ما أثار اهتمامنا، وبالخصوص المجهودات التي تبذلها الدولة لتحسين مردودية هذا القطاع.
- قلة الدراسة لموضوع الفلاحة بصورة الواقع والآفاق في الدراسات السابقة.
- الأهمية الكبرى التي يحتلها القطاع الفلاحي في اقتصاديات الدول خاصة النامية.
- جل القرارات السياسية مرتبطة بالقطاع الفلاحي خاصة ما تعلق بالعقار الفلاحي الذي أصبح الشغل الشاغل للمشرع الجزائري.
- التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة في المجال الفلاحي ومساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي.
- درجة التبعية الغذائية المرتبطة بضعف الإنتاج الفلاحي في الجزائر.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في المساهمة إيجاد الحلول لإشكالية اعتماد الإقتصاد الجزائري على مورد وحيد المتمثل في النفط، مما يجعل الإقتصاد الجزائري هش ومعرض للإنهيار.
- المساهمة في تحديد وضبط تجربة الإصلاح الفلاحي في إطار سياسة فلاحية وطنية شاملة.
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

حدود البحث:

بهدف الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية وتقترب من تشخيص أفضل للواقع، تم وضع حدود للإشكالية المطروحة مع ضبط الإطار الذي تتم فيه دارسة الموضوع من تساؤلات وفرضيات، ولتحقيق ذلك تم إنجاز البحث ضمن الحدود التالية:

الحدود المكانية:

ترتبط هذه الدراسة بوجه عام ببحث حول التنمية الفلاحية في الجزائر بين الواقع والآفاق وبوجه خاص دراسة ولاية تيارت بحكم امتيازها بالطابع الرعوي والفلاحي.

الحدود الزمانية:

كانت الدراسة في مجملها ما بين (1962-2017) ونظرا لعدم توفر الإحصائيات اللازمة لتحليل هذه الدراسة، انحصرت هذه الأخيرة في الفترة (2000-2017).

المنهج المستخدم:

إن المقصود بمناهج البحث العلمي هو تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظاهرة موضوع الإهتمام من قبل الباحثين، وحتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات السابقة سنختار ثلاثة مناهج والمتمثلة في المنهج التاريخي لدراسة الوقائع التي هي في حكم الماضي والمنتمية إلى الحاضر قصد توضيحها، واستخدمناه في دراستنا بهدف التعرف على السياسات الفلاحية السابقة و الاستفادة منها في المستقبل، والمنهج الوصفي لوصف ودراسة الجداول والبيانات الفلاحية المتاحة حول الإقتصاد الفلاحي الجزائري في بهدف معرفة التطور الحاصل في هذا القطاع، أما المنهج التحليلي فإعتمدنا عليه لتحليل ما توصلنا إليه من نتائج .

الدراسات السابقة:

1- حاجي العلجة، رسالة ماجستير بعنوان تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، تناولت هذه الدراسة مكانة القطاع الفلاحي في الفكر الإقتصادي ونظريات التنمية اقتصادية وكذا أثر الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية على القطاع الفلاحي في الجزائر وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة التنموية المتبعة قبل الإصلاحات أضرت بالقطاع الفلاحي فلم يحظى بمكانة هامة وأن الإصلاحات التي اتبعت كانت ذات طابع تنظيمي أكثر منه تحفيزي.

2- بلال خزار، رسالة ماجستير بعنوان السياسات الزراعية وآفاق تحقي الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع الزراعي في الجزائر يملك عدة إمكانيات تسمح بتلبية إحتياجات السكان من الغذاء وتحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي من السلع الإستراتيجية إلا أن الإنتاج ظل ضعيفا

3- حاجي العلجة، رسالة ماجستير بعنوان دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني لإنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة تناولت هذه الدراسة الفلاحة في الجزائر من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في هل استطاع القطاع الفلاحي الجزائري التأقلم مع كل الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع بعد الاستقلال وما هي أهم النتائج التي ظهرت بعد تطبيقها ميدانيا حيث احتوى هذا الفصل على مفهوم التنمية الفلاحية عبر النظريات المختلفة وما توصلت إليه من نتائج وكذا واقع الإصلاحات الفلاحية في ظل التنمية الاقتصادية أما فيما يخص الفصل الأخير فتجسد في الفلاحة الجزائرية بين الواقع والتطبيق.

عرض خطة البحث:

نظرا لإتساع الموضوع وتشعب فروعه وقصد إعطاء القدر الكافي من الإهتمام والتذكير اعتمدنا على منهجية تقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول نعرضها كما يلي:

تماشيا ومنهجية البحث العلمي رأينا من الضروري الانطلاق في الموضوع بتقديم مقدمة أبرزنا من خلالها أهم الجوانب المرتبطة بالموضوع محل الدراسة لننتقل فيما بعد إلى محاولة تفصيلها من خلال إدراج ثلاثة فصول.

الفصل الأول: سيعالج هذا الفصل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال التطرق إلى مفهوم الفلاحة، أنواعها، خصائصها، وأهميتها إضافة إلى دراسة مقومات القطاع الفلاحي من خلال التطرق إلى الموارد الطبيعية، البشرية والمالية كذا التطرق إلى التكوين البحث والإرشاد الفلاحي إضافة إلى السياسات الفلاحية في الجزائر المتمثلة في السياسة الإنتاجية ، التسعيرية، التسويقية فالهيكلية.

الفصل الثاني: سنركز في هذه الفصل على واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال استعراض مفهوم التنمية الفلاحية، أهميتها، أهدافها، شروطها ومتطلباتها وسنتطرق من خلال هذا الفصل كذلك إلى مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني من خلال الإصلاحات الفلاحية قبل وفي ظل التحول إلى اقتصاد السوق وكذا التطرق إلى المخططات التنموية إضافة إلى أسباب اتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي وأهميته الاقتصادية وكذا المعيقات التي واجهت هذا القطاع.

الفصل الثالث: سنتناول في هذا الفصل واقع التنمية الفلاحية في ولاية تيارت وآفاقها من خلال التعرض إلى المقومات الفلاحية للولاية والبرامج المطبقة فيها للفترة(2000-2017) ثم دراسة أثر الإصلاحات الفلاحية على الإنتاج ثم الناتج الفلاحي وفي الأخير سنعرج على آفاق التنمية الفلاحية من خلال دراسة الأهداف المستقبلية للولاية.

صعوبات البحث:

من خلال تفحصنا لهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات التي لا يمكن إهمالها والمتمثلة في:

- قلة المراجع وكذا صعوبة الحصول عليها خاصة المتعلقة منها الجانب لفلاحي للجزائر وتحديدا المعلومات المتعلقة بالفصل الثاني.
- عدم توافر بعض الإحصاءات الحديثة المتعلقة بحالة الجزائر.
- قلة المراجع في موضوع الفلاحة كعنصر اقتصادي.
- نقص كبير في البحوث والدراسات عن القطاع الفلاحي في الجزائر.
- صعوبة جمع معلومات الفصل التطبيقي بحجة السرية المهنية.

الفصل الأول

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد

تعتبر الفلاحة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه، وبخلاف الأنشطة الأخرى فقد مارسها جميع شعوب العالم ،حيث لا يمكن لأي شعب أن يعيش بدونها، نظرا لأهميتها الإستراتيجية التي تتمثل في توفير الغذاء، الذي يعتبر العنصر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان، والجزائر كغيرها من دول العالم سعت منذ الإستقلال للرقي بقطاع الفلاحة، لأجل مسايرة التغيرات الدولية، حيث تعتبر مسألة الفلاحة في الجزائر مسألة إقتصادية و إجتماعية، تتعامل مع مجموعة من الموارد، من أجل تطويرها وتحسين أساليب إستخدامها، من خلال مجموعة من السياسات، تشمل كيفية التعامل مع القطاع الفلاحي على المدى القريب والبعيد، لذا إرتأينا أن نتناول في هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول: ماهية الفلاحة؛

المبحث الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر؛

المبحث الثالث: السياسات الفلاحية في الجزائر وأهدافها.

المبحث الأول: ماهية الفلاحة

يعد اكتشاف الفلاحة حدثا حديثا بالنسبة لطول تاريخ الإنسان على سطح الأرض، بحيث كانت الموارد الفلاحية الطبيعية ثروة كامنة، لم يدرك كيفية استغلالها لزمن طويل جدا، وبالتالي فإن اكتشاف الفلاحة يمثل حدثا عظيما في تاريخ الإنسان ،حيث تعتبر الفلاحة من الحرف الكبرى، التي تمارس في الأقاليم المختلفة ،وتختلف أنماطها إختلافا كبيرا من بيئة لأخرى ،بل وفي نفس البيئة الجغرافية الواحدة لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

مفهوم الفلاحة؛

أنواع الفلاحة؛

خصائص الفلاحة و أهميتها .

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة

يختلف مفهوم الفلاحة حسب كيفية ومكان استخدامها لذا نجدها تأخذ عدة تعاريف:

أولا: إذا رجعنا إلى المفهوم الحرفي لكلمة الفلاحة agriculture نجده يتكون من مقطعين agri بمعنى الحقل أو التربة، ومقطع culture بمعنى العناية وعلى ذلك يمكن القول بأن الفلاحة هي العناية بالأرض أو الحراثة الأرض و فلاحتها، إلا أننا نجد أن هذا المفهوم ضيق، فالفلاحة في وقتنا الحالي لا تقتصر على هذا المفهوم فحسب، ولكنها تمتد لتشمل أعمالا أخرى[1] من أهمها:[2]

1 .رعاية الحيوان وتربيته: وهي من أهم فروع الفلاحة، ويتسع مفهوم الحيوان هنا ليضم كذلك الطيور المنزلية والنحل؛

2 .العناية بالغابات و الأشجار؛

3 .تربية الأسماك وصيد الحيوان وعموما نجد أن الفلاحة تشمل الأعمال المنتجة، التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو النباتات والحيوان، وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان و نجد هنا أن الفلاح أي من يقوم بالفلاحة هو الإنسان الذي يعيش مستقرا في مكانه على الأرض بعكس من يمارس الرعي منتقلا هو حيواناته من مكان إلى آخر وراء العيش والماء.[3]

---

[1] حسين عبد العزيز حسن، **اقتصاديات الموارد**، دار النشر زهراء الشرق، القاهرة، سنة 1996، ص 215.

[2] السيد محمد أحمد السيريني، **الموارد الإقتصادية (طبيعية وبشرية ،غذائية ,بيئية)** مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية ،سنة 2011، ص – ص 105 ، 106.

[3] المرجع نفسه، ص – ص 105 ،106.

ثانيا :تعريف جمعية الإقتصاد الفلاحي الفرنسي

الفلاحة هي عبارة عن عمل أو نشاط غرضه قيام الانسان باستخدام قوى الطبيعة من أجل إنتاج محاصيل نباتية وحيوانية لسد إحتياجات الانسان، ويتضمن هذا التعريف أنواعا كثيرة من الفلاحة مثل فلاحة الاكتفاء الذاتي، فلاحة التخصص، الفلاحة الكثيفة، الفلاحة الواسعة والفلاحة المختلطة، لذا تشتمل الفلاحة أعمال متعددة مثل فلاحة الأرض وتربية الحيوان ،الرعي ،الصيد ... إلخ.[1]

ثالثا : التعريف الفني للفلاحة

وطبقا له فإن الفلاحة هي عبارة عن الاستعانة بمجموعة من المعطيات لإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات، وتتميز هذه العمليات بأنها تسهم في إعداد البيئة المناسبة لفلاحة الأرض وتربية الحيوانات لذا فإنها تشتمل على عمليات الرعي والصرف، من أجل التحكم في درجة رطوبة التربة، كما تشتمل عمليات الإضاءة الصناعية وتسوية الأرض وتدريجها، بهدف تحسين التربة، وتمهيد سطحها ومنعه من الإنجراف.[2]

رابعا: تعريف الفلاحة كنشاط زراعي

ويقصد بالفلاحة أنها نشاط يمارسه الإنسان بهدف الحصول على ما يتوقع الحصول عليه، من إشباع لحاجياته المباشرة اليومية، وهي الحاجات التي أصبحت في هذا العصر كثيرة ومتجددة ومتلاحقة بتسارع ليس له مثيل من قبل، والتي يعجز النشاط الفلاحي عن تلبيتها للفلاحين الذين يمارسونه، إلا لزراعة محاصيل تتناسب و سرعة عائداتها مع سرعة التجدد في هذه الإحتياجات ،وزيادتها المطودة وذلك حفاظا على بقائهم في دائرة النشاط فحسب، وهو ما يمارسه الفلاحين هنا في مدرجاتهم للزراعة في أعالي القمم.[3]

خامسا: تعريف الفلاحة كنشاط إقتصادي

ويقصد بالفلاحة أنها ذلك النشاط الذي يمارسه قطاع الفلاحة كحل لتحقيق النمو الإقتصادي، كما يمكن أن يمارسه الإنسان الفرد الحقيقي أو الإعتباري وذلك بهدف توفير كميات تجارية من المنتجات الفلاحية المختلفة، وبناء الإقتصاد المحلي أو المشاركة فيه بشكل مفيد وإيجابي، وذلك بتوفير ما تحتاج إليه

[1] السيد محمد أحمد السيريني، مرجع سبق ذكره ، ص105.
[2] المرجع نفسه، ص 105.
[3] المرجع نفسه، ص 106.

القطاعات الإقتصادية الأخرى القائمة في المجتمع كقطاع الصناعة، قطاع التجارة الداخلية والخارجية، قطاع العمل، وقطاع الخدمات وخصوصا الخدمات المتعلقة بالنشاط الفلاحي كخدمات الري، خدمات الرش و التسميد غيرها، ومن الخدمات المتعلقة بالمحاصيل الزراعية ذاتها، كما أن الفلاحة نشاط اقتصادي يتوجب عليها أيضا توفير أو تلبية احتياجات الدولية أو العالمية من المنتجات الفلاحية المطلوب منها توفيرها.[1]

وبناءا على ما سبق يمكننا وضع تعريف واسع شامل للفلاحة، يتمثل في كل الأعمال المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج الفلاحي، من أجل الاستقرار على الأرض، فضلا عن تحسين عمليات نمو الأنواع المختلفة من النبات والحيوان، وذلك بقصد توفير المنتجات الزراعية والحيوانية ،التي تشبع إحتياجات الإنسان .

المطلب الثاني: أنواع الفلاحة

تتعدد أنواع الفلاحة حسب الأدوات المستخدمة فيها وكذا حسب مجال التخصص لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى نوعين من الفلاحة هما الفلاحة الأولية والفلاحة الراقية.

الفرع الأول: الفلاحة الأولية

وهي الفلاحة التي تتسم بالبدائية من جهة النظرة الحضارية وبالتخلف من جهة النظرة الإقتصادية، وأهم ما يميز هذا النوع من الفلاحة أنها تكاد تكون مجرد إحلال لبعض المحاصيل محل الصورة في المناطق التي تسود فيها، وبالطبع يعتمد هذا النوع من الفلاحة على المطر المباشر وبعض الآلات البسيطة التي من أهمها الفأس، بل إن بعض الجماعات الأكثر تخلفا لا تعرف حتى الفأس، ولا يعرف في هذا النوع من الفلاحة التسميد واستخدام المخصبات ولا تتبع دورة فلاحية تنظم الإنتاج.[2]

وعندما يحدث تدهور في الإنتاج الفلاحي، وانخفاض في إنتاجية الأرض لا تعرف تلك الجماعات التي تمارس هذا النوع من الفلاحة المتخلفة، أن ذلك يرجع إلى عدم إتباع الأصول الفلاحية السليمة أو لرداءة نوع التربة أو استنزافها، وإنما يرجعون ذلك إلى سخط السماء وغضب الآلهة، ولذلك يطلق البعض أحيانا على هذا النمط من الفلاحة «اسم الفلاحة المتنقلة ».[3]

---

[1] السيد محمد أحمد السيريني، مرجع سبق ذكره ،ص – ص 106 ،107 .

[2] كامل بكري ،محمود يونس ،عبد النعيم مبارك، **الموارد واقتصاداتها**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، سنة 1986، ص – ص 84، 85 .

[3] المرجع نفسه، ص85.

ومن الجدير بالذكر أن معظم الذين يمارسون الزراعة الأولية، يمارسون إلى جانبها حرفا ثانوية مثل الصيد والري وذلك لأنه لا يوجد عمل وخدمات تستهلك وقتهم فضلا عن الإنتاج الفلاحي لا يكفي لتلبية احتياجاتهم، وغير خاف أن هذا النوع من الفلاحة يصعب أن يتصور إمكانية تحقيقه لأي فائض يمكن أن يبنى عليه أي نوع من أنواع التبادل من المجتمعات الأخرى.[1]

الفرع الثاني: الفلاحة الراقية

وفي هذا النوع من الفلاحة تزداد سيطرة الإنسان على الموارد الفلاحية الطبيعية أو استخدام أدوات فلاحية أكثر تطورا، ويتميز المجتمع الفلاحي في هذه الحالة بالإستقرار واستخدام المخصبات لتحسين التربة، وتنويع المنتجات الفلاحية وإتباع الأساليب الحديثة لتنظيم الإنتاج، كنظام الدورة الفلاحية، وتطبيق الطرق العالمية لرفع الإنتاج والإنتاجية، وتطور سلالات للنباتات، والحيوانات ،كما تستخدم وسائل ري حديثة و متطورة، وكذلك البحث عن المياه اللازمة للري في حالة عدم توفر مياه الأمطار.[2]

ويمكن التمييز في نطاق الفلاحة الراقية بين الفلاحة الكثيفة، الفلاحة الواسعة والفلاحة العلمية التجارية، حيث يعتبر المعيار الرئيسي للتفرقة بين هذه الأنواع المختلفة للفلاحة هو نسبة ما يتوفر من الأراضي الصالحة للزراعة، ومستوى التقدم الفني المستخدم في العملية الإنتاجية الفلاحية.[3]

أولا: الفلاحة الكثيفة

ينتشر هذا النوع من الفلاحة في المناطق التي تزدحم بالسكان، حيث تتوافر الأيدي العاملة وتندر نسبيا الأراضي الفلاحية وترتفع تكلفة رأس المال نسبيا، ومن الملاحظ أن الإنتاجية الفلاحية تكون منخفضة بصفة عامة مع اختلاف واضح بين إنتاجية العنصر النادر، وإنتاجية العنصر المتوفر، ويسود هذا النوع من الفلاحة نظام الحيازات الفلاحية الصغيرة، والتي لا تسمح بتنويع واسع للإنتاج الفلاحي الذي يمكن من زيادة الصادرات من الإنتاج الزراعي والحيواني.[4]

و هذا النوع من الفلاحة يسود بصفة عامة المناطق التي مازالت متخلفة اقتصاديا في كثير من أنحاء العالم، وذلك على عكس الفلاحة في المناطق السهلية الخصبة في غرب أروبا وشرق الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستخدم وسائل علمية أكثر تطورا فيما يتعلق باستخلاص أكثر السلالات النباتية

[1] كامل بكري ،محمود يونس ،عبد النعيم مبارك ، مرجع سبق ذكره، ص 85.
[2] أحمد مندور، أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية**، مطابع الأمل، بيروت لبنان، سنة 1990، ص 77.
[3] المرجع نفسه، ص 77.
[4] المرجع نفسه، ص 78.

والحيوانية إنتاجية، وكذلك أفضل وسائل الري والمخصبات الكيماوية، هذا بالإضافة إلى التنويع الواسع للنشاط الفلاحي حيث تستخدم أفضل الطرق العلمية والتنظيمية للنهوض بالثروة الحيوانية وكذلك تصنيع منتجاتها، ومهما زادت الكثافة السكانية في هذه المناطق من الدول المتقدمة، فإنها لاتصل إلى الكثافة السكانية في الدول المتخلفة.[1]

إن المزايا التكنولوجية و التنظيمية للنشاط الفلاحي تعوض الآثار الناتجة عن زيادة الكثافة السكانية نسبيا في المناطق السهلية الخصبة من غرب أروبا وشرق الولايات المتحدة مثلا، وهكذا فإنه يمكن التفرقة بسهولة بين الفلاحة الكثيفة في الدول والمناطق المتخلفة نسبيا وهذا النوع من الفلاحة في الدول الصناعية المتقدمة.[2]

ثانيا: الفلاحة الواسعة

وفي هذا النوع من الفلاحة تستخدم الأراضي بمساحات كبيرة جدا مع استخدام نسبة عالية من الآلات والمعدات الفلاحية المتقدمة، وذلك بهدف الإنتاج على نطاق واسع لغرض التصدير، وتسود هذه الفلاحة في مناطق العالم الجديد من سهول سيبيريا وأراضي البراري في أمريكا الشمالية وفي الأرجنتين وأستراليا ونظرا لقلة الأيدي العاملة، وكبر مساحة الأراضي القابلة للزراعة فإن غلة الأكتار تكون مخفضة عنها في حالة الزراعة الكثيفة بينما يكون إنتاج الفرد فيها أكثر ويدخل الفائض في التجارة الدولية، وتتميز هذا النوع من الفلاحة بزراعة الحبوب الغذائية.[3]

ثالثا: الفلاحة العلمية التجارية

وتنتشر هذه المزارع الكبيرة في الدول المتخلفة نسبيا، وهي عادة ما تكون زراعات للأشجار الإستوائية من أشجار البن والكاكاو والموز والشاي وجوز الهند وزيت النخيل، حيث تزرع هذه النباتات على مساحات كبيرة بهدف التصدير، وقد ظهرت هذه المزارع تاريخيا نتيجة للتوسع الإستعماري الغربي ابتداءا من القرن السادس عشر، حيث ظهر هذا النوع من الفلاحة لأول مرة في إفريقيا ثم تحول إلى أمريكا اللاتينية وجنوب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تختص هذه الزراعات أساسا بقصب السكر و القطن.[4]

[1] أحمد مندور، أحمد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[2] المرجع نفسه، ص 78.
[3] المرجع نفسه ، ص 78.
[4] المرجع نفسه، ص 79.

ثم تطور هذا النوع من الفلاحة وأصبح يقوم على نظام تتبع الأجور المحددة للعاملين فيها ويشرف عليها خبراء فنيون غربيون بإتباع أحدث الطرق العلمية في الزراعة من إنتاج لسلالات ذات غلات مرتفعة، ومواد كيماوية فعالة لمقاومة الآفات الزراعية، وقد أخذت هذه المزارع اليوم أشكالا أكثر تنظيما وتساعا، حيث تسيطر عليها شركات متعددة الجنسيات ،وتوجد هذه المزارع العلمية التجارية الواسعة اليوم في أمريكا اللاتينية ،لإنتاج وتسويق الموز والبن والكاكاو والسكر ،وقد تطورت هذه المزارع أيضا في جبوب شرق آسيا في كل من أندونيسيا وماليزيا.[1]

إن التدخل الإستعماري الإستغلالي في الفلاحة في الدول النامية لم يقتصر فقط على شكل المزارع التي تقام لإنتاج محاصيل معينة لأغراض التصدير، وإنما أخذ أيضا صورة المشروعات الرأسمالية التجارية المرتبطة برأسمالية الإنتاج، فالشركات التجارية التي تكونت بواسطة شركات متعددة الجنسيات تقوم بتجميع المحاصيل والمنتجات الإستعمارية مثل فول الصويا في السنغال والكاكاو في غانا، وتصريفها بعد تجهيزها في الأسواق العالمية.[2]

وإذا كان هدف الفلاحة الراقية بصفة عامة هو تحقيق التفوق في الانتفاع بالأرض، فإن هذا التفوق ذاته كان هدف لسياسات فلاحية مرسومة بالشكل الذي يتناسب مع ظروف كل دولة أو إقليم، ويمكن التمييز على أساس نوع السياسات الفلاحية المرسومة بين ثلاثة أشكال من الفلاحة كلها تقع أيضا في نطاق الفلاحة الراقية وتتمثل هذه الأنواع في ما يلي:

أولا: فلاحة الإكتفاء الذاتي

ويقصد بها قيام الدولة أو الإقليم بإنتاج كل أو معظم حاجياته من المنتجات الفلاحية محليا، ورغم أن هذا النوع من الفلاحة كان منتشرا في كل دول العالم، إلا أنها لاتزال تمارس في الوقت الحاضر في بعض الأقاليم المنعزلة من الدول.[3]

ثانيا: فلاحة التخصص

وفيها تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج سلعة أو عدد محدود من السلع، ويستند هذا النوع من الفلاحة على مبدأ نظرية التكاليف النسبية القائلة، بأن الدولة يتعين عليها أن تتخصص في إنتاج سلعة أو السلع،

[1] أحمد مندور، أحمد رمضان، مرجع سبق ذكره ، ص – ص 79، 80.
[2] المرجع نفسه، ص 80.
[3] كامل بكري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 88.

التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية، أي تنتجها بتكاليف نسبية أقل، وتعتبر السلعة أو السلع التي تتخصص الدولة في إنتاجها بمثابة محاصيل نقدية، بمعنى أنها تمثل مصدر الإيراد النقدي الذي تحصل عليه من بيع محاصيلها هذه، وتستخدمه في شراء ما تحتاجه من الدول الأخرى، ورغم أن التخصص يؤدي إلى الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، واكتساب المهارات العالية نتيجة إتقان عمل أشياء محدودة فضلا عن الإستفادة من المزايا الطبيعية التي حباها الله للدولة، إلا أن التخصص الشديد معروف أن له مساوئ عديدة منها، أن يصبح اقتصاد الدولة من نوع الإقتصاد المفتوح الذي يتأثر بشدة بالعوامل الخارجية، فضلا عن احتمالات انخفاض أسعار هذه المحاصيل النقدية وافتقاد الدولة في هذه الحالة لأهم مصادر إراداتها.[1]

ثالثا: الفلاحة المتنوعة

هي نوع وسط بين سياسة الإكتفاء الذاتي التي تنتج فيها معظم المحاصيل في الداخل، وبين سياسة التخصص التي يتم التركيز فيها على عدد محدود من المحاصيل النقدية، وبالطبع فإن هذا النوع من الفلاحة إنما يتحقق بإتباع نظام الدورات الفلاحية، والذي يحتفظ كثيرا بخصوبة الأرض ويوفر العديد من السلع المختلفة على مدار العام ويقلل من حدة الآثار غير المواتية، سواءا ما كان منها بفعل عوامل الطبيعية أو نتيجة التعرض لضغوط مستوردة من الخارج.[2]

المطلب الثاني:خصائص الفلاحة وأهميتها

هناك العديد من المؤشرات التي توصف بها الفلاحة من خلال مؤشرات المنتجات، والإنتاج الفلاحي وكذا الدخل الفلاحي، حيث تمثل هذه المؤشرات خصائص الفلاحة من أجل معرفة مدى أهميتها في النظام الفلاحي وكذا الإقتصاد ككل .

أولا: خصائص الفلاحة

نتحدث هنا في خصائص الفلاحة عن ثلاثة أبعاد رئيسية وهي كما يلي:[3]

1:خصائص المنتجات الفلاحية :ونجد فيها

[1] كامل بكري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص 89.

[3] عبد الوهاب محمود المصري، **في سبيل تنمية بديلة**، منشورات وزارة الثقافة دمشق، سنة 2002، ص 184.

أ .المنتجات الفلاحية ذات أفضلية أولى لدى الإنسان

يسعى الإنسان دائما إلى تأمين حاجاته الغذائية قبل أي شيء آخر، وهذه الحاجات تأمن بكاملها من الفلاحة تقريبا، و تأمن هذه الأخيرة أيضا المواد الأولية اللازمة للكساء كالقطن والترفيه كالتبغ .

ب .استهلاك المنتجات الفلاحية الغذائية بشكل مباشر ومستمر ويتم بكميات كبيرة:

فالإنسان يستهلك المنتجات الغذائية بصورة مستمرة، وهو يستخدم كل كمية منها مرة واحدة فقط، بينما يستخدم السلع الصناعية كالملابس عدة مرات، ويقدر أن الإنسان يستهلك سنويا من المواد الغذائية ما يعادل سبعة أضعاف وزنه.

ج .المنتجات الفلاحية متنوعة وغير متجانسة وسريعة العطب عموما :

فهي بحكم تنوع البيئات الفلاحية، وانتشار المشاريع الفلاحية في مناطق متعددة، وتنوع متطلبات الدورة الفلاحية، الأكثر تنوعا من المنتجات الصناعية، والأقل تجانسا من منتجات هذه الأخيرة التي تتبع عادة نموذجا موحدا ،فالمنتجات الفلاحية سريعة العطب والتلف، وذلك بحكم طبيعتها البيولوجية وخاصة منها محاصيل الخضر.

2:خصائص الإنتاج الفلاحي: ونجد فيها

أ .بطئ الإنتاج الفلاحي:

تتعامل الفلاحة مع كائنات هي النباتات والحيوانات، ولهذه الكائنات دورات بيولوجية خاصة يصعب اختصارها أو اقتصارها فمثلا يحتاج القمح إلى 250 إلى 300 يوم لينضج، وفترة حمل الأبقار لا تقل عن تسعة أشهر، ويترتب على ذلك صعوبة تغيير الإنتاج الفلاحي بين يوم وآخر وصعوبة تقييم العمل الفلاحي قبل إنتاجه.

ب .موسمية الإنتاج الفلاحي:

لا يمكن الحصول على المنتجات الفلاحية إلا في مدة زمنية محددة وقصيرة، يترتب على ذلك موسمية العمل الفلاحي وحدوث بطالة موسمية، وموسمية استخدام الآلات الفلاحية، وموسمية عرض المنتجات الفلاحية، وبالتالي انخفاض الأسعار في وقت ذروة الإنتاج، وموسمية الدخل الفردي، وبالتالي احتياج الفلاحين للقروض.

ج .تقلب الإنتاج الفلاحي وعدم استقراره :

ذلك لأن الإنتاج الفلاحي يخضع إلى حد كبير للعوامل الطبيعية والبيئية المختلفة، ويتعذر إخضاعه للسيطرة البشرية بشكل كامل، وينطبق ذلك بوجه خاص على إنتاج المحاصيل المطرية، حيث ينتج عن هذا التقلب في الإنتاج الفلاحي وعدم استقراره ،تقلب الدخل الفلاحي، وصعوبة وضع سياسات تموينية مستقرة وكذا صعوبة استيراد القروض وتقدير تكاليف الإنتاج بدقة مسبقا، أو عدم استقرار الواردات الدولية من القطاع الفلاحي.

د .ارتباط الإنتاج الفلاحي بالأراضي :

إذ تشكل الأرض القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، فلا يمكن الاستغناء عنها ،كما لا يمكن نقلها أو تجميعها في منطقة واحدة، ويؤدي ذلك إلى ضرورة مراعات خصائص الأرض الطبيعية والبيولوجية، لئلا تتصحر، وضرورة ممارسة العمل الفلاحي تحت التأثير المباشر للعوامل المناخية المختلفة، وكذا ضرورة التنقل ونقل المستلزمات من وإلى المزرعة لمسافات طويلة، وصعوبة مراقبة العمل الفلاحي بالتالي ضرورة الإستثمار من قبل المالك المباشر أو الإستثمار الجماعي والتعاوني، وعزلة الفلاحين اجتماعيا وثقافيا وبالتالي سيادة العقلية المحافظة .

3: خصائص الدخل الفلاحي :ونجد فيه

أ .ضعف دخل الفرد في القطاع الفلاحي :

إن متوسط دخل الفرد في القطاع الفلاحي هو عادة أقل من متوسط دخل الفرد في القطاعات الأخرى ويعود ذلك إلى ضعف الإنتاجية الفلاحية بالمقارنة مع مثيلتها في تلك القطاعات .

ب .اتجاه القيمة النسبية للدخل القومي الفلاحي نحو الإنخفاض :

إن دور الفلاحة في تخفيض الدخل القومي يقل تدريجيا، وخاصة في الدول النامية، وذلك لكون النمو في قطاع الفلاحة أقل من مثيلتها في القطاعات الأخرى .

ج .التفاوت الكبير بين دخول الفئات الفلاحية المختلفة :

فمن المتفق عليه أن التفاوت في الدخول الفردية يكون في المجتمعات التقليدية (الفلاحية) أكبر منه في المجتمعات المتقدمة، فيكون الفارق بين دخول المالكين الكبار ودخول عمال الفلاحة كبيرا جدا .

د .تقلب الدخل الفلاحي وعدم استقراره :

وذلك راجع إلى تقلب الإنتاج الفلاحي بالكمية والنوعية بين سنة وأخرى .

ثانيا: أهمية الفلاحية

تعد الفلاحة أكثر الحرف أهمية في العالم سواءا من ناحية انتشارها أو عدد المشتغلين بها، أو فوائدها للجنس البشري، وتظهر غاية الأهمية في كونها تساهم بدرجة كبيرة في الإنتاج العالمي، والدخل القومي للدول، بل تعد مصدرا أساسيا لبعضها، والفلاحة كأسلوب انتفاع بالثروة الفلاحية على أي مستوى من المستويات وبأي أسلوب من الأساليب، تكفل للإنسان الحياة وذلك بأن تتيح له الغذاء وتحقق له الاستقرار الذي هو السبيل إلى تنمية الحضارة البشرية.[1]

والفلاحة سواءا كانت لنمو المحاصيل لاستهلاك الإنسان مباشرة أو زراعة علف للحيوان، فإن هذه تنتج سلعا في نوعين رئيسين يتمثلان في المواد الغذائية كالحبوب والفواكه أو غلات لتربية الحيوان وفي المواد الخام الصناعية مثل القطن والمطاط وقصب السكر والزيوت ....إلخ.

وهناك دول تتخصص في الإنتاج الفلاحي إما لإنتاج غلات زراعية كمادة خام لازمة لبعض الصناعات كالمنسوجات وصناعة الورق والأثاث والعقاقير الطبيعية والزيوت، وقد يكون الإنتاج لغلات كمواد غذائية القمح والشعير والأرز والذرة، وبعض الدول تنتج الإثنان معا، وتبرز أهمية الفلاحة بشكل خاص في الدول التي تعتمد عليها بشكل رئيسي في اقتصاداتها .

وتبرز أهمية الفلاحة من حيث العمالة التي تستوعبها، وفي إسهامها في الإنتاج، والتجارة والدخل القومي إذ يعتمد على الفلاحة جزء كبير من سكان العالم، سواءا بشكل مباشر في الفلاحة، أو بشكل غير مباشر في الصناعات المرتبطة بها.

وتتميز الفلاحة بأنها حرفة عالمية واسعة الانتشار بخلاف الأنشطة الأخري كالصناعة التي تتركز في مناطق معينة كالتعدين الذي يتركز في أماكن محدودة، أما الفلاحة فتكاد توجد في كل مكان وحيث ما وجد الإنسان.[2]

[1] علي هارون، **أسس الجغرافيا الاقتصادية**، دار النشر مدينة مصر، القاهرة، سنة 2006، ص 150.

[2] المرجع نفسه، ص 151.

المبحث الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يرتبط الإنتاج الفلاحي ارتباطا وثيقا بالموارد الفلاحية المتاحة في إطار تقييم الأداء الإقتصادي الفلاحي، إذ يجب الوقوف على الأوضاع الخاصة بقاعدة الموارد الفلاحية من حيث حجم هذه الموارد، والإمكانيات ومدى التوفيق في استخدامها بشكل عقلاني، حيث تملك الجزائر عدة مقومات للنهوض بقطاعها الفلاحي تتمثل في الموارد الطبيعية و البشرية و المالية إضافة إلى خدمات أخرى مساندة تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء ويمكن تلخيص هذا المبحث في ثلاثة نقاط كما يلي :

الموارد الطبيعية؛

الموارد البشرية و المالية؛

خدمات أخرى مساندة للقطاع الفلاحي.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

بمساحة 2381741 كلم^2 تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا والحادية عشر عربيا، حيث تنحصر بين خطي طول9º غربا و12º شرقا، وبين دائرتي عرض 19º جنوبا و37º شمالا، حيث تتمثل أهمية موقعها الفلكي في امتدادها بين العروض الحارة جنوبا والعروض المعتدلة شمالا، ولهذا تأثير كبير على المناخ[1].

بمساحة 8% من مساحة القارة الإفريقية، وبواجهة بحرية تقدر بـ 1640 كلم، وحدود برية بـ6343 كلم، حيث من أقصى الشمال إلى الجنوب 1955 كلم، ومن الشرق إلى الغرب 2100 كلم، تتميز الجزائر بالتنوع في أقاليمها [2]حيث نجد فيها إقليمين اثنين هما:[3]

أولا: إقليم مناخ البحر الأبيض المتوسط: ويمتد من القسم الشمالي إلى غاية شمال الأطلس الصحراوي ويتميز بـ :

- فصل معتدل رطب من شهر أكتوبر إلى شهر ماي؛
- فصل جاف باقي الشهور؛
- تذبذب وتفاوت كمية التساقط، بحيث تقل الأمطار كلما اتجهنا نحو الغرب والجنوب .

ويمكن أن نميز منطقتين مختلفتين في هذا الإقليم:

[1] موقع إلكتروني، www.tassilialgerie.com ،يوم: 2017/12/05 ،10:17.
[2] موقع إلكتروني، www.tassilialgerie.com ،يوم: 2017/12/05 ،10:17.
[3] موقع إلكتروني، www.tassilialgerie.com ،يوم: 2017/12/05 ،10:17.

1 .**منطقة رطبة:** وهي منطقة تلية، حيث تصل كمية الأمطار فيها 1000مم سنويا بسبب الرياح الشمالية وتقل عن 600 مم في الغرب بسبب الحواجز الجبلية في المغرب الأقصى وتشهد هذه المنطقة اعتدالا في الحرارة صيفا وشتاءا.

2 .**منطقة شبه جافة(المنطقة الداخلية):** وتعرف كذلك بمنطقة الهضاب العليا حيث تصل كمية التساقط فيها من 200مم إلى 400مم سنويا وهي منطقة حارة صيفا وباردة شتاءا.

ثانيا: إقليم المناخ الصحراوي: يغطي مساحة شاسعة من جبوب الأطلس التلي إلى الجنوب حيث يمتاز بارتفاع الحرارة وندرة الأمطار وتصل كميتها أقل من 200 مم .

إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية، وعلى أساس هذا الإختلاف تتحدد نوعية والغطاء النباتي والحيواني السائد في كل منطقة، وكذا نوعية المحاصيل الفلاحية التي تزدهر فيها.

الفرع الأول: الموارد الترابية

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج فلاحي وعلى أساس تنوعها تتحدد نوعية و حجم الإنتاج الفلاحي، حيث تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 42,4 مليون هكتار، والتي تمثل 18% من المساحة الكلية للبلاد، أما المساحة الزراعية المستعملة فهي تقدر بـ8,458 مليون هكتار أي ما يعادل 28 % من المساحة الزراعية الإجمالية.[1]

أولا: الأراضي القابلة للزراعة

وتتمثل في الأراضي المستعملة في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي غير المستعملة، والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 5سنوات والتي تحولت إلى مراعي، مروج طبيعية و مجاري.[2]

ثانيا: أراضي صالحة للزراعة

وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول أو الحبوب الشتوية، والأشجار المثمرة وكذا

[1] الديوان الوطني للإحصاءات، www.ons.dz.

[2] عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية المستدامة ،2000-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 20112010 , www.sndl.cerist.dz، يوم 2017/12/15 ،16:51.

الأراضي المستريحة و المروج الطبيعية بحيث قدرة مساحتها بـ8,4 مليون هكتار سنة 2015.[1]

ثالثا: أراضي المساحة المحصولية

تتمثل المساحة المحصولية في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الفلاحي الكثيف.

إن التنمية الفلاحية تعمل على زيادة المساحة المحصولية عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة إلا أنها تطبق في أغلب أراضي الدور الأحادي (أي زراعة محصول واحد خلال السنة) وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.[2]

رابعا: الأراضي المسقية

إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية، وكمية الإنتاج وهذا بفضل التكثيف الفلاحي، وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف، ولهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية من خلال بناء العديد من السدود، وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية، حيث تم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة عن طريق حفر الآبار العميقة وإنشاء السدود الصغيرة وتبقى هذه الأراضي المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه، حيث من الممكن تجهيز وسقي مساحة مليون هكتار على مدى السنوات القادمة.[3]

الفرع الثاني: الموارد المائية

يمثل الماء أهم عناصر الحياة كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في القطاع الفلاحي حيث تتوفر الجزائر على ثروة مائية إجمالية تقدر بـ 72,2 مليار م^3 متجددة تمتد من الشمال إلى الجنوب.[4]

وتنقسم مصادر المياه إلى ثلاثة موارد:

[1] الديوان الوطني للإحصاءات، www.ons.dz .
[2] عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[3] المرجع نفسه، ص 25.
[4] المرجع نفسه، ص 26.

أولا: الموارد المائية المطرية

تقدر كمية الأمطار التي تتساقط على الجزائر بـ 197 مليار م^3 بمعدل تساقط سنوي يقدر بـ 82 مم سنويا.[1]

ثانيا: الموارد المائية السطحية

وتتمثل في مياه الوديان، الأنهار والسدود والتي تعتبر قليلة في بلادنا حيث تقدر بـ 13,5 مليار م^3 سنويا وبالرغم من قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22 % والجزء الباقي يصب في البحار والشطوط.[2]

ثالثا: الموارد المائية الجوفية

تشير الإحصائيات أن حجم المياه الجوفية يقدر بـ 33 مليار م^3، وأن احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر بـ 60 مليار م^3، إلا أن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار وكذا ضعف معدل تجديدها الذي لا يتجاوز0,6 مليار م^3 في السنة.[3]

ويقدر حجم الهياه القابلة للتعبئة بـ13,7 مليار م^3، منها ما هي مخزنة في السدود التي يقدر عددها بـ 98 سد، بطاقة استيعاب تقدر بـ مليار م^3، بالإضافة إلى وجود 420 بئر غير مستغلة بسبب نقص التجهيزات وارتفاع التكاليف.[4]

الفرع الثالث: الثروة النباتية

يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية، وعليه كانت كل السياسات المطبقة في مجال الفلاحة تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي و ترقيته، بحيث يتميز الإنتاج النباتي في الجزائر بالتباين في كمية ونوعية المنتجات، وكذا مناطق انتشارها حيث قدر الإنتاج النباتي حسب إحصائيات 2015 كما يلي:

- القمح بـ 37,6 مليون قنطار؛
- الفواكه بـ 14,5 مليون قنطار؛

[1] عماري الزهير، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكاليات الاكتفاء الذاتي –أين الخلل دراسة قياسية منذ 1980**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 23-24 نوفمبر2014، ص 9، الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم:18 /2017/12، 15:31.

[2] المرجع نفسه، ص – ص 9 ،10.

[3] سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية،2006 – 2007، ص 242، الموقع http://despace.univ-tlemcen.dz، يوم2017/12/20 ،09:24.

[4] المرجع نفسه، ص 242 .

- الحمضيات بـ 13,4 مليون هكتار؛
- الخضروات بـ 45,3 مليون قنطار ؛
- البقول الجافة بـ 874 ألف قنطار.

الفرع الرابع: الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الفلاحي بعد الإنتاج النباتي لما لها من الأهمية في توفير الإحتياجات الغذائية، إذ تعتبر عنصرا أساسا لنمو جسم الإنسان وتزويدها بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الإستثمار الفلاحي، حيث يتميز بنوع من الإستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطورها كالبقر، الغنم، الماعز، الخيل والجمال، وكذا توفير اللحوم الحمراء والبيضاء وكذا البيض.[1]

المطلب الثاني: الموارد البشرية و المالية

من بين مقومات القطاع الفلاحي كذلك الموارد البشرية، حيث يمثل أهم مقوم في هذا القطاع لأنه يقوم بجميع الأعمال التي تخص الفلاحة مدعما بموارد مالية مقدمة من طرف الدولة.

الفرع الأول: الموارد البشرية

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لإستغلال الموارد الطبيعية والإستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة خاصة، إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية من توفير شروط رفع الإنتاج الفلاحي إلى المستوى الذي يكفل بتحقيق الإحتياجات الغذائية للسكان.

إلا أن الجزائر من بين دول العالم الثالث التي تعتمد أساسا في الإنتاج الفلاحي على العنصر البشري نظرا لأن معظم العمليات الفلاحية، مازالت تنجز يدويا بسبب قلة المعدات اللازمة، مما أنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع خاصة في السنوات الأولى.

حجم قوة العمل الفلاحية: إن حجم قوة العمل الفلاحية لها علاقة مباشرة بهيكل العمالة في الاقتصاد الوطني، كما أن إدخال آلات جديدة يؤثر على حجم العمالة الفلاحية، فقد قدر حجم العمالة الفلاحية في سنة 2013 بـ 141000 عامل ثم توالت هذه النسبة في النقصان والزيادة إلى أن وصلت

[1] عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص30 .

إلى917000 عامل، وقد لوحظ أن هناك زيادة في قوة العمل في قطاع الفلاحين مقارنة بين سنوات التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة، ويرجع هذا الإرتفاع إلى عودة القوة العاملة النشيطة في الريف، وكذا أسباب أخرى كلما ساهمت في ارتفاع القوة العاملة النشيطة في الريف، وكذا أسباب أخرى كلما ساهمت هي ارتفاع القوة العاملة وبالتالي تطور التنمية الفلاحية.[1]

الفرع الثاني: الموارد المالية

إن تقدم مختلف القطاعات الإقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة مخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الإحتياجات، و قد خصصت له غلافا ماليا قدره 212,79 مليار دج في سنة 2017، وتشمل هذه الميزانية تمويل الفلاحين المستثمرين وكذا شراء بذور النباتات وأعلاف للحيوانات وبناء سدود، إذا تطلب الأمر وشراء العتاد الفلاحي والعديد من الأعمال التي تهم القطاع الفلاحي لتطوره وتنميته.[2]

يشكل العتاد الفلاحي ركيزة أساسية لتحقيق عملية التنمية الفلاحية، ويختلف العتاد الفلاحي باختلاف استخداماته والتي تتمثل في :

أولا: عتاد الحرث وتهيئة التربة والبذور والتسميد والمعالجة

إن عملية حرث التربة وتهيئتها بشكل جيد يسمح بتوفير الشروط المناسبة لإنتاش البذور، وتتطلب هذه العملية توفير عتاد مخصص لكل عملية حسب نوع التربة، لكن القطاع الفلاحي ظل يعاني من نقص في هذه النوع من العتاد إلى غاية المخطط الرباعي الأول حيث سجل تحسنا واضحا لجميع أنواع العتاد.[3]

ثانيا: عتاد الجر والحصاد والدرس

يعد عتاد الجر من أهم الوسائل التي تستعمل في العمليات الفلاحية، حيث عرف القطاع الفلاحي تطور مستمر لهذا النوع من العتاد، ليصل عند إصلاحات 1990إلى 94500 جرار، لتتسع مساحة الحرث بالآلات بالرغم من أن هذا التوسع والتحسن يبقى يؤثر فيه عمر الجرارات وحالتها الوظيفية.

---

[1] بابوش حميد، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دراسة تحليلية للفترة (2000- 2015)، مجلة دفاتر جوادكس، العدد 06، سبتمبر 2016، ص 22، الموقع www.asjp.cerist.dz، يوم:26 /2017/12، 13:57.

[2] موقع إلكتروني، www.echorouk.com، يوم: 2017/12/30 ،15:30.

[3] عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

تعتبر عملية الحصاد من أهم العمليات الفلاحية التي يتم بها جمع المحاصيل في وقتها المحدد، نظرا للظروف المناخية التي تتميز بها الجزائر من حرارة شديدة وأمطار صيفية مفاجئة، لذا يتم توفير عتاد الحصاد والدرس بشكل كافي لجمع المحاصيل في فترة قصيرة، مما لا يعرضها إلى الإتلاف وبالتالي زيادة المردودية.[1]

ثالثا: عتاد النقل

يعتبر عتاد النقل من أهم الوسائل الفلاحية وإحدى العناصر الأساسية في تطور القطاع، وهذا ما يزيد من الطلب على هذا العتاد من طرف الفلاحين لنقل المدخلات التي يحتاجونها والمخرجات من المبيعات بمختلف أنواعها إلى مراكز التخزين أو التسويق، حيث عرف هذا النوع من العتاد تطور ملحوظ إلا أن هذا التطور يختلف من مرحلة إلى أخرى، وهذا بسبب اختلاف الإعتمادات المخصصة له من جهة وكذا ارتفاع أسعاره من جهة أخرى مع رفع الدعم من قبل الدولة، نتيجة تطبيق الإصلاحات التنمية الفلاحية الأخيرة.[2]

المطلب الثالث: خدمات مساندة للقطاع الفلاحي

يعتبر التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الإستعمال الكفيء لوسائل الإنتاج وتطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الفلاحي، ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بتوفير مجموعة من الإمكانيات تتمثل في ما يلي:[3]

أولا: التكوين

يمثل التكوين عنصر مهم للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته خاصة مع ظهور المكننة الحديثة، حيث ساهمت الدولة في ترقية هذا القطاع بإنشاء العديد من المؤسسات والمعاهد التكوينية ومراكز البحث العلمية حيث يوجد:

- 13 مركزا لتكوين الأعوان التقنيين والعمال المختصين؛
- 11 معهد متوسط لتكوين التقنيين؛
- 8 معاهد لتكوين التقنيين الساميين، أربعة منهم لتكوين التقنيين الساميين في الصحة الحيوانية، وأربعة منهم لتكوين التقنيين الساميين في الزراعة، وعليه يمكن القول أن القطاع الفلاحي يتوفر على إمكانيات هائلة من الإطارات المتخصصة والمكونة القادرة على رفع التحدي في هذا القطاع.

[1] عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 39.
[2] المرجع نفسه، ص38.
[3] المرجع نفسه، ص39، 40 ،41.

ثانيا: البحث الفلاحي

يتساوى عنصر البحث الفلاحي والتكوين في أهميتهما بالنسبة للقطاع الفلاحي، ويتمثل أهمية البحث في كونه عامل من عوامل نجاح تنمية الإنتاج ورفع المردودية، لما له دور في تحسين حماية النباتات والحيوانات بمختلف أنواعها، حيث ظهرت جهود الدولة في هذا العنصر من خلال ثلاثة مجموعات وهي:

1 .المعهد الوطني للبحث الفلاحي: ودوره:

- متابعة خصوبة الأراضي الزراعية؛
- تنسيق برامج التكوين، البحث ومساعدة المعاهد التقنية.

2 .المعاهد التقنية: و دورها

- إعداد مقاييس لإستعمال وسائل الإنتاج وصيانتها؛
- البحث في تقنيات ملائمة للإنتاج؛
- وضع خطط وأسس لضمان صيانة الآلات.

3 .معاهد الوقاية والمكافحة: و دورها

- ضمان المراقبة والوقاية على الحدود والمصادقة على المنتجات الوقائية(المبيدات، المنتجات البيطرية...)؛
- التدخل عند ظهور الأوبئة والكوارث كالجراد، الكلب، الحمى القلاعية.

لتحقيق عملية البحث الفلاحي تم توفير مجموعة من الوسائل المادية تمثلت في إنشاء 31 مخبر من الحجم المتوسط و68 محطة للبحث، وبالرغم من الوسائل المتوفرة إلا أن البحث الفلاحي في الجزائر لايزال لم يصل إلى المستوى المطلوب.

ثالثا: الإرشاد الفلاحي

يعتبر الإرشاد الفلاحي نمط تكوين علمي يوجه الفلاح ويمده بالإرشادات والمعلومات والمعارف والخبرات التي يفتقر إليها ويوجهه إلى الأساليب الحديثة المستعملة في الإنتاج الفلاحي، كما يهدف الإرشاد إلى تحسين المردودية ورفع معيشة مستوى السكان، عن طريق مؤطري هذا الجهاز من أساتذة مرشدين وممثلي المعاهد و المراكز...)، إلا أن القطاع الفلاحي يعاني ضعف كبير في مجال الإرشاد الفلاحي، الذي يوجه الفلاح إلى استخدام الأساليب والوسائل الفلاحية الحديثة، التي تمكنه من رفع الإنتاج والإنتاجية.

المبحث الثالث :السياسات الفلاحية في الجزائر.

للسياسات الفلاحية دور مهم في نمو وتطور القطاع الفلاحي في جميع دول العالم، خاصة البلدان النامية نظرا لما يشكله هذا القطاع من أهمية نسبية عالية في اقتصاداتها القومية، وذلك من خلال إجراءاتها التي تؤثر في تخصيص الموارد واستخدامها، في ظل أوضاع ندرة موارد هذا القطاع، فضلا عن إعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر، وكغيرها من الدول اتخذت الجزائر مجموعة من السياسات، لتنظيم نشاطاتها الفلاحية، ومن ثم تنظيم نشاطها الإقتصادي، وللتفصيل في هذا المبحث، سنقسمه إلى ثلاث نقاط كما يلي:

الإطار المفاهيمي للسياسات الفلاحية؛

أهمية السياسات الفلاحية وأهدافها؛

أنواع السياسات الفلاحية وأسسها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الفلاحية

تعد السياسات الفلاحية أحد أهم فروع السياسة الاقتصادية، وتمثل مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ إنها تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الفلاحي من خلال التغيرات، التي تتناول التركيب المحصولي، والفن الإنتاجي، وهيكل الصادرات الفلاحية، وأخرى غيرها ،وهي بذلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الإقتصادية الفلاحية[1].

من جهة أخرى تمثل السياسات الفلاحية تدخل الدولة في القطاع الفلاحي، لتحقيق أهداف محددة، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة، من خلال تدخل الدولة لعدم الرضا عن حصيلة أداء السوق اقتصاديا واجتماعيا، ولا سيما أن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن السوق لا تقوم من تلقاء نفسها، بضبط الأوضاع الاقتصادية أو تحقيق مزايا السوق، أما في حالة الأسواق المشوهة، تتدخل لتصحيح انحراف السوق عن مزاياها، وإعادتها للإقتراض من سوق المنافسة التامة، ويقضي الأمر أن يكون التدخل بالطريقة التي تتحقق من خلالها الأهداف المرجوة، وإلا فشلت في تحقيق تلك الأهداف، وربما تسببت في تفاقم الانحراف والخلل في أداء السوق، وتزايد التشوه الحاصل فيه.[2]

[1] رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في البلدان النامية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ماي 2012، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص– ص 35 ،36 .

وتعرف السياسات الفلاحية كذلك على أنها مجموع البرامج الإنشائية الإصلاحية، التي تهدف إلى تطوير قطاع الفلاحة، وزيادة دخول الفلاحين، وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة زمنية معينة، وتعرف أيضا على أنها السياسة الإنمائية التي تهدف إلى تشجيع زيادة الإنتاج، وتحقيق الأمن الغذائي، وأقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي، وزيادة العائدات من الصادرات والتقليل من حدة الفقر في المجتمعات.[1]

المطلب الثاني :أهمية وأهداف السياسات الفلاحية في الجزائر

تنبع أهمية السياسات الفلاحية من كونها تمثل الوسائل التي تعتمدها الحكومة، من أجل بلوغ أهداف التنمية الفلاحية، ويمكن تحديد نوعين من الأهداف، أهداف وطنية تتحقق على المستوى الإقتصاد الوطني، وأهداف قطاعية تتحقق على مستوى القطاع الفلاحي فقط .

أولا: الأهداف القطاعية للسياسات الفلاحية.

تسعى السياسات الفلاحية بكافة أنواعها إلى تحقيق أهداف قطاعية، تنهض بالقطاع الفلاحي فقط دون غيره من قطاعات الإقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:[2]

1 .تحقيق الإستقرار في أسعار السلع الفلاحية ودخول الفلاحين:

حيث تهدف السياسة الفلاحية إلى محاولة الإستقرار في أسعار السلع الفلاحية ودخول الفلاحين، حيث تقوم الحكومة في سنوات وفرة الإنتاج وتحقيق الفائض، عرض السلع الغذائية بشراء المنتجات الفلاحية وعلى الأخص التي يمكن تخزينها، وذلك حتى لا تنخفض أسعار السلع الفلاحية، وتنخفض دخول الفلاحين بدرجة كبيرة، على أن يتم إعادة عرضها في الأسواق، عندما يظهر فائض طلب حتى لا ترتفع الأسعار، وتسعى الحكومة من وراء ذلك إلى محاولة تحقيق قدر من الاستقرار في دخول الفلاحين.

2- حماية الفلاحين المحليين من المنافسة الأجنبية:

حيث تهدف السياسة الفلاحية لحماية المزارعين من المنافسة الأجنبية، التي قد يتعرض لها المنتجون المحليون، عندما يتم إغراق السوق المحلية بالسلع الفلاحية الأجنبية، وبيعها أقل من سعر السلع الفلاحية المحلية، لذا تقوم الحكومة بفرض ضرائب جمركية على السلع الأجنبية، أو وضع قيود كمية أو إدارية على

[1] آفاق التنمية الفلاحية في الجزائر، منتديات سكاي ديزاد ،الموقع www.alg17.com يوم :2017/12/30 ،11:08.

[2] بابا عبد القادر، عدة عابد، **السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 04، جوان 2017، ص – ص 76 ،77، الموقع www.asjp.cerist.dz يوم 2017/12/30، 13:33.

استيرادها، حتى تقلل من تدفقها إلى الداخل، أو تمنع دخولها مباشرة وذلك عندما يكون الإنتاج المحلي قادرا على سد الإحتياجات المحلية.

3- تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الفلاحية

حيث تسعى السياسة الفلاحية لمحاولة تحقيق تخصيص الأراضي الفلاحية النادرة على أوجه استخداماتها المختلفة أفضل تخصيص ممكن، ونصل إلى وضع التخصيص الأمثل للموارد الفلاحية، عندما يتم توزيعها على استخداماتها المختلفة، في أنواع الإنتاجية الفلاحية المختلفة عندما تتساوى المنفعة الحدية الإجتماعية الصافية من كل استخدام لها.

ثانيا: الأهداف الدولية للسياسات الفلاحية

تسعى السياسات الفلاحية بكافة أنواعها إلى تحقيق أهداف وطنية تتحقق على مستوى كامل الاقتصاد ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:[1]

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المستخدمة، وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد، بمعنى آخر اعتماد فرصة التكاليف البديلة، في توزيع الموارد؛
- تحقيق توزيع للدخل والثروة، يكون أنسب ما يمكن، ويتسم بقدر من العدالة داخل القطاع الفلاحي من جهة، وبنيته وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، وذلك وفقا لما يقرره المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة؛
- استغلال الموارد بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها، وبمعنى آخر أخذ مسألة البيئة واستدامتها بعين الاعتبار.

وبالرغم من ترابط الأهداف، إلا أنها لا تسير في اتجاه واحد، وتبقى متلازمة مع بعضها البعض كأجزاء لهدف واحد، وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية الفلاحية المستدامة.

وينظر إلى صلاحية الأهداف من عدمها من خلال:[2]

- اتفاق الهدف مع نوعية الإنتاج ونمطه، والتوزيع وعدالته بما يؤدي إلى الوصول إلى أفضل من الرفاهية؛
- عدم تعارض هذه الأهداف مع الخيار الاقتصادي للدولة؛

[1] رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 36.
[2] المرجع نفسه، ص 36.

ففي العقود الأخيرة كان هناك اهتمام واسع في زيادة الإنتاج الفلاحي، كهدف أساسي في السياسة الفلاحية، واتخذ إنتاج الحبوب موقع الصدارة ضمن هذا الإطار، ولكن تبين أن زيادة الإنتاج لا تتوافق مع زيادة الرفاهية الإقتصادية في الريف، وهذا يتطلب استيعاب مفاهيم التنمية الفلاحية وأهدافها.[1]

إن تحقيق الأهداف يتطلب مجموعة من الوسائل والإجراءات ،التي يتوقف عليها نجاح أو فشل الخطة الإقتصادية الفلاحية، ومن الضروري التفرقة بين الأهداف والوسائل عند تحليل السياسة، فقد يكون الهدف ملائما ولكن الوسيلة المتبعة غير مناسبة، ويقود ذلك إلى فشل المنهج، فمن الضروري وجود ترابط بين الوسائل والأهداف للوصول إلى النتائج المرجوة منها.[2]

المطلب الثالث :أنواع السياسات الفلاحية ومتطلباتها

انتهجت الجزائر سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة في القطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، من خلال تحديد متطلبات هذه السياسة لضمان تحقق أهدافها، ومن ثم نجاحها.

الفرع الأول: أنواع السياسات الفلاحية

اتخذت الجزائر أربعة أنواع من السياسات الفلاحية للنهوض بالقطاع الفلاحي، من ثم تحقيق النمو الاقتصادي كون أن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الفلاحي، وتتمثل هذه الأنواع في ما يلي:[3]

أولا: سياسة الإنتاج الفلاحي

ويقصد بها تنظيم عمليات الإنتاج الفلاحي، قد تشمل على سياسة فلاحية طويلة الأجل تهدف إلى تحسين الإنتاجية الفلاحية (غلة الأرض) وزيادة المساحة المزروعة، وزيادة كفاءة كل من الفلاحين ورؤوس أموالهم كما تشمل على سياسة قصيرة الأجل تهدف إلى تحديد مساحات الإنتاج لبعض المحاصيل لغرض إشباع حاجات المجتمع.

ولتحسين الإنتاج لابد من إتباع أساليب إنتاجية حديثة، مثل استخدام نتائج البحوث العلمية الفلاحية في تطوير أساليب الإنتاج والفلاحة، وكذا الإستفادة من خدمات الإرشاد والتدريب الفلاحي، والتوسع في المراكز الإرشادية في المناطق الفلاحية، والإستفادة من الخدمات العامة كالطاقة والكهرباء والإتصالات، وزيادة التخفيض الأمثل للموارد، حيث تهدف سياسة الإنتاج الفلاحي إلى:

[1] رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] المرجع نفسه، ص 37.

[3] آفاق التنمية الفلاحية في الجزائر ،منتديات سكاي ديزاد ،الموقع www.alg17.com ،يوم 2017/12/31، 10:31،ص 07 – 10.

- الحد من التصحر وتنمية المراعي؛
- ترشيد استعمال المياه والرفع من كفاءتهم؛
- تطوير خدمات البحوث و الإرشاد الفلاحي؛
- إدخال تقنيات متطورة التي تتلاءم مع المناخ الفلاحي؛
- تحسين السلالات الحيوانية؛
- تطوير الخدمات السوقية وذلك بتشجيع الإستثمار الفلاحي الخاص في القطاع النباتي أو الحيواني، فتطور القطاع ناتج عن الإنتاج الفلاحي، ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

ثانيا: السياسة السعرية الفلاحية

تعرف السياسة السعرية بالأسس والإجراءات التي يتم بموجبها التخطيط لتحديد الأسعار، التي تسعى لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لمجتمع معين، وحتى نكون أكثر تحديدا، فإن السياسة السعرية الفلاحية هي جملة القرارات والإجراءات المتعلقة بأسعار المدخلات والمخرجات الفلاحية، التي تهدف لتحقيق أهداف خطة التنمية الإقتصادية الفلاحية.

وتكمن أهمية السياسة السعرية الفلاحية في الدور الذي تقوم به، في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج الفلاحي وغير الفلاحي ،وفي توزيع هذا الناتج على استخداماته المختلفة، وتأثيرها على توزيع الدخول، ومدى عدالته في توزيعها نمط الإستهلاك، وتهم الأسعار كل من المنتج أو الفلاح، حيث يطالب بأسعار كافية للسلع والمنتجات الفلاحية، أما المستهلك النهائي فيعارض على رفع هذه الأسعار، حتى لا يأثر ذلك على مستواه المعيشي.

حيث تجلت السياسة السعرية في الجزائر من خلال المخطط الخماسي الأول، من خلال ضمان السيولة المستمرة للمنتجات الفلاحية، للرفع من تنمية الإنتاج الفلاحي وحماية المنتج من استغلال الهيئات الحكومية، ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار المنتجات الفلاحية، من أكثر السياسات فعالية في الأجل القصير، بغرض التأثير على رفاهية المستهلك، ودخول المنتجين الفلاحيين، وليس معنى ذلك إهمال الأثار الطويلة الأجل، الناجمة عن السياسة الفلاحية خاصة، التي تنجم عن وضع العوائق التجارية لحماية دخول العاملين في الفلاحة، وتهدف السياسة السعرية الفلاحية إلى ما يلي:

- الحد من تذبذب الأسعار للسلع الفلاحية والعمل على استقرارها؛

- دعم الأسعار وتحقيق العدالة بين الأسعار الفلاحية وغير الفلاحية؛
- تقديم خدمات لخطط التنمية المقررة، وحماية المستهلك وتأمين احتياجاته، ورعاية مصالح المنتجين؛
- التأثير في هيكل الدخل الوطني وتوزيعه بين القطاعات أو داخل القطاع نفسه؛
- الإستقرار الإقتصادي والسياسي وذلك عندما تتخذ إجراءات تأمين واستمرار دخول المنتجين الفلاحين واستقرار الأسواق.

ثالثا: السياسات التسويقية الفلاحية

يضم التسويق الفلاحي كافة الأنشطة المختلفة لتحويل وتخزين ونقل المنتجات الفلاحية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يسهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة وفرص التوظيف، ومن ثم فهو دالة في مرحلة التنمية التي يمر بها الإقتصاد الوطني، ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الأجهزة، والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، التعاونيات الفلاحية، ومجالس التسويق الحكومية ،حيث تجلت هذه السياسة التسويقية من خلال المخطط الخماسي الأول، عن طريق تسويق الخضر والفواكه، وحماية المنتج من البيروقراطية المفرطة في مجال التسويق.

ومما يمكن ملاحظته أن هناك اهتمامات متزايدة من قبل السياسات الفلاحية بالوسائل التسويقية، باعتبار أن جزءا منها يعد الإرتكازية لبرامج التنمية الفلاحية ،كما إنها إحدى الوسائل التي تحقق توازنا بين العرض والطلب على المنتجات الفلاحية، بحيث تحافظ على دخل مناسب للمزارع وأسعار معتدلة للمستهلك.

وتهدف السياسة التسويقية إلى ما يلي:

- تحقيق الإكتفاء الذاتي وتنوع الإنتاج؛
- زيادة مستوى الرفاهية الوطنية من خلال زيادة الناتج الإجتماعي الحقيقي, ويأتي ذلك بتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال؛
- تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال تحقيق استقرار الأسعار، وتوجيه التسويق الفلاحي وخلق فرص عمل جديدة؛
- تحسين خدمات التسويق و خدمات التبادل في الأسواق الفلاحية (المعلومات والأبحاث التسويقية والإحصاءات ،تجهيز الأسواق الفلاحية ومراقبتها وتنظيم عمليات التسويق ...إلخ)؛

- ضمان انتظام تموين السوق بالمنتجات الفلاحية على مدار السنة.

رابعا: السياسة الهيكلية الفلاحية: والتي تتمثل فيما يلي[1]

وهي التي تكون موجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الفلاحي، حيث تهدف السياسات الهيكلية إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الفلاحية أو تنظيمها، والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الإجتماعية غير المالية التي قد تغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغيرات.

وتحدث التغيرات الشديدة التي تمس الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الحديثة، وذلك جراء التغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات والمخرجات في نظام فلاحي قائم، أو يقدم نظاما فلاحيا جديدا، أو تغيير أنماط الملكية الفلاحية.

ومن بين أهم السياسات الفلاحية الهيكلية، هي تلك التي تمس التغيرات الهيكلية من ذلك مثلا تغيير نسبة السكان العاملين في الفلاحة إلى إجمالي السكان من فترة لأخرى، وذلك حينما يتم الإعتماد على التكنولوجيا، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الفلاحة نتيجة لجذب النشاط الصناعي للكثير من الأيادي العاملة فيضطر القطاع الفلاحي إلى إعادة هيكلة شؤونه تبعا للمستجدات، ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الفلاحية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية وكل تلك الجوانب الفنية، الاقتصادية، المالية، القانونية، الإدارية والسياسية، إلى جانب الاهتمامات البيئية والآثار المتبادلة بين العمل الفلاحي والمحافظة على البيئة، بحيث تسعى السياسة الهيكلية لتفادي أي إخلال بالبيئة وتدهور مواردها المختلفة إلى جانب الإستغلال العقلاني لهذه الموارد.

ويظهر تطبيق الدولة الجزائرية لسياسة الهيكلة الفلاحية خلال سنة 1981 عند إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا، ومن ثم القطاع الفلاحي ككل والذي يهدف إلى إنشاء وحدات قوية ومتماسكة والتي يمكن للدولة التحكم فيها من حيث التسيير.

الفرع الثاني :متطلبات السياسات الفلاحية

تتحقق أهداف التنمية الفلاحية من خلال رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي، وتحقيق الرفاهية

[1] فوزية غربي، الزراعية الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2008/2007، ص 91 ،الموقع http://bu.umc.edu.dz ،يوم: 2018/01/02 ،18:37.

للعاملين في القطاع الفلاحي، وذلك عن طريق مجموعة من المتطلبات نذكرها كما يلي:[1]

أولا: وجود هيئة عامة أو سلطة

بالإمكان تطبيق برامج السياسة الفلاحية وتنفيذها من خلال هيئة حكومية رسمية وشبه رسمية، من خلال برنامجها العملي الذي تشرف على تطبيقه، بوضع المنهاج العملي واختيار الوسائل التي يجب استخدامها، لتحقيق الأهداف المطلوبة والإشراف على التنفيذ، كما أن نجاح أية خطة أو منهاج يعتمد على كفاءة أعضاء الهيئة، من ناحية اختصاصهم بالعمل الذي يشرفون عليه.

ثانيا: الهدف أو الغاية

وهو عبارة عن الغايات التي توجه إليها الجهود لإنجاز وتحقيق الهدف، ويجب أن يكون الهدف واضحا، ومبني على أساس الموقف الحقيقي، لمعرفة الوسائل الممكنة لتحقيق تلك الأهداف، كما يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة لدى القائمين بها، لأنه كثيرا ما يحدث تعارض على الأهداف، ويحل هدف محل أخر بطريقة التفاضل، كأن يحدث أن هدفا من الأهداف لا يمكن تحقيقه إلا على حساب هدف آخر.

ثالثا: الوسائل

هي الطرق والإجراءات التي تضمنها المنهاج العلمي، والتي يجب إتباعها لأجل تحقيق هدف معين، ويتوقف نجاح السياسة أو فشلها على المهارة في اختيار الوسائل الأكثر صلاحية ،والأفضل ملائمة للظروف التي تميز ذلك البلد ،ويمكن القول أنه كلما زاد فهم المسؤولين للفعاليات الإقتصادية والإحتماعية، كلما كان اختيارهم للوسائل أفضل وأشد فعالية، حيث عند اختيار الوسائل يجب معرفة ما يلي:

- علاقة الوسيلة بالهدف ودرجة تأثيرها في تحقيقه.
- مرونة الوسائل وملائمتها للأحوال والظروف المحيطة بها.

رابعا: الظروف

وهي المؤثرات الفنية، الثقافية، الإقتصادية والسياسية التي تحيط بالمنهاج العلمي، وتؤثر في تنفيذه لذلك يقتضي على واضعي السياسة الفلاحية، أن يأخذوا بعين الإعتبار أفضل الوسائل التي لا تتعارض مع الظروف، والأحوال التي تحيط بالمنهاج.[2]

[1] بابا عبد القادر، عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص – ص 75،76 .

[2] سالم توفيق النجفي، **رؤية اقتصادية معاصرة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 1993، الطبعة الأولى، ص77.

خلاصة الفصل:

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في الإقتصاد الوطني ،نظرا لمساهمته في توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع ،وكذا توفير الغذاء الذي يعتبر أهم أهداف هذا القطاع ،حيث يتحقق هذا الهدف بتوفير مقومات القطاع الفلاحي .

ومن خلال محاور هذا الفصل توصلنا إلى أن الجزائر تمتلك من الإمكانات الطبيعية (المياه، الأراضي الفلاحية) ،والبشرية (العمال الفلاحيين) ،والرأسمالية (المكننة الفلاحية ،دعم الدولة للقطاع الفلاحي) ،ما يأه لها لتحقيق معدلات إكتفاء ذاتي نسبي، و المحافظة على أمنها الغذائي ،وتحسين الإنتاج الفلاحي ،وذلك عن طريق تدخل الدولة للرقي بهذا القطاع ،من خلال مجموعة من السياسات التي إنتهجتها لتنظيم عملها الفلاحي ،حيث تجلت السياسة الأولى في سياسة الإنتاج الفلاحي التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية الفلاحية ،وزيادة المساحات المزروعة ،أما السياسة الثانية فتمثلت في سياسة التسعير الفلاحي، من خلال تحقيق التوازن بين الفلاح والمستهلك ،وتمثلت الثالثة في السياسة التسعيرية الفلاحية، وفيها لعبت الدولة دور المنظم للسوق من خلال مجموعة من الأجهزة و التنظيمات .

من خلال كل ما تطرقنا إليه ،يمكن القول أن للجزائر مؤهلات تمكنها من النهوض بقطاعها الفلاحي و من ثم تحقيق التنمية الفلاحية التي سنتطرق إليها في الفصل اللاحق .

الفصل الثاني

واقع التنمية الفلاحية في الجزائر

تمهيد

تمثل التنمية الفلاحية مختلف البرامج والسياسات الإقتصادية، التي تعمل على النهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره ،بهدف زيادة الإنتاج و الإنتاجية ،ويظهر سعي الدولة الجزائرية في تحقيق هذا الهدف من خلال، التحول من إقتصاد إداري، يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر، إلى إقتصاد سوق منفتح على الإقتصاد العالمي، وذلك وفق برامج ومخططات تنموية تسعى بالدرجة الأولى إلى تنمية القطاع الفلاحي، ومن ثم الإقتصاد الوطني من خلال إحداث توازن بين وفرة الموارد وكيفية إستغلالها، إذا كان من المعلوم أن الجزائر تزخر بمساحة شاسعة ،تسودها الفصول الأربعة، و يتنوع فيها المناخ بالإضافة إلى أسباب أخرى، جعلت الإقتصاد الجزائري يأخذ هذا المنحى، وكتوضيح لهذا التحول سوف نتناول في هذا الفصل النقاط التالية :

المبحث الأول: ماهية التنمية الفلاحية؛

المبحث الثاني: مكانة الفلاحة في التجربة التنموية في الجزائر؛

المبحث الثالث: أسباب إتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي وأهميته الإقتصادية؛

المبحث الأول : ماهية التنمية الفلاحية.

يعتبر القطاع الفلاحي أداة فريدة في التنمية التي تعرف على أنها ذلك التطور أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة للمجتمع[1] بحيث يتفاوت أسلوب عمل هذا القطاع من بلد لآخر تبعا لكيفية إعتماده عليه من جهة ونسبة الموارد المتاحة من جهة أخرى لتحقيق التنمية الفلاحية، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

مفهوم التنمية الفلاحية؛

أهمية وأهداف التنمية الفلاحية؛

شروط ومتطلبات التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهميتها.

تعتبر الفلاحة نشاط مهم منذ القدم لذا سنتناول وبشيء من التفصيل مفهوم وأهمية الفلاحة.

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية.

لقد تعددت مفاهيم التنمية الفلاحية تبعا للتطورات والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، لكنها كلها تصب في نهاية الأمر في مصب واحد، وهو العمل على رفع مستوى معيشة الفرد وتتمثل في التعاريف فيما يلي:

1.تتمثل التنمية الفلاحية في تنمية الإنتاج الفلاحي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي، أو بزيادة إنتاجية الأرض، أو بهما معا، وزيادة إنتاجية الأرض تكون بتحسين طرق زراعتها من حيث إنتقاء المحاصيل، التي تتفق وطبيعة الأرض وانتقاء البذور ومكافحة الآفات الفلاحية، واستخدام الآلات الفلاحية.[2]

والتنمية الفلاحية تشمل كذلك تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، بحيث يشكل تنمية الإنتاج الفلاحي جزءا هاما في تنمية الناتج القومي خاصة في الدول الفلاحية التي لا تزال فيها قائمة على الطرق البدائية

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة 2007، ص 123.

[2] عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص– ص21 – 23.

والمفاهيم المتخلقة التي تعتبر أن الفلاحة هي زراعة المحاصيل الحقلية فقط دون الاهتمام بزراعة الخضروات والفواكه وتصنيفها، دون الاهتمام بالمنتجات الحيوانية المختلفة.[1]

2.تعرف التنمية الفلاحية كذلك على أنها عملية مستمرة من التغير في مختلف الهياكل الخاصة بالقطاع الفلاحي تهدف إلى تحريك كل الإمكانيات الإنتاجية وتهيئة الخدمات التي تساعد سكان الريف بصفة خاصة من الوصول إلى مستوى أفضل من المستوى المعيشي، وعليه عرف مفهوم التنمية الفلاحية على أنها:

عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأرض الفلاحية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الفلاحية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال واتخاذ الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الفلاحية، والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الفلاحي بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية وهو ما يمثل التنمية الفلاحية الرأسية.[2]

3.تبنت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم التنمية الفلاحية وعرفها بأنها عملية تهدف إلى ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى وكذا توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي ومن ذلك أيضا المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجيتها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد ومنع تعرض البيئة للتلوث ومن أهداف التنمية الفلاحية، كذلك العمل على حماية القطاع الفلاحي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الضارة لاستدامة الإنتاج.[3]

ويمكن القول أن التنمية الفلاحية هي عملية تطوير الأرض والمجتمعات وحتى الأعمال التجارية، شرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.[4]

---

[1] عبد العزيز فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] محمد بويهي، **إستراتيجية التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مجلة علمية محكمة دورية، العدد1، 2012، ص – ص 77 – 78.

[3] هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، رسالة دكتوراه، فرع اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015 – 2016، ص 18.

[4] هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ثانيا: أهمية التنمية الفلاحية.

إن تنمية القطاع الفلاحي أمر في غاية الأهمية وخاصة أن النشاط الفلاحي له دور فعال في مراحل التنمية المختلفة في كثير من البلدان المتقدمة حيث ترتكز التنمية الفلاحية على إعادة التوازن بين إمكانية المجتمع والموارد البشرية ومعالجة المشكلات الفلاحية التي تعوق النشاط الفلاحي[1] وتكمن أهمية التنمية الفلاحية في تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: أسس وأهداف التنمية الفلاحية.

إن التنمية الفلاحية جزء هام من التنمية الاقتصادية ولتحقيق هذه الأخيرة ركزت التنمية الفلاحية على مجموعة من الأسس.

أولا: أسس التنمية الفلاحية.

تعتمد التنمية الفلاحية على مجموعة من الأسس يجب توفرها حتى تضمن النموذج الملائم للتنمية إلا أن معظم الدول النامية تتميز بمجموعة من الخصائص والصفات الإقتصادية والإجتماعية حيث يمكن حصر أهم تلك الصفات التي تعتبر سمات للتخلف الإقتصادي بصورة عامة والفلاحي بصورة خاصة بمتغيرات منها المشكلة السكانية، عدم كفاية رأس المال وتراكمه، اختلال البنية الهيكلية للتجارة الخارجية وتخلف البنيان الاجتماعي والثقافي.

وتعتبر هذه المتغيرات من المعوقات للتنمية الاقتصادية الفلاحية والتي من عناصرها الأساسية:[2]

1. قصور وسائل الادخارية؛

2. ضيق السوق وانخفاض الدوافع الاستثمارية؛

3. البنية الأساسية والهياكل القائمة؛

4. حلقة الفقر المفرغة؛

5. أثر التجارة الخارجية و العلاقات الاقتصادية الدولية.

[1] جلولي محمد، **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد وتنمية، جامعة إبن خلدون تيارت، السنة الجامعية 2010-2011، ص 37.

[2] سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص - ص 51- 52.

ثانيا: أهداف التنمية الفلاحية.

إن زيادة النمو الفلاحي باستمرار يحقق ارتفاعا في دخول العاملين في حقل الزراعة وخاصة أبناء الريف، وكذا عدالة توزيع الثروات المادية ووضع الزراعة في خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة، وفق سياسات وبرامج خاصة لهذا الغرض، وهذا ما يعرف بالتنمية الفلاحية والتي قد تساهم بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة، وبصورة عامة نجد أن عملية التنمية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الاقتصادية الفلاحية، وهذا كون معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الفلاحية، تهتم بالمؤشرات الاقتصادية الفلاحية،[1] والتي نلخصها في النقاط التالية:[2]

1. الأهداف الاقتصادية: يمكن ذكرها فيما يلي:

أ. توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فعالية للتنمية الفلاحية؛

ب. زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي؛

ج. تعزيز التكامل بين الإنتاج النباتي و الحيواني؛

د. توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي؛

هـ. زيادة دخول الفلاحين والعاملين في النشاطات الفلاحية المساندة؛

و. عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الفلاحة وباقي القطاعات، وداخل القطاع الفلاحي؛

ز. زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج؛

ح. تحسين تنافسية المنتجات سعريا ونوعيا لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي والأسواق التصديرية؛

ط. زيادة الإنتاج الفلاحي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛

ي. رفع درجة اعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الفلاحي؛

ك. تحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة وباقي قطاعات الإقتصاد سيما في مجال التصنيع الفلاحي؛

ل. موازنة العرض من الإنتاج المحلي مع الطلب في الأسواق؛

---

[1] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة (2000-2006) نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2007/2006، الموقع http://dspacé.univ-tlemcen.dz ،يوم 2018/01/10، 13:07، ص 05.

[2] جلولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص – ص 38 – 39.

م. استكمال وتعزيز البناء المؤسسي المهني والاقتصادي للفلاحين ولفئات القطاع الخاص الأخرى العاملة في القطاع الفلاحي.

2. الأهداف الاجتماعية:

أ. وضع حد للهجرة من الريف إلى المدن؛

ب. زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية؛

ج. تأهيل الفلاحين والعاملين في الفلاحة فنيا واجتماعيا لتطوير استعداداتهم المعرفي وقدراتهم على المساهمة الفّعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة؛

د. تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والظروف المعيشية لسكان الريف.

3. الأهداف البيئية:

أ. المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية؛

ب. المحافظة على التنوع الحيوي واستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الفلاحية؛

ج. تحسين إمكانية وقدرات قطاع الفلاحة الفنية والإدارية على تدارك التداعيات البيئة المحتملة واستيعاب نواتجها.

المطلب الثالث: شروط ومتطلبات التنمية الفلاحية.

إن تطوير التنمية الفلاحية تتطلب مجموعة من الشروط والمتطلبات نلخصها فيما يلي:

أولا: شروط تحقيق التنمية الفلاحية.

إن المهمة الأساسية التي قد يلعبها القطاع الفلاحي على مستوى الاقتصاد الوطني هو توفير الغذاء للسكان وضمان أدنى حد من الأمن الغذائي للبلاد، هذا الهدف يمكن أن يتحقق لأن التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة لأي بلد له تبعية غذائية للعالم الخارجي، وفي ظل هذا التصور بهذه الفكرة تتواصل الدراسات والبحوث من طرف الباحثين المختصين في الميدان الفلاحي، من أجل إيجاد حل أمثل لتنمية القطاع الفلاحي، ولا يتأتى هذا إلا بتنميته.[1]

[1] هاشمي طبيب، مرجع سبق ذكره، ص 05.

وحتى يتحقق هذا يجب أن يمر بالمراحل التالية:[1]

1. **المرحلة الأولية:** في هذه المرحلة تنصب مجهودات الدولة في تخصيص أحجام معتبرة من الاستثمارات للهياكل القاعدية، أي الهياكل الموجودة على المستوى الوطني، وهذا من الري وحفر الآبار، بناء السدود وتشييد الطرق لتسهيل الحركة من المزرعة إلى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بالمزرعة وكذلك إجراء بحوث ودراسات حول هذا الميدان، وهذا ما نجده في الصين والباكستان.
2. **مرحلة الانطلاق:** عندما يتحقق الاستثمار العام في الري، الهياكل القاعدية والبحث ويشعر الفلاحون بارتفاع مداخلهم، فإن الأفراد أي القطاع الخاص يهتم بالفلاحة، وبالخصوص تنصيب استثماراتهم في حفر الآبار وبيع الآلات الفلاحية، وإيجارها وتشير إلى أن حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي يرتبط بمدى فعالية السياسة السعرية في هذا القطاع، إذ يجب تدعيم القطاع الفلاحي بالموارد المالية والبشرية من خلال الاستثمار في مجال الري والبحث العلمي للهياكل القاعدية عن طريق السوق ففي هذه المرحلة تظهر فرص عديدة للاستثمارات وتكون سائدة ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي المرحلة التي يتكامل فيها القطاع الفلاحي مع مختلف العمليات الأخرى للاقتصاد الوطني.
3. **مرحلة التكامل القطاعي:** نجد في هذه المرحلة التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية من شأنها التقليل من النزوح الريفي نحو المدن وإقامة التوزيع العادل للمداخل، وتعد سياسة القروض وسيلة لتشجيع الاستثمارات كإنشاء وحدات الإنتاج الصناعي للخواص، فبفضل إدماج التكنولوجيا واستعمالها حققت الدول المتقدمة مثل دول أمريكا وأوروبا مرحلة مزدهرة، إذن هذا الانتقال من الزراعة الأولية إلى الزراعة المعاصرة له تمكين أو ليس من السهل تخطيه من طرف أي بلد في العالم وخاصة من طرف دول العالم الثالث بدون إعطاء أهمية قصوى للقطاع الفلاحي.

ثانيا: متطلبات التنمية الفلاحية.

إن تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:[2]

[1] محمد جلولي، مرجع سبق ذكره، ص – ص 40 – 41.

[2] باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، سنة 2003، جامعة الجزائر، ص 109، الموقعwww.ASJP.cerist.dz ، يوم:2018/01/12،10:04.

1. يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الفلاحي، هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده من الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

2. ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

أ. الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات للفلاحين.

ب. الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل بسيط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية و الإدارية.

3. ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، هذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4. العمل على تحرير الأسعار للمنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي فالعلاقة بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على كبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه حيث تعتبر أسعار بيع المنتجات الفلاحية عامل يحدد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5. العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وتلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي

مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية لتمكين الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية والفلاحة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للفلاحة.

6. العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الفلاحي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

المبحث الثاني: مكانة الفلاحة في التجربة التنموية الجزائرية

إن تنمية القطاع الفلاحي مسألة محورية، و قضية عامة و أساسية، بمعنى أن كل تقدم اقتصادي يرتبط بمدى نمو و تقدم الفلاحة من جهة، و مدى اهتمامها بحل المشكلات الظرفية المستعجلة لمعيشة الناس من مواد غذائية من جهة ثانية، و من ذلك أيضا أن هذه المشكلة تعتبر من أولويات السلطات السياسية، التي تهدف في سياستها التنموية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي, والإستقرار الإجتماعي، حيث ظهرت هذه السياسات عبر عدة مراحل نلخصها في النقاط التالية:

الإصلاحات الفلاحية في الجزائر قبل التحول إلى إقتصاد السوق؛

الإصلاحات الفلاحية في الجزائر في ظل التحول إلى إقتصاد السوق؛

السياسات الفلاحية في الجزائر خلال المخططات التنموية.

المطلب الاول: الاصلاحات الفلاحية في الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق

كان الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية1987إداريا مخططا يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه، ونلاحظ ذلك على المستوى الفلاحي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي لإعادة بعث القطاع الفلاحي عبر عدة سياسات انتهجتها.

الفرع الأول: سياسة التسيير الذاتي

عشية الإستقلال وأمام الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية غير المستقرة قامت السلطة الجزائرية بمجموعة من الإجراءات وأصدرت مجموعة من التشريعات التي كانت تتماشى مع التوجه السياسي آنذاك ،انعقد مؤتمر طرابلس في شهر جوان 1962 حيث جاء فيه إعداد برنامج للإصلاح الزراعي ،وفي هذا الاطار قدم المؤتمر ثلاث خيارات لإستغلال الأراضي التي تركها المستعمر ، وكما هو معلوم فإن الحكومة تبنت أنذاك الخيار الثالث ،أي التسيير الذاتي للأراضي الفلاحية الشاغرة ،التي كانت تابعة للمستعمرين والجزائريين الذين كانت لهم مواقف معادية في حرب التحرير الوطنية ،ولقد كانت تبلغ مساحة هذه الأراضي 2,2 مليون هكتار موزعة على 22000 مزرعة استيطانية.[1]

[1] فريد عبة، **تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الاشكالية العقارية** ،مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية ،العدد 20 ،ديسمبر 2016 ،جامعة بسكرة ص194 ،الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم 2018/01/13 ، 14:02.

أولا : المراسيم المنظمة للتسيير الذاتي

جاءت مرحلة التسيير الذاتي بشكل تلقائي و اضطراري بمجرد مغادرة المعمرين لأراضيهم ومزارعهم، وذلك لتفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي، مما استوجب إصدار مجموعة من المراسيم:

- المرسوم رقم 02/62 المؤرخ في 1962/01/22 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوروبيين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية[1] .
- المرسوم رقم 90/63 المؤرخ في 1963/03/22 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي ،والذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك.[2]
- المرسوم المؤرخ في 03/22 1963 الذي ينص على تحديد أعضاء المزرعة المسيرة تسييرا ذاتيا.[3]
- المرسوم أكتوبر 1963 والذي ينص بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين ،وإلحاقها بالأملاك الوطنية ،وبذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية للدولة تقدر بحوالي 2632 ألف هكتار موزعة على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا.[4]

ثانيا : أهداف مرحلة التسيير الذاتي: وتتمثل فيما يلي:[5]

- حماية الأراضي الزراعية وتأميم جميع الممتلكات العقارية لتصبح تحت سلطة الدولة.
- وضع نظام تسيير لامركزي يكون فيه العمال منتجين ومسيرين .
- الإبقاء على المزارع كما هي دون تجزئتها مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد و المعدات.
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.

ثالثا: نتائج مرحلة التسيير الذاتي

ومن نتائج مرحلة التسيير الذاتي ما يلي:

[1] هاشمي الطيب ،مرجع سبق ذكره ،ص 43 .
[2] **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية** ، العدد 15 ،المؤرخة في 1963/03/22 ، ص282 .
[3] هاشمي الطيب ،مرجع سابق ،ص43 .
[4] المرجع نفسه ، ص 44 .
[5] فوزية غربيي، مرجع سبق ذكره ص94.

1/الإنتاج النباتي:

يحتاج الإنسان إلى مجموعة من الأغذية النباتية التي تمده بالطاقة للقيام بمختلف نشاطاته اليومية والتي تتمثل في منتوج الحبوب الذي يعتبر أهم العناصر الغذائية ،البقول الجافة.

الجدول رقم(2-1):إنتاج الحبوب والبقول الجافة والخضر للفترة(1962-1971) الوحدة: قنطار

التعيين	الحبوب 1	البقول الجافة 2	الخضر 3
1962	23580000	-	-
1963	23100000	-	-
1964	14759980	390560	6055550
1965	17245240	394570	6836990
1966	7663420	340610	5744900
1967	16315660	342680	5792930
1968	21130180	439150	7088270
1969	18363000	429100	6212040
1970	21130180	389090	7246150
1971	18363000	487120	7681230

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على:1 الديوان الوطني للإحصاء، مجلة إحصائية، العدد 92/35. 2،3 :وزارة الفلاحة، مجلة إحصائيات فلاحية، السلسلة ب.

إن ما يميز إنتاج الحبوب في الجزائر عدم الاستقرار نتيجة للمؤثرات الطبيعية والمناخية حيث سجل أعلى مستوى له سنة 1962 بحوالي 23580000 قنطار ،أما فيما يخص إنتاج الخضر والبقول الجافة فقد سجل إرتفاعا في الإنتاج ليصل إنتاج الخضر إلى7681230 قنطار والبقول الجافة إلى 487120 قنطار في سنة 1971 كأعلى إنتاج لكن تبقى هذه النتائج ضعيفة بسبب العامل التكنولوجي والمناخي.

2/الانتاج الحيواني :

يعتبر الإنتاج الحيواني النصف الثاني للإنتاج الزراعي ،حيث لا يمكن للإنتاج النباتي وحده توفير وجبة غذائية متوازنة ،فمن الضروري توفر منتجات حيوانية لفائدتها الكبيرة للجسم من جهة ،ومدى مساهمتها في تغطية الإحتياجات الاستهلاكية للسكان من جهة ثانية، وأهم ما تتكون منة الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار ،الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل بالإضافة إلى الدواجن والأسماك، حيث وصل إنتاج الدواجن في

مرحلة التسيير الذاتي لسنة1971 إلى29000ألف رأسا ،في حين وصل إنتاج الغنم لنفس السنة إلى 8364 ألف رأس و919 ألف رأس لإنتاج البقر، بينما حقق إنتاج الماعز2499ألف رأس [1]وبذلك يكون الإنتاج الحيواني قد حقق تطورا من بداية مرحلة التسيير الذاتي إلى غاية سنة 1971.

الفرع الثاني: مرحلة الثورة الزراعية

نتيجة للإرث الذي تركه الإستعمار بعد الإستقلال، لم تعطي عملية التسيير الذاتي النتائج المرجوة منها ما جعل الدولة تبحث عن أساليب جديدة لإصلاح القطاع الفلاحي ، فكانت مرحلة الثورة الزراعية هي الإصلاح الذي إعتمدت عليه.

أولا: قانون الثورة الزراعية

بناءا على تقرير وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي وعلى التصريح الصادر بتاريخ 19صفر 1383هـ الموافق ل19جوان 1969و بمقتضى الأمرين رقم65-182 ورقم70-53 المؤرخين على التوالي في 10جويلية1965،و21جويلية 1970 [2] ،صدر ميثاق الثورة الزراعية في أكتوبر 1971 بموجب الأمر الرئاسي رقم 73-71 المؤرخ في 08نوفمبر 1971 [3] ،و شرع في تطبيقه في جوان 1972 تحت شعار الأرض لمن يخدمها، وفي إطار تطبيق هذه السياسة تم وضع بنية قانونية جديدة، والتي بدت و كأنها أكثر فعالية من البنية القديمة (التسيير الذاتي) ،و بموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين من الأراضي التابعة للدولة والأراضي المؤممة.[4]

ثانيا: أهداف مرحلة الثورة الزراعية:

ونلخصها فيما يلي:[5]

- تصفية التخلف الإقتصادي والإجتماعي السائد في الأرياف ،وذلك بتوفير الظروف المناسبة من وسائل تقنية ،مالية وبشرية .

[1] سايح بوزيد ،مرجع سبق ذكره،ص216 .

[2] وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،**الثورة الزراعية** ،اللجنة الوطنية للثورة الزراعية ،الأمانة العامة، المرسوم 75/08 ،ص57 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 97 ،المؤرخ في 30 نوفمبر 1971،ص 1642 .

[4] حاوشين إبتسام ،**السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي** ،مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ،العدد السادس ،ص 104 ،الموقع www.asjp.dz ،يوم 2018/01/17، 15:07.

[5] سايح بوزيد، مرجع سابق ،ص 150 .

- إدماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد، بحيث أن المالكين الذين تسحب الثورة الزراعية كل أو جزء من حقوقهم هم المالكين غير المستغلين لأراضيهم بأنفسهم أو يملكون مساحات تفوق عملهم وبالتالي تقوم الثورة الزراعية بتخصيص الأرض للفلاحين الذين لا يملكون أرضا مع الوسائل اللازمة
- تحسين ظروف المعيشة لأكبر عدد ممكن بحيث تضمن إستمرار معيشة الأفراد الذين يتعذر عليهم إسغلال الأراضي لسبب ما ،ودفع تعويض للمالكين الذين أممت أراضيهم .
- إصدار أحكام على ماشية الأغنام بتحديد القطعان، وتنظيم إستغلال المراعي وأراضي الحلفاء والغابات ،مع مشاركة الفلاحين المعنيين ولفائدتهم .
- إحداث تغيير جذري في الأرياف التي طالما حرمت من خيرات البلاد .
- قيام مرحلة الثورة الزراعية على مبدأ الأرض لمن يخدمها لتصفية الآثار السلبية للاستعمار.

ثالثا: نتائج مرحلة الثورة الزراعية

1/ الانتاج النباتي :

جدول رقم (2-2) :تطور الإنتاج النباتي للفترة (1972-1981) الوحدة: القنطار

التعيين	الحبوب	البقول الجافة	الخضر	الحمضيات
1972	20477920	392280	7130320	5041790
1973	17275090	415700	7613500	5071820
1974	23541990	591610	8963600	5174770
1975	15851230	745430	12474700	5000570
1976	23073690	754570	10045120	5208630
1977	14722830	656640	10344530	5019080
1978	15359020	664530	10339860	4475060
1979	16174860	670610	11638650	3540130
1980	24158660	518200	14270510	4216850
1981	18191370	507460	12897760	3553270

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع سايح بوزيد ،مرجع سابق، ص 210 ، 212 ،214.

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج الحبوب لم يسجل أي تطور بحيث ،سجلنا نفس الكميات في بداية مرحلة التسيير الذاتي بـ 24,1 مليون قنطار بينما سجل إنتاج البقول الجافة إرتفاعا في هذه المرحلة ليصل

إلى754570 قنطار، ويعود ذلك لإتساع المساحة المخصصة له، وكذلك بالنسبة لإنتاج الخضر أما إنتاج الحمضيات فقد سجل إنخفاضا ليصل إلى 3,5 مليون قنطارسنة1981، بعدما وصل إلى 5مليون قنطار في بداية هذه المرحلة.

2/الإنتاج الحيواني:

جدول رقم(2-3):تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة (1972-1981) الوحدة: ألف رأس

التعيين	الغنم	البقر	الماعز	الدواجن
1972	8824	890	2407	28000
1974	6687	910	2545	38000
1976	9337	1015	2142	61000
1978	10864	1213	2592	83000
1980	13370	1355	2723	96000
1981	13739	1376	2749	111000

المصدر: سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 216.

نلاحظ من خلال الجدول تطور الإنتاج الحيواني بمختلف أنواعه إبتداءا من بداية المرحلة إلى نهايتها و هذا راجع إلى توفير الظروف الملائمة لهذا النوع من الإنتاج.

الفرع الثالث: سياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

مع بداية الثمانينات شرع فيما يسمى بإعادة الهيكلة القطاع الفلاحي ،نتيجة لما آلت إليه البرامج السابقة من فشل و مشاكل أهمها إنخفاض المردودية .

أولا: مضمون عملية إعادة الهيكلة

بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في1981/13/17 تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا ،ليتم إعادة هيكلة باقي القطاع بموجب المرسوم رقم77 الصادر في 1981/03/15،و الذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية و متماسكة، والتي يمكن للدولة التحكم فيها من حيث التسيير، وقد شمل ذلك كل أنواع الملكية الزراعية بما فيها مزارع التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية، وكذا تعاونيات القطاع الخاص و قدماء المجاهدين [1].

[1] حاوشين إبتسام ،مرجع سبق ذكره، ص 104 .

ثانيا: أهداف سياسة إعادة الهيكلة: نلخصها فيما يلي[1]

- تطهير القطاع الفلاحي من السياسات المسجلة.
- إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة .
- تشجيع مبادرات الفلاحين.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالإهتمام بجودة البذور و التأطير و الري .
- إقامة مزارع عمومية تتكون من أراضي متجانسة .
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل تنقل السلع و إعادة تقويم الدخول الزراعية.

ثالثا: نتائج سياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

نتج عن هذه السياسة إنشاء حوالي 3429 مزرعة إشتراكية على مساحة 3,8مليون هكتار ،منها 3034 مزرعة ظهرت في مرحلة التسيير الذاتي على مساحة 2,3 مليون هكتار ،و354 وحدة زراعية مست تعاونيات الثورة الزراعية ،وتوزيع بعض الأراضي على الفلاحين بنسبة 36 بالمئة أي ما يعادل 453859 هكتار لصغر مساحتها، مما لا يسمح بتجميعها في شكل وحدات إنتاجية [2].

الفرع الرابع :قانون إستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية

بالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصلح كل مواطن أرضه بوسائله الخاصة من خلال:

أولا: مضمون قانون إستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية

من أجل توسيع إستصلاح الأراضي وتحفيز الفلاحين على إصلاحها ،صدر قانون إكتساب الملكية العقارية عن طريق الإستصلاح بتاريخ 13 أوت 1983 تحت رقم 83-18 [3]،الذي ينص على أن كل مستصلح قام بإستصلاح أرض تصبح ملكا مقابل دفع دينار رمزي للخزينة العمومية [4]،وتتم هذه العملية بطريقتين إما إستصلاح شخصي، أو من طرف الدولة مع التمليك بعد خمس سنوات، إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الإستصلاح.[5]

---

[1] مُحَّد غردي ، بن نير نصر الدين ، **تطور السياسات الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها** ،مجلة الإدارة و التنمية و البحوث و الدراسات ،العدد العاشر، ص 196 ،الموقع www.asjp.cerist.dz يوم 2018/01/20 ،11:58 .

[2] فريد عبة ،مرجع سبق ذكره ،ص 197 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34 ،المؤرخة في 30 أوت 1983 ،ص 2045 .

[4] سايح بوزيد ،مرجع سبق ذكره، ص 171 .

[5] حاوشين إبتسام ،مرجع سبق ذكره ،ص 105 .

ثانيا: أهداف قانون الإستصلاح: ومن أهداف قانون الإستصلاح مايلي[1]

- توسيع وزيادة المساحة الزراعية التي عرفت تناقصا بسبب التوسع العمراني وزحف الرمال .
- بعث التنمية الزراعية بالمناطق الصحراوية والشبه الصحراوية .
- تشجيع المواطنين على إستغلال أقصى ما يمكن من الأراضي ،وذلك بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية.

ثالثا: نتائج قانون إستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية

وصلت الأراضي المستصلحة إلى ما يقارب 23000 هكتار خلال الموسم 1986/1985، أما الحصيلة التي قدمتها وزارة الفلاحة قي 30 جوان 1994 فوصلت إلى 75640 هكتار من مجموع الأراضي الموزعة والمقدرة بـ 360534 هكتار، والتي إستفاد منها 68304 مستفيد ،بمعنى أن نسبة إستصلاح الأراضي كانت 21% فقط وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأهداف التي كان يصبوا إليها القانون.[2]

الفرع الخامس :قانون المستثمرات الفلاحية

بموجب القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 تم تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزارع ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين[3]،عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية و فردية بهدف الإستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.[4]

ثانيا :أهداف قانون المستثمرات الفلاحية[5]

- تحسين الإنتاج والمردودية عن طريق تحرير المبادرة الفردية التي عطلت عن طريق بيروقراطية القوانين السابقة.
- منح المنتجين الفلاحين حق التمتع بالإستغلالات الفلاحية الجماعية .
- عصرنة وسائل الإنتاج بما يقدم الإطار .
- إقامة منظومة تمويلية لا مركزية تساهم في عملية التنمية الفلاحية وهذا عن طريق تسهيل القروض.

[1] هاشمي الطيب ،مرجع سبق ذكره ،ص 60 .
[2] هاشمي الطيب ،مرجع سبق ذكره،ص 61 .
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 50 ،المؤرخة في 09 ديسمبر 1987 ،ص 1918 .
[4] غردي محمد ،بن نير نصر الدين ،مرجع سبق ذكره ،ص 199 .
[5] هاشمي الطيب ،مرجع سبق ذكره ،ص64 .

- وضع سياسة عقارية تسمح بتحديد سياسة توجيهية للقطاع الفلاحي، تمنح حقوق التمتع بأراضي القطاع الإشتراكي لمن له الحق، مع إمكانية التنازل لشخص آخر في حالة الوفاة .

ثالثا: نتائج قانون المستثمرات الفلاحية

جدول رقم(2- 4) :توزيع المستثمرات الفلاحية خلال الفترة (1987-1991) الوحدة: مليون هكتار.

التعيين	1987	1988	1989	1990	1991
المساحة الزراعية الصالحة منها	7424	7635	7676	7661	7841
المستثمرات الفلاحية الجماعية	2363	2367	2380	2375	2431
المستثمرات الفلاحية الفردية	5261	5268	5296	5286	5410

المصدر: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص63.

لم ينجح قانون المستثمرات الفلاحية في تحقيق كامل الأهداف المسطرة، وهذا راجع إلى عدة سلبيات تخللت هذا الإصلاح من أهمها الشروع في تطبيق القانون قبل صدوره رسميا بثلاثة أشهر كاملة ،ومن جهة أخرى كان مقررا أن يطبق هذا القانون على المزارع الإشتراكية كتجربة أولية على 200 مزرعة فلاحية إشتراكية بنسبة 10 بالمئة، لكن الواقع أثبت أنها عممت فورا، وقد مست معظم القطاع الإشتراكي في كل جهات الوطن، وهكذا كانت العملية مفاجئة ،وبالإضافة إلى أسباب أخرى كلها حالت دون تحقيق أهداف هذا القانون.

المطلب الثاني :الإصلاحات الفلاحية في ظل التحول إلى إقتصاد السوق

تتطلب عملية التحول إلى إقتصاد السوق وجود مرحلة إنتقالية هدفها تحسين النظام القائم والخروج منه بالتدرج ،أي الإنتقال من نظام إشتراكي موجه، إلى نظام أكثر إستعمالا لقوانين الإقتصاد الرأسمالي عبر الإصالحات الإقتصادية الجذرية[1]، وقد كانت سنة1990 أولى بوادر ظهور التحول إلى إقتصاد السوق بالنسبة للقطاع الفلاحي في الجزائر.

[1] مختاري ملوكة ،**التحول نحو إقتصاد السوق في الجزائر**، دراسة مقارنة، المجلة الجزائرية لإقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة مصطفى إسطنبولي- معسكر- ص 32، الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم 2018/01/20 ،14:46 .

الفرع الأول :قانون التوجيه العقاري

خلال سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة ،تم به إجاع 445ألف هكتار لنحو 22ألف مالك سابق، ونظرا إلى المنازعات المترتبة عن إسترجاع هذه الأراضي ،صدر قانون التوجيه العقاري .

أولا:مضمون قانون التوجيه الفلاحي

بتاريخ 1990/11/18 تم صدور قانون 90- 25 المتضمن التوجيه العقاري[1] الذي جاء في ضوء قانون إستقلالية المؤسسات والتحولات الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها الجزائر على غرار دول العالم ،و كان من أهم ما جاء به هذا القرار هو إعادة الأراضي المؤممة في إطار الأمر 70-71 المتضن الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين [2]وهذا وفق شروط نظمتها الجريدة الرسمية في عددها التاسع والأربعون.

ثانيا: أهداف قانون التوجيه الفلاحي

تتمثل أهداف قانون الإستصلاح فيما يلي:[3]

- ضمان إستغلال جميع الأراضي الفلاحية من طرف مالكيها .
- حماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي (خاصة التوسع العمراني والصناعي).
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية ،من خلال إلغاء الأمر المتضمن الثورة الزراعية، وإعادة الأراضي المؤممة إلى ملاكها الأصليين .
- تسوية جميع المنازعات الناشئة عن إستعمال القانون رقم 19/87 .

ثالثا :نتائج قانون التوجيه العقاري

جدول رقم (2- 5) المنازعات العقارية إلى غاية 1994.

المنازعات	حالات سويت	حالات لم تسوى	حالات رفضت
24376	23490	223	663

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على المرجع :سايح بوزيد ،مرجع سبق ذكره ،ص 232 .

من خلال الجدول نلاحظ أن ما نسبته 96% من المنازعات قد سويت و تبقى نسبة 4% مقسمة بين منازعات لم تسوى بسبب مشكل الأرض والإستثمار، وبين حالات رفضت.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، المؤرخة في 1990/11/18، ص 1560.

[2] جلولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] غردي محمد، بن نير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 200.

الفرع الثاني: قانون التوجيه الفلاحي

أعادت السلطات الجزائرية مرة أخرى النظر في قانونها التوجيهي بما يخدم مصالح شعبها، فكان ذلك سنة 2008 على إثر صدور القانون رقم 08-16.

أولا: مضمون قانون التوجيه الفلاحي

صدر القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي[1] والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأمن الغذائي من أجل تمكين الجميع من الغذاء الكافي و تطبيقا لمبدأدعم الدولة للتنمية الفلاحية.[2]

ثانيا: أهداف قانون التوجيه الفلاحي

ومن بين أهداف قانون التوجيه الفلاحي:[3]

- مساهة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا إقتصاديا، إجتماعيا، ومستديما بيئيا.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملاءم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصة مستمرة .
- ضمان تطور محكم لأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية .

الفرع الثالث :سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في سنة 2008 يتمحور أساس هذه السياسة على تحقيق التوافق الوطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة , التماسك الإجتماع.

أولا: مضمون سياسة التجديد الفلاحي والريفي

التجديد الفلاحي والريفي خيار إستراتيجي أطلق رسميا أوت 2009 ،بحيث تأكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ سنة 1962،أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني، مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي، حيث يرتكز على ثلاثة ركائز ، يتمثل الأول في التجديد الفلاحي و الذي يهدف إلى تكثيف الإنتاج الواسع

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 03 أوت 2008، ص 4.
[2] حاوشين إبتسام، مرجع سبق ذكره، ص 110.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 03 أوت 2008، ص 06 .

الإستهلاك وتنظيم وحماية مردود الفلاحين،من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع ،أما الثاني فيتمثل في التجديد الريفي الذي يهدف إلى التسيير الدائم للموارد الطبيعية ،و تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي ،فيما تتعلق الركيزة الثالثة ببرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني، الذي يهدف بدوره إلى عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية ودعم البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.[1]

ثانيا: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: ونلخصها في مايلي[2]

- التحسن المستدام للأمن الغذائي .
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية .
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

ثالثا: نتائج سياسة التجديد الفلاحي والريفي

جدول رقم (2- 6):تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة (2009-2013) الوحدة: قنطار

التعيين	الحبوب		البقوليات		الخضر		الفواكه	
	الأهداف	الإنجازات	الأهداف	الإنجازات	الأهداف	الإنجازات	الأهداف	الإنجازات
2009	38,1	61,2	609,2	642,89	66,6	72,8	10,36	10,20
2010	40,6	45,6	658,14	723,45	72,0	68,4	10,2	12,33
2011	43,7	42,5	720,08	788,17	77,4	95,7	12,30	13,82
2012	46,8	55,0	-	-	83,5	97,0	13,5	15,50

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على المرجع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، ماي 2012 ص13.

من خلال الجدول نلاحظ أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي نجحت في تحقيق أهدافها بإمتياز.

الفرع الرابع :قانون إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز

تعاني الدولة الجزائرية منذ الإستقلال من مشكلة العقار الفلاحي ،حيث حاولت الجزائر حل هذه المشكلة من خلال عدة قوانين إبتدءا من قانون الثورة الزراعية إلى قانون المستثمرات الفلاحية 19/87،ثم

[1] أمال حنفاوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو والإنعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح**، مداخلة تدخل ضمن ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، بتاريخ 12/11 مارس 2013، ص- ص 17،18، الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم 2018/01/22، 14:31.

[2] سفيان عمراني ،**سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،يوم 23- 24 نوفمبر 2014 ،ص 7 .

قانون حق الإنتفاع الدائم 18/83، ونظرا للنتائج السلبية التي حققتها هذه القوانين ظهر قانون إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز تحت رقم 03/10.

أولا :مضمون القانون إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز

صدر القانون رقم 03/10 المؤرخ في 15أوت 2010 ليحدد شروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة [1]بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع ،خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، لإعتبارها السبيل الوحيد لضمان الأمن الغذائي، كما جاء هذا القانون ليتم قانون التوجيه الفلاحي الصادر سنة 2008، حيث يشكل الإمتياز نمط إستغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى « يتم تحويل عقد الحق الإنتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الإمتياز» [2]ولمدة 40 سنة قابلة لتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة، مما يأكد على إبقاء الأراضي المعنية تحت ملك الدولة، و بالتالي تلغى جميع أحكام القانون 19/87.[3]

ويمس هذا القانون إجمالا 218000 مستغلا و2,5 مليون هكتار من الأراضي التابعة لأملاك الدولة.[4]

المطلب الثالث : السياسات الفلاحية في الجزائر خلال المخططات التنموية

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال، لأنها سنة البدء في تطبيق التخطيط كمحور أساسي من ناحية بلورة جهود الدولة الإستثمارية، في شكل برامج عمل تعكس أولويات المجتمع في التنمية، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى التنمية الفلاحية في ظل هذه المخططات .

الفرع الأول :المخططات التنموية قبل الإصلاحات الإقتصادية

تميزت هذه الفترة باتباع الدولة أسلوب المخططات، في عملية التنمية الفلاحية من خلال :

أولا: المخطط الثلاثي(1967 - 1969)

حيث أخذ القطاع الصناعي في هذا المخطط الإهتمام الأكبر من طرف الدولة، من أجل وضع قواعد صناعية تسمح بخدمة الفلاحة و السير نحو التطور، إلا أن هذا الإهتمام أدى إلى إهمال قطاع مهم في

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 ،المؤرخة في 18 أوت 2010 ص 04.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 18 أوت 2010، ص 06.

[3] محمودي عبد العزيز، **تسوية عقود التنازل عن المستثمرات الفلاحية في ظل سريان القانون 03/10، المؤرخ في 2010/08/15**، المتعلقة بالإمتياز الفلاحي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، جامعة سعد دحلب بالبليدة، ص 122، الموقع www.asjp.cerist.dz يوم 2018/02/02، 13:33.

[4] فريد عبة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

الإقتصاد ألا و هو القطاع الفلاحي حيث أخذ هذا الأخير ما نسبته 20,5% من حجم إجمالي الإستثمارات، و هي نسبة ضئيلة لا تسمح بالنهوض بالقطاع الفلاحي.

وما يميز المخطط الثلاثي في المجال الفلاحي محاولة إعادة تنظيم القطاع الإشتراكي المسير ذاتيا و كذا جمع البيانات الأساسية إستعدادا للمخططات المستقبلية.[1]

ثانيا: المخطط الراعي الأول (1974 – 1977)

يعتبر المخطط الرباعي الأول الخطة الأولى للتنمية في الجزائر وكانت الأهداف الأساسية لهذه الخطة على مختلف المستويات الإقتصادية هي إقامة علاقات إنتاج جديدة ،مع تحقيق الترابط بين مختلف القطاعات الإقتصادية ،وتحسين المستوى المعيشي للفئة الكادحة [2]،حيث قدر حجم الإستثمارات لهذا القطاع بـ 27700 مليون دج ،أخذ القطاع الفلاحي نصيب 4000 مليون دج أي ما نسبته 14% ،و بذلك تكون حجم الإستثمارات في هذا القطاع قد إنخفضت بـ 2,9% عن المخطط السابق، وهذا يدل على عدم إهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي.[3]

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977)

تميز هذا المخطط عن المخططات السابقة بتطور حجم الإستثمارات ،حيث أخذ نصيب الفلاحة بما في ذلك قطاع الري و الصيد البحري من مجمل الإستثمارات حوالي 16,72مليار دج ،أما المبلغ المخصص للفلاحة فقد قدر بـ 12مليار دج أي حوالي 72% و هدفه تغطية متطلبات السكان عن طريق رفع وتيرة الإنتاج.[4]

رابعا: المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984)

يعتبر أول مخطط طويل من حيث الفترة المخصصة له مقارنة بسابقيه ،حيث بلغ نصيب حجم الإستثمارات فيه 560,5مليار دج ،حيث أخذ القطاع الفلاحي نصيب 59,4مليار دج أي ما نسبته 10% من إجمالي الإستثمارات، هذا ما يسجل التراجع الواضح لقطاع الفلاحة في أولويات المخطط

[1] سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 195.
[2] المرجع نفسه، ص 195.
[3] منصوري بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 233.
[4] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص – ص198،197.

الخماسي بالرغم من دعوته الصريحة إلى رفع القدرات الإنتاجية في الإنتاج النباتي و الحيواني ،بالنسبة لهذا القطاع.[1]

خامسا: المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989)

يعتبر هذا المخطط متميزا عن سابقيه من حيث الأهمية التي أولاها لتنمية قطاع الفلاحة و الري ،في ظل الظروف الإقتصادية الدولية المتأزمة بسبب أزمة النفط 1986، حيث بلغت مخططات هذا القطاع 433,05 مليار دج، أخذ نصيب الفلاحة 115,42 مليار دج بنسبة 26,65% ،و ركز هذا المخطط على الإنتاج النباتي من خلال الإستعمال الأحسن للموارد الطبيعية و البشرية، وكذا الإنتاج الحيواني من خلال تربية البقر والغنم في إطار تطبيق سياسة السهوب.[2]

الفرع الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)

لقد شهد القطاع الفلاحي عدة إصلاحات وكان الهدف منها إيجاد إطار تنظيمي أمثل للحصول على نتائج جيدة وهذا يعني الإستغلال الأمثل لكل الطاقات المتاحة ،وعلى هذا الأساس قامت الدولة بوضع برنامج سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ،حيث جاء هذا المخطط على شكل برامج تنموية نلخصها في ما يلي :

أولا: برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004)

في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج الإنعاش الإقتصادي بغلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج قبل أن يصبح 1216 مليار دج ،حيث أخذ القطاع الفلاحي نصيب من هذا البرنامج بحوالي 65,4 مليار دج بنسبة 12،4%[3] و كانت أهدافه كما يلي:[4]

- حماية السهول والأراضي المعرضة للإنجراف.
- حماية المناطق السهبية من التصحر.
- دعم إنتاج الحبوب و الحليب.

---

[1] هاشمي الطيب، مرجع سابق ذكره، ص 71.

[2] المرجع نفسه، ص 73.

[3] عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص7.

[4] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية2001- 2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مداخلة تدخل ضمن ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، المؤرخ في 13مارس 2013، الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم2018/02/10 ،14:12.

- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الفلاحي.
- كما خصص ما قيمته 9,5 مليار دج لقطاع الصيد البحري الهدف منه هو ترقية المائيات .

حيث خصص لهذا البرنامج دعم مالي موجه لقطاع الفلاحة كما يلي:[1]

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بـ 53,4 مليار دج.
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية بـ 0,2 مليار دج.
- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية بـ 2,28 مليار دج.

بالنسبة لقطاع الصيد البحري:[2]

- الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي و تربية المائيات بـ 9,5 مليار دج.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)

يعتبر هذا البرنامج إمدادا للبرنامج السابق ،حيث قدر غلافه المالي بـ 4202,7 مليار دج ،يتضمن فيه 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها ،كما أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بالمناطق الجنوبية بقيمة 432 مليار دج و الآخر في الهضاب العليا بقيمة 686 مليار دج.[3]

ويرتكز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات من بينها القطاع الفلاحي، والذي بلغت حصته المالية إلى حوالي 300 مليار دج في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومن أهدافه:[4]

- تطوير المستثمرات الفلاحية .
- تطوير النشاطات الريفية .
- حماية الأراضي المنحدرة و توسيع التراث الغابي .
- محاربة التصحر و حماية عمليات تربية المواشي و تطويرها .

ثالثا: البرنامج الخماسي (2010 – 2014)برنامج توطيد النمو الإقتصادي

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات ،حيث قدر غلافه المالي بـ 21214مليار دج من ضمنه مبلغ 9680 مليار دج باقي من البرنامج السابق، ومن خلال

[1] عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص 7.
[2] مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[3] عماري زهير، مرجع سابق، ص8.
[4] مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص – ص 22 ،23.

هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاثة أهداف كبرى ،يتلق الهدف الثالث برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8% سنويا بشكل مستقر و مستمر[1] وذلك من خلال الأهداف التالية:[2]

- زيادة الإنتاج المحلي في السلع الإستهلاكية (القمح ،الحليب)بتوفير تغطية 75% كمتوسط من متطلبات الحد الأدنى .
- تحديث القطاع الفلاحي من خلال نشر إستعمال التكنولوجيا.
- تحديث وتنظيم شبكات تجمع وتسويق الإنتاج المحلي والمعروض من المدخلات والخدمات الفلاحية.
- تعميم وتوسيع شبكات الري الزراعي إلى 1,6 مليون هكتار سنة 2014 .
- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الإكتفاء الذاتي في تغطية إحتياجات الشتلات والبذور.
- تنمية المناطق الريفية تنمية متوازنة و مستدامة.

رابعا : تقييم نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

من خلال البرامج الثلاثة المدعمة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ،نجد أن الأراضي المستعملة للزراعة قد وصلت إلى 43,4مليون هكتار خلال الموسم 2015/2014 ،مسجلة إرتفاعا عن الموسم السابق بـ 506699 هكتار.[3]

جدول رقم (2- 7) تطور الإنتاج النباتي والمائي للفترة (2001 – 2014) الوحدة: ألف قنطار.

التعيين	2001	2004	2009	2014
الحبوب	26575	40313	61227	37555
البقول الجافة	384	580	642	874
الحمضيات	10878	12049	12710	13420
الزراعات الصناعية	8759	9323	11147	13299
الإنتاج المائي(طن)	133623	137108	130120	100150

المصدر :الديوان الوطني للإحصاءات، www.ons.dz .

من خلال الجدول نلاحظ إنخفاض واضح في إنتاج الحبوب من 61227 ألف قنطار إلى 37555 ألف قنطار بين سنة 2009و2014 بينما سجلت إرتفاعا في إنتاج البقول الجافة من سنة 2001 إلى

[1] عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق ذكره، ص – ص 25،26.

[3] الديوان الوطني للإحصاءات، www.ons.dz .

2014 لتصل إلى 874 ألف قنطار ،كذلك هو الحال بالنسبة للحمضيات والزراعات الصناعية ،حيث تطور إنتاجها من 10878 ألف قنطار و8759 ألف قنطار سنة 2001 على التوالي إلى13420ألف قنطار و 13299 ألف قنطار مع نهاية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،أما بالنسبة للإنتاج الصيدي فقد سجل إنخفاضا بمعدل 33473 طن من بداية المخطط إلى نهايته .

رغم كل المجهودات التي قدمتها الدولة إلا أن بعض المنتوجات لم تصل إلى الناتج المطلوب .

الفرع الثالث :النموذج الإقتصادي الجديد

تسعى الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل إقتصادها بحلول سنة 2030 ،من أجل الوصول إلى حلم الأجيال المتعاقبة منذ الإستقلال في رؤية إقتصادية حقيقية متنوعة تنافسية قادرة على التصدير.

أولا :مضمون النموذج الإقتصادي الجديد

يتمحور النموذج الجديد للنمو الإقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير، من أجل الوصول إلى إقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع و الإستقرار و الإستدامة التنموية ،وتتجلى أبرز معالم النموذج فيما يلي:[1]

1-المقارنة المستجدة لسياسة الموازنة: ويبرز النموذج أهداف رئيسية في آفاق سنة 2019

- تطوير موارد الميزانية العادية بجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
- تخفيض عجز الخزينة خلال نفس الفترة.

2- مقاربة التنويع والتحويل الإقتصادي: حدد النموذج الإقتصادي الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثنائية (2020 – 2030) من بينها :

- تحقيق مسار النمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6,5% سنويا خلال نفس الفترة بالإضافة إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 23 مرة أي حوالي 11500 دولار سنة 2030 على أساس الدخل الحالي ،ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5,3% في سنة 2015 إلى 10% 2030).

[1] ناصر بو عزيز، منصف بن خديجة ، **النموذج الإقتصادي الجديد في الجزائر - بين الواقع و التجسيد** - ،مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 02 ،2017، ص – ص 91 ،92, الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم 2018/02/15، 13:39.

- تطوير القطاع الفلاحي مما يسمح بالوصول إلى أهداف الإكتفاء الذاتي ،وتنويع الصادرات إلى جانب تحول طاقوي سيسمح بخفض معدل النمو السنوي للإستهلاك الداخلي للطاقة من 6% إلى 3% في 2030.

و يشهد النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة و ذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019) وهي مرحلة تسمح برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة .
- مرحلة التحول (2020-2025) وتسمح هذة المرحلة بإنجاز قدرات إستدراك الإقتصاد.
- مرحلة الإستقرار (2026-2030)وهي المرحلة التي يتمكن فيها الإقتصاد الوطني إستغلال القدرات الإستدراكية التي تراكمت و مختلف المتغيرات الإقتصادية لتوظيفها لصالح إستقراره.

ثالثا: المخطط الخماسي الجديد (2015-2019)

تسعى الحكومة الجزائرية من خلال المخطط الإقتصادي الجديد إلى تشجيع بروز إقتصاد متنوع و تنافسي ،حيث خصص لهذا المخطط نحو 262 مليار دج بإعتباره برنامج إستثماري عمومي[1] وأهم ما يركز عليه هذا المخطط:[2]

- تحديد سقف إحتياطي الصرف بحوالي 200 مليار دولار؛
- ضبط الإرادات لتفوق 5600 مليار دج؛
- دفع عجلة التنمية عن طريق الإستثمار؛

أخذ القطاع الفلاحي نصيب من هذا المخطط من خلال الأهداف التالية:[3]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الإقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- إستحداث مناصب شغل؛

[1] أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، **تقويم تطور السياسة المالية للجزائر1962– 2019**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 07، أفريل 2017، المجلد الثاني، ص 174،الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم 2018/02/17، 20:16.

[2] كرمي مليكة، **واقع وآفاق الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمات النفطية –دراسة مقارنة لبعض الدول الخاسرة والرابحة**، جامعة البليدة 2، ص 49، الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم2018/02/18، 14:51.

[3] أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص 174.

- تنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، وذلك من خلال مضاعفة الإنتاج السمكي بـ 200 ألف طن يوميا.

جدول رقم (2 - 8):تطور نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة(2015 – 2017) الوحدة :%.

التعيين	2015	2016	2017
الفلاحة	1,8	2,2	2,0

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتماد على: كرمي مليكة، مرجع سبق ذكره ،ص 49.

من خلال الجدول نلاحظ نمو ضعيف للقطاع الفلاحي رغم زيادته بنسبة 0,4% ما بين سنة 2015 و2016 ثم إنخفض بنسبة 0,2% سنة 2017 ومن المتوقع أن ينخفض إلى 1,6% سنة 2018، وهذا ما يجعل مساهمة القطاع الفلاحي ضعيفة في الإقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: أسباب اتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي وأهميته الاقتصادية.

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية هذا القطاع يفرضها الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية، والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر، كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية وتحديات التنمية المتزايدة، كلها عوامل تفرض الاهتمام أكثر بالفلاحة لذا سنتناول في هذا المبحث في ثلاثة نقاط نعرضها كما يلي:

أسباب اتجاه الجزائر نحو القطاع؛

مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؛

المعيقات التي واجهت القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: أسباب اتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي.

تجمعت عدة عوامل ساهمت في ارتكاز الجزائر على القطاع الفلاحي للنهوض بالاقتصاد الوطني و التي تتمثل فيما يلي:

أولا: الموارد الطبيعية.

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوروبية، بشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة عوامل أخرى.[1]

[1] عمار زهير، مرجع سبق ذكره، ص 09.

1. الموارد الأرضية: تمتلك الجزائر مجموعة من الأراضي الخضراء كلها أراضي قابلة للزراعة وفيما يأتي نفصلها كما يلي:

الجدول رقم (2-9): أنواع الأراضي في الجزائر الوحدة: هكتار.

أنواع الأراضي	2015/2014
الأراضي الصالحة الزراعة	8487854
أراضي رعوية ومروج	32968513
أراضي غابية	1938887

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات نتائج (2013-2015)، الموقع: www.ons.dz ، رقم 46، نشرة2011، بتاريخ 2017/11/11، 17:44.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1) تنوعا في الأراضي الفلاحية حيث تراوحت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بين 7231000 هكتار و 8487854 هكتار خلال الفترة (1983 –2015) وأنواعا أخرى من الأراضي منها أراضي رعوية، غابية وأخرى حلفائية.[1]

2.الموارد المائية:

للجزائر رصيد عام من الموارد المائية تنقسم بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية منها المطرية، السطحية والجوفية.

ووفقا لتصنيف الأراضي الفلاحية لسنة 1989 قسمت هذه الأخيرة إلى أربعة مناطق:[2]

أ. المنطقة أ: و هي المنطقة التي تضم أراضي السهول الداخلية والمجاورة للسواحل حيث كميات الأمطار فيها تتجاوز 600 مم.

ب. المنطقة ب: وهي المنطقة التي تضم أراضي السهول حيث كميات الأمطار فيها تتراوح فيما بين 450 مم إلى 600 مم.

ج.المنطقة ج: وهي المنطقة التي تضم أراضي السهول والتي كميات الأمطار فيها تتراوح فيما ما بين 350 مم إلى 450 مم.

د. المنطقة د: هده المنطقة تضم كل الأراضي الفلاحية الأخرى التي نسبة الأمطار فيها تقل عن

[1] عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] بن معمر رابح، **قواعد وآليات التهيئة والتعمير في مجال الأراضي الفلاحية**، مذكرة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2014/2013، ص – ص 22 – 23.

350 مم وكذا الواقعة في الجبال.

بالإضافة إلى ما يقدر بـ 13.7 مليار متر مكعب حجم مياه قابلة للتعبئة مقسمة على 98 سد و 420 بئر غير مستغلة بسبب نقص التجهيزات وارتفاع التكاليف.[1]

ثانيا: الأزمة البترولية.

للبترول مكانة عالمية دولية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة لكن كمورد اقتصادي استراتيجي ذو أبعاد واستعمالات اقتصادية، سياسية، وعسكرية عالمية، والجزائر كغيرها من الدول النفطية يرتكز اقتصادها على قطاع المحروقات من صادرات وإيرادات، ولكن ما يحدث من تقلبات في أسعار البترول في السوق العالمية جعل الجزائر تعيد التفكير فيما يخص هذا القطاع واستبداله بقطاع آخر يكون أكثر عطاءا وفي نفس الوقت يتماشى مع الموارد المتوفرة في الجزائر، وتتمثل أهم المحطات التاريخية للأزمة النفطية فيما يلي:[2]

1.الأزمة النفطية عام 1973م: لقد أطلت هذه الأزمة إسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البترول بالقيمة الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، أين قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار في أكتوبر سنة 1973م.

2.الأزمة النفطية عام 1986م: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

3.الأزمة النفطية عام 1998م: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

4.الأزمة النفطية عام 2008م: سجلت أسعار البترول بمستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا عل سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

[1] عباس خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] مريم شطيبي محمود، **أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري**، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يوم 14 ماي 2015 ، ص – ص 04 ،05، الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم 2018/02/20، 13:09.

5.الأزمة النفطية عام 2014م: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم نسجلها منذ 5 سنوات فاشتدت المخاوف من الأزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار.

ثالثا: التبعية الغذائية.

من أسباب اتجاه الجزائر نحو القطاع الفلاحي وجود المشكلة الغذائية في الجزائر الناجمة من التبعية شبه المطلقة للخارج في توفير الكثير من المنتجات الغذائية لتلبية احتياجات سكانها نظرا للعجز المسجل على المستوى المحلي وذلك من خلال تشجيع الإستيراد والإنفتاح على الأسواق العالمية، ورافق هذا الإنفتاح سياسة دعم الأسعار الخاصة بالمنتجات ذات الإستهلاك الواسع، حيث كانت الدولة تخصص مبالغ مالية معتبرة لكي تعزل السوق الداخلي عن التأثيرات السلبية الناتجة عن تغيرات السوق العالمية، من خلال الإستعانة بإيرادات الصادرات النفطية لتغطية تكاليف الزيادة في الواردات الغذائية، وهو ما أدى إلى تدهور حالة ميزان الواردات والصادرات الغذائية وتكريس التبعية.

1.تطور الواردات الغذائية في الجزائر:

يبين لنا الجدول التالي تطور الواردات الغذائية في الجزائر.

الجدول رقم (2-10): تطور الواردات الغذائية للفترة (2005-2014) الوحدة: مليار دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2013	2014
5,587	3,800	4,954	7,813	5,863	6,058	9,850	9,022	9,580	11,005

المصدر: علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأحياء، جامعة باتنة 1، من الموقع:www.asjp.cerist.dz، بتاريخ 2018/03/23، 14:46.

تبين لنا المعطيات الجدول رقم(2-5) أن قيمة الواردات الغذائية عرفت لارتفاعا متواصلا، حيث ارتفعت من حوالي 3.6 مليار دولار 2005 إلى ما يقارب 8 دولار سنة 2009 ثم انخفضت بقيمة تقارب 2 مليار دولار سنة 2009 ثم استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2014 لتصل إلى 11 مليار دولار.

"إن الارتفاع الكبير الذي عرفته فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة 2008 مقارنة بالسنة التي سبقتها سببه الجفاف الذي ضرب البلاد في تلك السنة والذي أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج مختلف المنتجات الزراعية

وما نتج عنه من مضاعفة الاستيراد، أما الانخفاض الذي حدث في واردات سنة 2009 فيعود إلى الظروف الجوية الملائمة التي ساعدت على الرفع من كمية الإنتاج"[1] ومن أهم المواد الغذائية الحائزة على الكمية الأكبر الحبوب حيث تجاوز 55مليون قنطار أثناء التسعينات من القرن الماضي ليصل إلى 78 مليون قنطار سنة 1999م، وخلال الفترة (2005-2009) بلغ متوسط الكمية المستوردة 79 مليون قنطار وتجاوز 80 مليون قنطار سنة 2012، ثم تأتي واردات البقول الجافة أين تطبق عليها نفس الملاحظة حيث بلغت كمية الاستيراد 136 ألف طن خلال التسعينات لتصل إلى 140 ألف طن سنة 2004 ثم 257مليار دولار سنة 2007، ومن ثم واردات الحليب ومشتقاته أين تصنف الجزائر من ضمن خمس دول الأولى الأكثر استيراد للحليب لدى الهيئات الدولية، حيث استوردت حوالي مليار لتر سنة 2006 مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالي 2 مليار لتر، ويتركز استيراد الجزائر من مادة الحليب على المسحوق منه حيث استوردت خلال الفترة (2005 – 2009) بالمتوسط ما يقارب 247 ألف طن لتصل إلى حوالي 293 ألف طن سنة 2012.[2]

ثانيا: الصادرات الغذائية في الجزائر.

تطورت الصادرات الفلاحية خلال الفترة (2005-2014) والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(2-11): تطور الصادرات الغذائية للفترة(2005-2014) الوحدة: مليون دولار.

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
67	73	88	119	113	315	355	315	402	323

المصدر: علي بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص 205.

بدأت الصادرات الغذائية في الجزائر في الانخفاض على مر السنين وخاصة بعد تخلي الحكومة الفرنسية عن اتفاقيات الخمور بعد سنوات قليلة من الاستقلال، ولم يشهد مجال تصدير المواد الغذائية تطورا يستحق الذكر بسبب استحواذ قطاع المحروقات على النسبة العالية في مجال التصدير.

و يتبين لنا من خلال الجدول أن تطور وضعية الصادرات الغذائية تبقى ضعيفة بالنظر لمساهمتها في إجمالي الصادرات رغم تطور كميتها من نسبة إلى أخرى حيث انتقلت سنة 2005 بـ 67 مليون دولار إلى 315 مليون دولار سنة 2010 لتصل إلى 402 مليون دولار سنة 2013 كأقصى قيمة لها.

[1] علي بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[2] المرجع نفسه، ص – ص 199 – 201.

و استنادا إلى معطيات البنك الدولي، فإن نسبة مساهمة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر بلغت 0.5% سنة 2010 و2014 م، ومن أهم المنتجات التي ساهمت في هذه النسبة منتوج التمور.[1]

ثالثا: الإختلال بين الصادرات و الواردات.

من بين أسباب التي أدت بالجزائر إلى التوجه نحو القطاع الفلاحي، التبعية الغذائية للخارج التي نتج عنها عدم توازن بين الصادرات والواردات، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(2-12): اختلال الصادرات والواردات للفترة (2010-2014) الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة مساهمة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات	% 0,55	% 0,48	% 0,44	% 0,62	% 0,51
نسبة مساهمة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات	% 14,97	% 20,85	% 17,91	% 17,40	% 18,86
حجم الفجوة الغذائية	-5743	-9495	-8707	-9178	-10682
معدل الفجوة الغذائية	% 94,80	% 96,39	% 96,50	% 95,80	% 97,12

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المرجع علي بوخالفة، ص 207.

إذا تأملنا البيانات الإحصائية دول نسبة إلى الصادرات والواردات من المنتجات الغذائية في الجزائر يتضح لنا مدى عمق التبعية الغذائية في الجزائر نتيجة للزيادة المستمرة والارتفاع النسبي للواردات الغذائية حيث سجلت ارتفاعات متتالية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وبالمقابل لم تعرف الصادرات الغذائية نموا بالقدر الذي عرفته الواردات وهذا ما يفسر العجز المسجل في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني

يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة الأكسيجين لباقي القطاعات الاقتصادية إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة دون اعتبار الفلاحة كبداية وأولوية للتنمية، نظرا لإرتباطها بخط ومحرك أساسي لباقي

[1] علي بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص – ص 205 – 206.

القطاعات، لذا فإن القطاع الفلاحي هو الحلقة المفقودة التي لابد من استرجاعها لإستكمال التنمية الإقتصادية.

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام

لمعرفة مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني نقوم بمتابعة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم (2-13): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام

السنوات	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (%)
1967	13,4
1977	7,3
1980 (1)	7,5
1990	10
2000	10,88
2010	9,75
2011	9,74
2012	10,56
2013 (2)	9,9
2014	10,3
2015	11,6
2016	12,3
2017 (3)	12,4

المصدر: (1): سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص218.

(2): عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص4.

(3): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر2017، ص26.

ما يمكننا ملاحظته من خلال الجدول أن هناك تطور طفيف في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام تراوحت بين 7% و13%، رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة خاصة مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحي والريفية، و بهذه النسب يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة

يشغل في القطاع الفلاحي حوالي 917 ألف عامل بنسبة قدرت بحوالي 8 % من النسبة الإجمالية للعمال حسب إحصائيات 2015، ورغم أن قطاع الفلاحة يتميز بوجود عدد كبير من العمال الموسميين المرتبطين بطبيعة الظروف المناخية في الموسم الفلاحي إلا أن السلطات العمومية تراهن على هذا القطاع للمساهمة بشكل كبير في امتصاص البطالة

جدول رقم(2-14): مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة الوحدة: عامل.

التعيين	عدد العمال في القطاع الفلاحي	النسبة (%)
2000	873000	10,04
2001	1312000	15,31
2002	1412000	16,11
2003	1520000	16,85
2004	1617000	17,07
2005	1381000	14,54
2006	1610000	15,92
2007	1171000	11,74
2008	1252000	12,13
2009	1242000	11,77
2010 (1)	1136000	10,50
2011	1034000	9,69
2012	912000	7,98
2013	1141000	9,53
2014	899000	7,84
2015	917000	8,7
2016	1150000	9,62
2017 (2)	1245000	11,67

المصدر: (1):نبيل بوفليح، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-، يوم 24/23 نوفمبر 2014، ص 10، الموقع www.asjp.cerist.dz، يوم 2018/01/02 ،15:45.

(2): بابوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص22.

الشكل رقم(2- 1): مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة الوحدة: %.

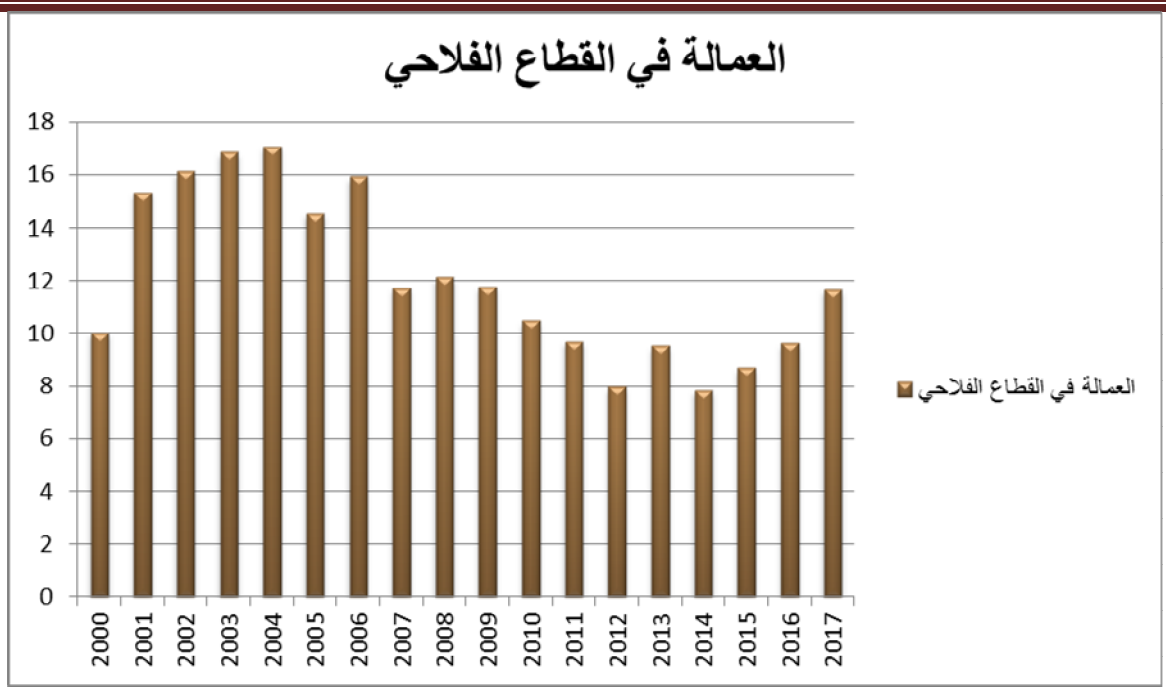

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2- 14).

من خلال الشكل رقم نلاحظ أن عدد العمال قد تراوح ما بين 873 ألف و1617 ألف عامل خلال الفترة (2000-2017)، حيث مثلت سنتي 2004 و2006 أفضل سنتين بتوظيف فاق 1600 ألف عامل، بينما مثلت سنتي 2014 و2015 أدنى مستويين.

تبين هذه الملاحظات أن القطاع الفلاحي مازال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، حيث أنه في السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الأمطار يرتفع فيها الإنتاج وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع بمعنى أن هناك عمالة ثابتة في القطاع تتراوح ما بين 900 ألف إلى مليون عامل، أما باقي العمال هم عمال موسميون فقط، يتم اللجوء إليهم في السنوات التي تعرف وفرة كبيرة في الإنتاج.

ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري

من بين المتغيرات التي تساهم في تطور الإقتصاد الجزائري، الصادرات والواردات الفلاحية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2-15): مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الصادرات الفلاحية	الواردات الفلاحية	الرصيد
1990/1980	57,43	2345,969	-2288,53
2000	32,70	2592,3	-2559,9
2010	352,6	6222,8	-5870,1
2011	124,5	10789,7	-10664,7
2012	653,8	8687,0	-8033,2
2013	634,5	9939,7	-9305,2
2014	775,2	14417,4	-13642,2
2015	627,2	11394,5	-10767,3

الديوان الوطني للإحصاءات، www.ons.dz.

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (2-) إلى أن العجز في الميزان التجاري الفلاحي في ارتفاع مستمر 13642,2 مليون دولار، وتعود الأسباب إلى التطور الكبير في عدد السكان وعجز القطاع الفلاحي على تلبية رغبات الشعب الجزائري من الإنتاج المحلي لذلك لجأت الدولة إلى الاستيراد وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على فشل البرامج في تحقيق الأهداف المسطرة من بينها تحقيق الأمن الغذائي أو الاكتفاء الذاتي.

رابعا: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي

يبين الجدول التالي مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الإقتصادي.

جدول رقم (2-16): مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي الوحدة: %.

السنوات	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي	7,05	9,58	5,46	5,67	9,67	18,05	35,30

المصدر: بابوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

من خلال الجدول رقم(2-4) نلاحظ أن مساهمة القطاع الفلاحي قد انخفضت بعد سنة 2000 لكن سرعان ما تحسنت بعد عشرين سنة منذ سنة 1999 لتصل في حدود 9 % سنة 2011 لكن ما يلاحظ أن هذه النسبة حققت قفزة سنة 2012 إلى حدود 18 % لتصل سنة 2013 إلى نسبة 35،30 % بفضل سياسة التجديدي الفلاحي والريفي.

المطلب الثالث: المعيقات التي واجهت القطاع الفلاحي في الجزائر

واجه القطاع الفلاحي في الجزائر عدة مشاكل لتحقيق أهدافه التنموية وزيادة إنتاجه الفلاحي والحد من التبعية الغذائية من الخارج، هذه المشاكل نلخصها فيما يلي:[1]

- الإصلاحات التي تعاقدت على هذا القطاع لم تكن ذات تنسيق واستمرارية بسبب التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، مما نتج عنها عدم تحديد سياسة فلاحية واضحة المعالم ومحددة الأهداف من شأنها خدمة القطاع الفلاحي وتطويره والرفع من مكانته في الاقتصاد الوطني، كما أن هذه المراحل لم تحقق التكامل والتنسيق والتواصل بين مراحلها، فكانت كل مرجلة تأتي وكأنها تنفي المرحلة السابقة لها نظرا للتضارب في نصوص وقوانين هذه الاصلاحات وهو مالم يشجع الفلاحين على الاستثمار و الاستخدام الامثل لوسائل الانتاج مما أثر سلبا على مردودية القطاع الفلاحي.
- ضعف حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات الفلاحية قبل سنة 1990، نظرا لتوجه الدولة خلال هذه الفترة الى القطاع الصناعي باتباع سياسة الصناعة المصنعة وتوجيهها مبالغ هامة من حجم الاستثمارات الكلية.
- بالنسبة للقانون 19/87 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية فقد عرف نوعا من الإنحياز في تطبيقه، حيث أن الأراضي الفلاحية الموزعة على الجماعات لم تن بنفس الخصائص والامتيازات، فنجد بعض المجموعات استفادت من أراضي مغروسة بالأشجار المثمرة الصالحة للإنتاج من اول موسم فلاحي، كما كانت بعضها مدعمة بآبار السقي وسائل الانتاج الحديثة تسمح بزيادة الانتاج من سنة الى لأخرى في حين لن تستفد بعض المجموعات الأخرى من هذه الامتيازات إذ منحت لها قطع أرضية غير مزروعة وغير مشجرة وليس بها آبار وحتى يتم تهيئة هذه الأرض وحفر الآبار للسقي يستدعي لأموال ضخمة لا يمكن للمجموعة تأمينها فتواجه هذه المجموعة مشاكل كبيرة في عملية استغلال قطعة الأرض الممنوحة لها.
- أما بعد سنة 1990 فواجه القطاع الفلاحي مشاكل أخرى تمثلت في:

[1] غردي محمد، بن نير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص207.

- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج (آلات، أسمدة، بذور، مبيدات الأعشاب والحشرات الضارة، الأعلاف ....إلخ) بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم .
- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية، وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، الكهرباء، المياه) وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى استثمار في القطاعات الأخرى[1].
- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز.
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية، مع ارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي فاقت 40 مليار سنة 2008.[2]
- ضئالة حصة القطاع الفلاحي من إجمالي الاستثمارات مقارنة بقطاع الصناعة والخدمات، وهذا ما أدى إلى عجز مؤسسات الإقراض الفلاحي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الهام.[3]
- إن الموارد المائية في الجزائر محددة وموزعة بطريقة غير عادلة حيث نجد أن أغلبها يتركز في الجزء الشمالي للوطن وما زاد حدة مشكلة الماء هي الخصائص المناخية بين الحرارة والجفاف وقلة الأمطار

- مما يهدد تناقص هذا المورد في وقت يزداد فيه الطلب عليه.[4]

[1] بيدي مداني، **الاعتماد الإيجاري وتمويل الفلاحة الجزائرية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الدولية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 01، العدد سنة 2012، ص 157، الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم:2018/02/27، 14:58.

[2] غردي محمد، بن نير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[3] إسماعيل عرباجي، **الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر**، مجلة جديدة الاقتصاد، العدد 07، ديسمبر 2012، ص 12، الموقع www.asjp.cerist.dz ،يوم 2018/02/28، 14:13.

[4] بيدي مداني، مرجع سبق ذكره، ص159

- معوقات أمنية تمثلت في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وتأثيراتها مازالت حتى الآن تؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الاستثمار الفلاحي.[1]

خلاصة الفصل:

[1] غردي محمد، بن نير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص208.

أصبحت التنمية الفلاحية هاجسا يؤرق سياسة كل دولة في العالم ،لما للقطاع الفلاحي دور مهم في الإقتصاد ،وكغيرها من الدول سعت الجزائر إلى تطوير هذا القطاع لتوفر مقوماته من جهة، وتعاقب الأزمات البترولية من جهة أخرى ،كون أن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات في إقتصادها الوطني كلها أسباب ،وأسباب أخرى جعلت الجزائر تتجه نحو القطاع الفلاحي كحل لتحقيق التنمية الإقتصادية ،من خلال عدة سياسات إنتهجتها منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ،ويمكن حصرها في ثلاث مراحل، تبدأ المرحلة الأولى من 1962 إلى1989، وتسمى بمرحلة الإصلاحات الإشتراكية، والتي تتخللها هي الأخرى سياسات تبدأ بسياسة التسيير الذاتي التي كان هدفها تأميم جميع الأراضي لتصبح ملكا للدولة ،لتسير ذاتيا من طرف الفلاحين لكنها فشلت لقلة خبرة المسيرين لهذه الأراضي، تلتها سياسة الثورة الزراعية وكان هدفها توزيع الأراضي على الفلاحين من أجل تحسين ظروف معيشتهم، وتغيير الأوضاع السائدة في الريف وفشلت هي الأخرى، يسبب عدم قدرة الفلاحين على تسيير هذه الأراضي لكبر مساحتها ،ثم جاءت سياسة إعادة الهيكلة لتجزئة الأراضي إلى وحدات صغيرة ومتوسطة ،من أجل التحكم في تسييرها ،وتكثيف الإنتاج ومن نتائجها أنها فشلت، لأن الواقع أثبت أن هذه الأراضي مازالت كبيرة مقارنة مع الإمكانيات المتاحة ،وكذا تدهور الوضعية المالية للمزارع، لتواصل الدولة حل المشكل العقاري ،من خلال قانون إستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية، ثم قانون المستثمرات الفلاحية الذي يقضي بتوزيع وحدات فلاحية جماعية وفردية على الفلاحين، لكن هذا المشكل بقي كما هو ،لتواصل الدولة معالجته في المرحلة الثانية ،المتمثلة في مرحلة التحول نحو إقتصاد السوق سنة1990، من خلال قانون التوجيه العقاري الذي يقضي بإعادة الأراضي المؤممة إلى مالكها الأصليين ثم قانون التوجيه الفلاحي الذي يهدف إلى عصرنة القطاع الفلاحي، ثم قانون إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز لكن هذه القوانين فشلت في تحقيق أهدافها ،نظرا لوجود مشكل العقار الفلاحي إلى يومنا هذا لتأتي المرحلة الثالثة ،وهي مرحلة مخطط الإستراتيجية الجديدة للتنمية ،من خلال مخطط التنمية الفلاحية والريفية من سنة2000 إلى2014، والذي حقق نتائج حسنة مقارنة بالإصلاحات الأخرى ثم جاء قانون النموذج الإقتصادي الجديد ،كآفاق للقطاع الفلاحي لسنة2030 ،والذي يهدف إلى التنويع الإقتصادي، وهو في إطار التطبيق من خلال مرحلة الإقلاع (2015-2019)، ورغم كل هذه الإصلاحات ظل الإنتاج الفلاحي يعاني من معوقات، تتعلق بمصادر المياه، الإنتاج، التسويق، الإرشاد الفلاحي.

الفصل الثالث

واقع وآفاق التنمية الفلاحية في ولاية تيارت

تمهيد:

يعتبر النشاط الفلاحي من أبرز النشاطات الإقتصادية لولاية تيارت بإعتبارها ولاية فلاحية رعوية، مما يجعلها تحوز على إهتمامات الدولة على غرار باقي ولايات الوطن من خلال دعمها لمختلف المنتوجات خاصة من مطلع الألفية الثانية ذلك عن طريق تطبيق عدة إصلاحات فلاحية تمثلت في مجموعة من البرامج التنموية قصد تحقيق قيمة مضافة للقطاع الفلاحي محليا ووطنيا لتحقيق مجموعة من الأهداف والآفاق المسطرة من ضمنها حل مشكلة الغذاء التي أصبحت تأرق جل دول العالم بحيث يتم كل هذا من خلال مجموعة من الأجهزة التي تلعب دور المنظم والمسير للقطاع الفلاحي ومن هذا المنطلق سنعرض في هذا الفصل وبشيء من التدقيق النقاط التالية:

المبحث الأول: تقديم مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

المبحث الثاني: المقومات الفلاحية لولاية تيارت وأهم البرامج المطبقة فيها للفترة (2000-2017).

المبحث الثالث: واقع التنمية الفلاحية في الولاية وآفاقها.

المبحث الأول: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تتوفر ولاية تيارت على مجموعة من الهيئات أو المؤسسات العمومية الفاعلة والمتحكمة في القطاع الفلاحي، عن طريق نظام يسري على بنية تنظيمية مترابطة بين تلك الهيئات، ومن أبرز هذه المؤسسات مديرية المصالح الفلاحية التي تشكل حلقة الوصل بين الهيئات الأخرى الفاعلة في القطاع الفلاحي، والمتمثلة في الغرفة الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي....إلخ.

المطلب الأول: المؤسسات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي بولاية تيارت

هناك العديد من المؤسسات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي لولاية تيارت من أجل التحكم في تسييره وتنظيمه، للحصول على النتائج المرجوة والتي تشكل بنية واحدة، من أجل الوقوف على خدمة هذا القطاع، وبالتالي خدمة المستهلك المحلي.

أولا: الغرفة الفلاحية

الغرفة الفلاحية هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/118 المؤرخ في 1991/04/27 وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة، حيث تضم هذه الغرف الفلاحين والجمعيات والتعاونيات الفلاحية وإتحاداتها، وكذا كل شخص معنوي آخر على علاقة بالقطاع، كما تعتبر مكانا للإستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين، حيث تسمح بالتنسيق والإعلام وتبادل المعلومات بين أعضائها، وبين الفلاحين والهيئات العمومية أو الخاصة، التي تتصل نشاطاتها مباشرة أو بصفة غير مباشرة بالفلاحة، إذ فهي تلعب دور الوسيط بين الفلاحين ومديرية المصالح الفلاحية، وتنحصر مهامها في:[1]

- تكلف هذه الغرفة الفلاحية بتطوير الخدمات والأعمال المفيدة إتجاه أعضائها المرتبطة بالنشاط الفلاحي والصحة الحيوانية؛
- وضع برامج تكوين بالتنسيق مع الإدارة الفلاحية والهيئات ومراكز التكوين الفلاحي موجهة للفلاحين والمربيين؛
- وضع نظام لرصد وتحليل حالة الفروع الفلاحية وأسواقها؛

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

- تشجيع عمليات التصدير و مرافقتها؛
- ترقية كل عمل من شأنه تحسين أداء المنتجين الفلاحين على مستوى الإنتاج وتسهيل توريد الخدمات التي يحتاجون إليها؛
- المساهمة في ترقية المنتجات الفلاحية والعلامات التجارية؛
- تسهيل نشر المعلومة العلمية، التقنية والإقتصادية؛
- إقامة نظام إعلامي يكون هدفه إيصال المعلومات لفائدة الفلاحين؛
- تنظيم معارض وتظاهرات ومسابقات فلاحية؛
- يمكن للغرفة الفلاحية إقامة علاقات مع الهيئات الوطنية التي لها علاقة بهذا المجال، وإبرام إتفاقيات التعاون مع الهيئات الأجنبية التي لها نفس الهدف، بعد أخذ رأي الغرفة الوطنية للفلاحة وموافقة الوزير المكلف بالفلاحة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية.

ثانيا: تعاونية الحبوب والخضر الجافة

تتكفل تعاونية الحبوب والخضر الجافة بجمع، تخزين، تكييف، توزيع وتسويق الحبوب والبقول الجافة بالإضافة إلى تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات الخاصة بإنتاج الحبوب وبذورها، حيث تعمل التعاونية تحت رقابة وتنظيم الديوان الوطني الجزائري الإحترافي للحبوب، وتتوفر الولاية على ثلاثة تعاونيات موزعة على بلدية تيارت، فرندة ومهدية، وتتمثل مهامها في ما يلي:[1]

- جمع المحاصيل ومنتوج الحبوب والبقوليات من الفلاحين.
- تكييف الحبوب أي القيام بجميع التدابير التقنية التي تجعل المنتوج أو السلعة القابلة للإستعمال سواء للإستهلاك أو البذر.
- تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات الخاصة بإنتاج الحبوب التي هي من مهام نيابة مديرية البذور وتدعيم الإنتاج، بالإضافة إلى مساعدة الفلاحين وتوجيههم في فترة الحرث، البذر، الحصاد والدرس.
- تقوم مديرية الحبوب والخضر الجافة بتسويق القمح بنوعيه اللين والصلب للمطاحن وفقا لبرامج مسطرة من قبل الديوان الجزائري الإحترافي للحبوب، أما الشعير والخرطال فيتم تسويقهما لمربي

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

المواشي الذين تتوفر فيهم الشروط التي تحددها مديرية المصالح الفلاحية للولاية، وتسوق البذور لمنتجي الحبوب، أما البقول الجافة فتسوق لجميع مستعمليها.

ثالثا: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(C.R.M.A)

أنشأت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 72/64 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، حيث مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الإجتماعية والإقتصادية الخاصة بالمنتجين الفلاحين.

يتكون التعاون الفلاحي من عدة صناديق جهوية موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ومن أجل الإستجابة للتنظيمات الجديدة الخاصة بالإنتاج الفلاحي دعمت مهمة التعاون الفلاحي بمهام وصلاحيات أخرى من طرف السلطات العمومية لتشجيعها وجعلها بمثابة محرك حقيقي لتطوير الفلاحة والإنتاج الفلاحي، وهذا بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 99/97 والمؤرخ في 1999/11/30 الخاص بقانون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، والعلاقة القانونية والتنظيمية فيما بينهما، بحيث أصبحا بمثابة مؤسسات إقتصادية تخضع للقانون السياسي للمالية والقروض والتأمينات الإقتصادية.

بهذه القوانين الجديدة جعلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من التعاون الفلاحي وسيلة للتكفل بمشكل تمويل القطاع الفلاحي والقروض الممنوحة من طرف البنوك، والتي لم تكن تتكيف مع هذا القطاع ومن مهام الصندوق ما يلي:[1]

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين.
- يساهم في تطوير ودعم الإنتاج الفلاحي والتنمية الريفية .
- تطبيق التأمينات على الممتلكات الشخصية المتعلقة بالفلاحة كالتأمين على المستثمرة من الإحتراق أو الأمطار الغزيرة التي تفسد الزرع ...إلخ .

رابعا: بنك الفلاحة و التنمية الريفية(B.A.D.R)

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 206/82 المؤرخ في 1982/05/13 وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري ، حيث أسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته، لإزالة كل العراقيل

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي، ويتوفر هذا البنك عبر مختلف بلديات الولاية.[1]

مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

وتتمثل مهامه فيما يلي:[2]

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الإستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع إحتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي؛
- تمويل جميع الإستغلالات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة ، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي مثل البياطرة، الصيادلة .....إلخ؛
- يمنح قروض طويلة المدى لتمويل الإستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيمياوية.

خامسا: المعاهد التقنية

يتوزع عبر تراب الولاية معهدان تقنيان إثنان يقف عليهما 87 مهندس دولة، 09 مهندس تقني، 40 تقني سامي، 40 تقني، 18 مساعد تقني و43 طبيب بيطري ويتمثل هذان المعهدان في:[3]

- المعهد التقني للمحاصيل الكبرى ببلدية السبعين(I.T.G.C).
- المعهد التقني لتربية الحيوانات(I.T.E.L.VL).

سادسا: الديوان الوطني لتغذية الأنعام(O.N.A.B)

يهتم الديوان الوطني لتغذية الأنعام بتوفير العلف لمختلف الحيوانات على النطاق الولائي، حيث يتواجد هذا الديوان ببلدية الرحوية.[4]

المطلب الثاني: تقديم مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من ضمن أهم المؤسسات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي لولاية تيارت مديرية المصالح الفلاحية التي تعتبر من أقدم الهياكل الفلاحية، حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الإستعماري، ثم أعيد تنظيمها بمقتضى الأمر رقم 195/90 المؤرخ في 1990/06/23 من حيث القواعد والمهام التي تقوم بها.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.
[2] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.
[3] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.
[4] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الشكل رقم (3-1): **مخطط الهيكل الوظيفي لمديرية المصالح الفلاحية**

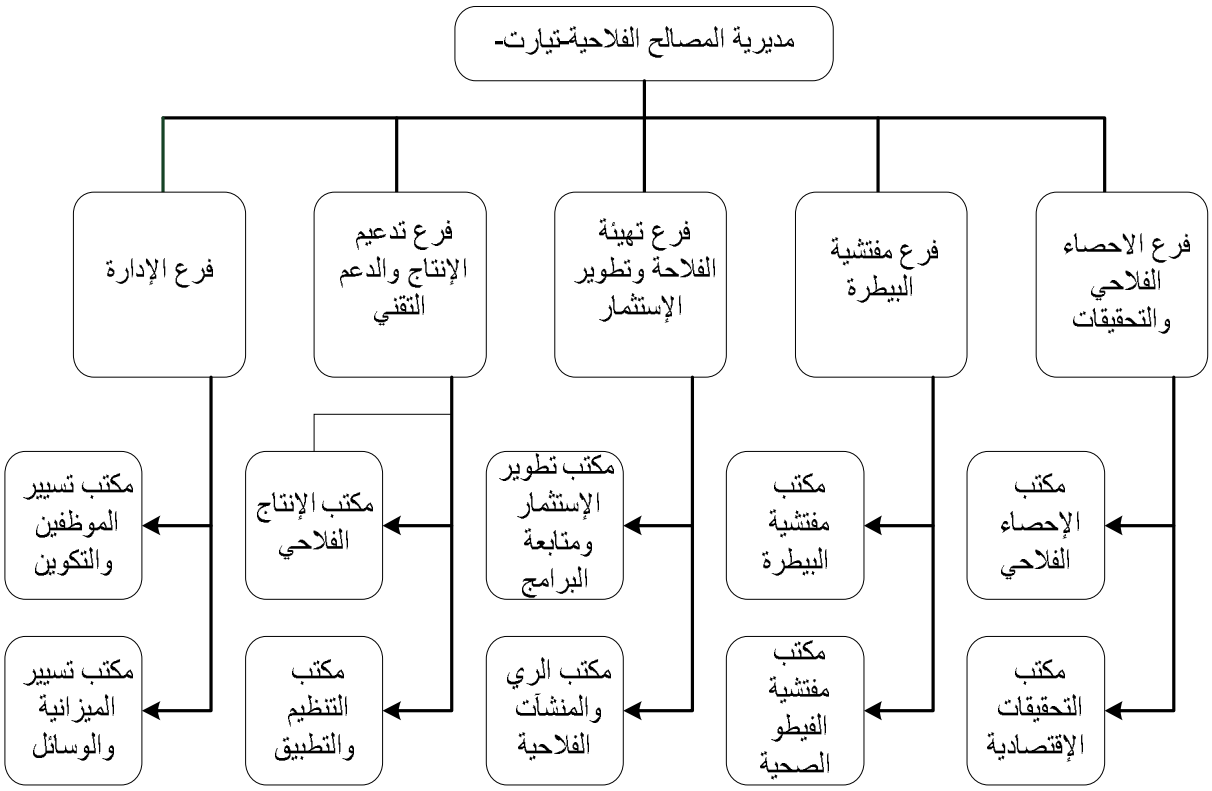

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

أولا: التقسيمات الرئيسية لمقر مديرية المصالح الفلاحية

تتكون مديرية المصالح الفلاحية من عدة فروع نفصلها كما يلي:[1]

الفرع الأول: فرع الإحصاء الفلاحي والتحقيقات الإقتصادية المكلف بـ:

- إنجاز برامج وتحقيقات إحصائية فلاحية؛
- إنجاز وتسيير مختلف الملفات (منتجين، مؤسسات فلاحية....)؛
- إنجاز مؤشرات إقتصادية حول حالة القطاع (المساحات الصالحة للزراعة، عدد المواشي، الإستهلاكات....).

ويتكون هذا الفرع من مكتبين إثنين هما:

- مكتب الإحصاء الفلاحي؛
- مكتب التحقيقات الإقتصادية.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الفرع الثاني: فرع مفتشية البيطرة

يقوم هذا الفرع بالسهر على تطبيق القوانين التنظيمية لحماية وتطوير الصحة الحيوانية من حيث توفير الأعلاف بالكميات الكافية وكذا توفير التلقيح للحيوانات ضد مختلف الأمراض وله مكتبان هما:

- مكتب مفتشية البيطرة؛
- مكتب مفتشية الفيطو الصحية.

الفرع الثالث: فرع تهيئة الفلاحة وتطوير الإستثمار

يتكلف هذا الفرع بالحفاظ على التراث العقاري وتنسيق المهام لإنشاء المشاريع في إطار التنمية الفلاحية ويتكون هذا الفرع من ثلاثة مكاتب المتمثلة في:

- مكتب تنمية وتنظيم العقار؛
- مكتب تطوير الإستثمار ومتابعة البرامج؛
- مكتب الري والمنشآت الريفية.

الفرع الرابع: فرع تنظيم الإنتاج والدعم التقني

يقوم هذا الفرع بتطوير نشاطات التنمية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وعصرنتها ومتابعة تنفيذها وله ثلاثة مكاتب هو الآخر وهي:

- مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الفلاحية؛
- مكتب التنظيم والتطبيق؛
- مكتب التكوين والتطوير والوظائف الفلاحية.

الفرع الخامس: فرع الإدارة

يتكلف هذا الفرع بضمان تقديم الخدمات اللازمة للموظفين الإداريين والتقنيين وتسيير شؤونهم، وكذا تسيير الميزانية والوسائل العامة وله مكتبان:

- مكتب تسيير الموظفين والتكوين؛
- مكتب تسيير الميزانية والوسائل.

ثانيا: التقسيمات الفرعية الفلاحية لمديرية المصالح الفلاحية

زيادة على المصالح الفلاحية المتواجدة على مستوى مقر مديرية المصالح الفلاحية توجد مصالح فرعية على مستوى الدوائر والبلديات، من أجل تقريب الخدمات الفلاحية أكثر من الفلاح، وللوقوف ميدانيا على متطلبات الفلاحة وطبيعة الخدمات التي يجب تقديمها للفلاح، حيث توجد على مستوى الولاية 13 تقسيمة فرعية تغطي كامل أنحاء الولاية لتسهر وتحرص على متابعة وتطبيق البرامج التنموية الفلاحية وهي موزعة كما يلي:[1]

- فرع دائرة مدروسة،
- فرع دائرة الرحوية،
- فرع دائرة فرندة،
- فرع دائرة عين الذهب،
- فرع دائرة مهدية،
- فرع دائرة حمادية،
- فرع دائرة مغيلة،
- فرع دائرة واد ليلي،
- فرع دائرة مشرع الصفا،
- فرع دائرة كرمس،
- فرع دارة السوقر،
- فرع دائرة الدحموني،
- فرع دائرة قصر الشلالة.

كما تتواجد على مستوى كل بلدية لجنة فلاحية بلدية أي توجد على مستوى الولاية 42 لجنة منها إثنتا عشر بلدية سهلية.

- قصر الشلالة،
- زمالة الأمير عبد القادر،

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

- سرقين،
- الرصفة،
- سيدي عبد الرحمان،
- شحيمة،
- نعيمة،
- الرشايقة،
- النظورة،
- الفايجة،
- عين الذهب،
- مادنة.

المطلب الثالث: دور مديرية المصالح الفلاحية في إطار دعم التنمية الفلاحية

في إطار المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية دور مديرية المصالح الفلاحية يتضح أكثر بصفتها الهيكل الإداري الوحيد المخول له بـ:[1]

- إستقبال ملفات الفلاحين الراغبين في الإنخراط في برنامج مخطط التنمية التي يقدمها من قبل المندوب الفلاحي؛
- المراقبة والمتابعة الدائمة للمشاريع من حيث مدى تقدم في الإنجاز المالي والمادي لإستهلاك الموارد المائية والقروض الممنوحة
- مدى توافق المشروع مع المخطط الترجيحي العام للولاية؛
- عقد اللجنة التقنية للولاية.

قامت مديرية المصالح الفلاحية بمجموعة من المشاريع في إطار تحقيق التنمية الفلاحية والريفية للولاية من خلال المشروع الجواري للتنمية المدمجة والبرنامج الخاص بتنمية الهضاب العليا وكذا البرنامج التكميلي لسنة 2013.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

أولا: المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة

ويتمثل هذا المشروع فيما يلي:[1]

1. تعريف المشروع الجواري:

هو حركة فعلية لتنمية المناطق الريفية تقوم على فكرة مشروع التنمية الريفية الجوارية، الذي يعطي إمكانية التكفل بإحتياجات وإنشغالات السكان المستهدفين إنطلاقا من تدعيم أنشطتهم الإقتصادية الأساسية (أنشطة فلاحية، غابية، رعوية)، وتوسيعها إلى أنشطة أخرى (رد الإعتبار للمهن الريفية وخلق أنشطة إقتصادية أخرى....)، قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروف معيشتهم.

ومشروع التنمية الريفية الجواري أيضا إطار للعمل الميداني في الوسط الريفي فضلا عن الأعمال المنهجية لمقاربة الميدان، وهو ما شكل ورشة تفكير ذات أولوية، فإن محاور العمل المنفذة شملت خصوصا التشاور بين السكان والسلطات المحلية، وشرح الأهداف الخاصة بمسعى متجدد للتنمية الريفية والإجراءات التي تدعمها، وكذلك توعية السكان حول ضرورة الإلتزام القوي و الإنخراط الكامل في هذا المسعى.

2. الأطراف المتدخلة في المشروع الجواري للتنمية الريفية

هناك عدد من الفاعلين الذين يتدخلون في مختلف مراحل نظام مشروع جواري للتنمية الريفية.

أ. المصلحة التي تستلم المشروع الجواري للتنمية الريفية: يعين الوالي في بلدية من بلديات ولايته مع الأخذ بعين الإعتبار طابع المنطقة وقرب المصالح التقنية بالنسبة لموقع المشروع، حيث تتولى هذه المصلحة متابعة المشروع الجواري للتنمية الريفية خلال كل مراحل تحضيره وإنجازه.

ب. العون التقني الذي يسهل المشروع الجواري للتنمية الريفية: يعين مسؤول القسم الفلاحي أو مسؤول محافظة الغابات ضمن فريقه عونا تقنيا يمثل المجموعات الريفية، في إطار نظام المشروع الجواري للتنمية الريفية، تكون مهنته متابعة المشروع في كل مراحله.

ج. منشط المشروع الجواري للتنمية الريفية: تختار المجموعة الريفية من بين أعضائها شخص يتولى وظيفة منشط للمشروع، يتمثل دوره في إعلام المجموعة الريفية لمختلف المساعي الإدارية والتقنية الضرورية للوصول بالمشروع إلى نهايته.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

د. اللجنة التقنية للولاية المصدقة على مشاريع التنمية الفلاحية والريفية: وضعت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 599 المؤرخ في 2000/07/08 لجنة تقنية للولاية، ووسعت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 353 المؤرخ في 2002/09/30 تتمثل مهمتها في دراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمصادقة عليها.

و. الهيئة المالية المتخصصة: تعين بموجب إتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تودع لديها موارد صندوق التنمية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وكذا الحسابات المفتوحة بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

هـ. المنفذ للمشروع الجواري للتنمية الريفية: يعلق الأمر إما بمديرية المصالح الفلاحية أو بمحافظة الغابات، حسب الحالة ويتعين من طرف الوالي حسب طابع منطقة المشروع.

ي. المنخرط في المشروع الجواري للتنمية الريفية: يعتبر المنخرط في المشروع الجواري للتنمية الريفية عضوا في المجموعة الريفية، وهو فاعل المشروع والمستفيد من أعمال المشروع الجواري للتنمية الريفية في نفس الوقت.

3. مراحل تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

تتميز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بأنها مشاريع تصاعدية أي نضوج الفكرة الخاصة بالمشروع إنطلاقا من إنشغالات المواطنين إلى موافقة السيد والي الولاية على المشروع وذلك من خلال المراحل التالية:

- تعبير الفلاحين عن إنشغالاتهم إنطلاقا من معطيات الميدان؛
- دراسة المشروع على مستوى لجنة متكونة من ممثلين عن إدارة الغابات والمجالس الإنتخابية إضافة إلى مواطنين ذو مسؤولية؛
- توسيع اللجنة إلى ممثلين من مديريات (مديرية المياه، مديرية الغابات، مديرية السكن) التنفيذية تحت إشراف رئيس الدائرة؛
- عند الموافقة المبدئية على المشروع (العمليات الفردية والجماعية) يتم الرجوع إلى المواطنين لتثبيت المشروع (التشاور مع المواطنين)؛
- إنجاز محضر التثبيت، والمتعلق بالموافقة على المشروع من طرف اللجنة التقنية للدائرة بحضور رئيس الدائرة؛
- مرحلة المصادقة على مستوى الولاية من طرف اللجنة التقنية للولاية تحت إشراف الأمين العام للولاية بحضور جميع مدراء الهيئة التنفيذية؛

- الموافقة المالية لتمويل المشروع من طرف السيد والي الولاية.

الجدول رقم (3-1): تقسيم 40 مشروع للتنمية الريفية المدمجة في الولاية.

الدائرة	الموقع	عدد المستفيدين
تيارت	/	/
مدروسة	سيدي علال، سيدي مطر، لبيض معمر.	397
عين الذهب	سيدي منصور، سيدي خلف الله، خنانسة.	154
واد ليلي	توريش، قواطبية.	400
مغيلة	حوار قرى، قباب.	162
مهدية	يسباسة، عين شقيقة، تاسلمت، ألومرا، قردن.	441
قصر الشلالة	قرتيسة، شورفة، زنانة.	250
حمادية	أولاد منصور، لغوالم رشا.	214
رحوية	أولاد راشد، غريس، تبيانت.	190
دحموني	دوار الشطية، دوار بوزيان.	118
سوقر	ماتلاس، بوقطمة، سيدي الصحراوي، القعدة.	375
عين كرمس	دير الكاف، قطيفة، لجديفة، صفصافي، سافن، بحبح.	298
مشرع الصفا	أولاد بوالي، أزوانية، سيدي علي.	318
فرندة	جرشا بوزيد.	449

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل الولاية إستفادت من برنامج التنمية الريفية بـ 3886 مستفيد، وبنسب متفاوتة بين البلديات حيث استحوذت دائرة فرندة على اكبر عدد من المستفيدين بنسبة 11,81% وحصلت دائرة الدحموني على نسبة 3,03%.

ثانيا: برنامج خاص بتنمية الهضاب العليا2008

ويتمثل هذا البرنامج في مجموعة من عمليات الدعم مقدمة للفلاحين في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا وهو كما يلي:[1]

- فتح المسالك على مسافة 500 كلم^2 بـ 400 مليون دينار جزائري؛
- مركز تلقيح الإصطناعي بـ 70000 مليون دينار جزائري؛
- مذبح بلدي بـ 50000 مليون دينار جزائري؛
- الحرث العميق لـ 15000 هكتار بـ 450000 مليون دينار جزائري؛
- تصحيح المجاري (مضاد لإنجراف التربة) 75000 م^3.

بالنسبة للري:

- إنشاء 19 بئر عميق؛
- 06 آبار عادية؛
- 08 منابع؛

بالنسبة لخزانات المياه:

- 06 خزانات بحجم 100 م^3.
- 06 خزانات بحجم 05 م^3.
- 11 خزان بحجم 30 م^3.

ثالثا: البرنامج التكميلي 2013

حيث جاء هذا البرنامج ليكمل برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2008 من خلال ما يلي:[2]

- فتح المسالك الفلاحية على مسافة 250 كلم بـ 300 مليون دينار جزائري؛
- الكهرباء الموجهة للنشاط الفلاحي على مسافة 250 كلم بـ 650 مليون دينار جزائري.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

[2] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

المبحث الثاني: المقومات الفلاحية لولاية تيارت وأهم البرامج المطبقة فيها للفترة (2000-2017).

يرتبط الإنتاج الفلاحي ارتباطا وثيقا بالموارد الفلاحية المتاحة، من حيث حجم هذه الموارد والإمكانيات ومدى التوفيق في استخدامها بشكل عقلاني، حيث تزخر ولاية تيارت بعدة مقومات للنهوض بالقطاع الفلاحي محليا ووطنيا، بإعتبارها ولاية فلاحية بإمتياز لإحتواءها على أربعة مناطق من حيث ممارسة النشاط الفلاحي، فهي ولاية فلاحية رعوية وكذلك منطقة سهبية، وتدخل ضمن ولايات الهضاب العليا، وتعتبر مدخل للجنوب الصحراوي، هذا ما أهلها للإستفادة المالية التي منحتها لها الدولة في إطار تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لذا سنحاول أن نتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

المقومات الطبيعية للولاية

المقومات البشرية والمالية

البرامج الفلاحية المطبقة في ولاية تيارت في الفترة (2000-2017)

المطلب الأول: المقومات الطبيعية لولاية تيارت

تقع ولاية تيارت في الجهة الغربية للجزائر بمساحة تصل إلى 20087 كم^2 موزعة على 922513 نسمة، تحدها ثمانية دول سهبية، شمالا غليزان، تيسمسيلت والمدية، جنوبا البيض والأغواط، شرقا الجلفة، غربا سعيدة ومعسكر، وبمقتضى القانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/04 المتضمن قانون الولاية فإن ولاية تيارت تضم 42 بلدية تنشطها 14دائرة، وهي منطقة إستراتيجية، تقع في محور مركزي ضمن الكتلة المكونة لولايات الهضاب العليا الغربية (تيسمسيلت، النعامة، البيض، سعيدة، تيارت)، حيث تقع ولاية تيارت في إقليم المناخ البحر الأبيض المتوسط ضمن المنطقة الشبه جافة وتعرف كذلك بمنطقة الهضاب العليا، تصل كمية الأمطار في هذه المنطقة من 200 إلى 400 مم سنويا، وهي منطقة تشتد أمطارا وثلوجا وبردا بين درجات حرارة تصل تحت الصفر في الشتاء، في حين يكون الجو حارا في فصل الصيف بدرجة حرارة تصل إلى 40 درجة.[1]

[1] الموقع الإلكتروني: www.google.com ،يوم 2018/04/13، 13:30.

تتميز ولاية تيارت بتربة خصبة صالحة للزراعة، خاصة الحبوب ذات المردودية العالية إضافة إلى بعض الخضروات في شمال الولاية، أما في الجنوب فتوجد الأراضي السهبية ذات الطابع الرعوي، تغطيها نباتات شوكية ونبات الحلفاء، وتكثر في أغلب مناطق الإقليم أشجار الصنوبر وأشجار البلوط الخضر.

إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية لولاية تيارت أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية وعلى أساس هذا الإختلاف تتحدد نوعية الغطاء النباتي والحيواني السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الفلاحية التي تزدهر فيها.

أولا: الموارد الترابية.

الأرض هي أهم مورد لإنتاج الفلاحي وعلى أساس تنوعها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الفلاحي، حيث تقدر المساحة الإجمالية الفلاحية لولاية تيارت بـ 1608152,45 هكتار، والتي تمثل نسبة80 % من إجمالي المساحة الكلية حسب إحصائيات 2017 منها 73 % أراضي تابعة لأملاك للدولة والباقي للقطاع الخاص بالإضافة إلى أراضي الحلفاء التي تمثل 326000هكتار والغابات بـ 154200 هكتار، ويصنف هذا المورد إلى أربعة أصناف:[1]

1 .الأراضي القابلة للزراعة:

وتتمثل في الأراضي المستعملة في الزراعة وغير المستعملة كما أشرنا إليها سابقا والتي قدرت بـ 1608152,45 هكتار وتصنف بدورها إلى ثلاثة أنواع منها الأراضي الصالحة للزراعة والممثلة بـ 707622,45 هكتار، الأراضي الزراعية المنتجة والمقدرة بـ ، والمراعي بـ 395400 هكتار، حيث تحتل بلدية الشحيمة المرتبة الأولى بـ 159509 هكتار من إجمالي مساحتها المقدرة بـ 220164 هكتار، تليها بلدية عين الذهب بـ 140683 هكتار، ثم بلدية زمالة الأمير عبد القادر بـ 112968 هكتار.

2 .الأراضي الصالحة للزراعة:

وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات والتي قدرت بـ 707622,45 هكتار، حيث تحتل بلدية الرشيقة المرتبة الأولى بـ 46561 هكتار أي بنسبة 55 % من إجمالي أراضيها القابلة للزراعة ،في حين تحتل المرتبة الثانية بلدية الناضورة بـ 31360 هكتار، وإحتلت بلدية توسنينة المرتبة الثالثة بـ 29248 هكتار بنسبة99 % من إجمالي أراضيها القابلة للزراعة.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

3. أراضي المساحة المحصولية:

تمتلك ولاية تيارت أراضي محصولية مخصصة للخضروات تزرع مرتين في السنة عوض القيام بإستثمارات ضخمة لإستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة منها زراعة البطاطا حيث تقدر المساحة المخصصة لها بـ 5000 هكتار، البصل بـ 3700 هكتار والطماطم بـ 350 هكتار.

4. الأراضي المسقية:

سعت ولاية تيارت إلى زيادة مساحة أراضيها المسقية من خلال بناء السدود وحفر الآبار وذلك لتفادي تأثر المزروعات بقلة سقوط الأمطار، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية المسقية 35000 هكتار، تصدرت هذه النسبة بلدية سيدي عبد الرحمان بـ3957 هكتار أي ما نسبته 11,30 %، بينما عادت المرتبة الثانية إلى بلدية توسنينة بنسبة 8 % من إجمالي الأراضي المسقية.

الشكل رقم (3-2): نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

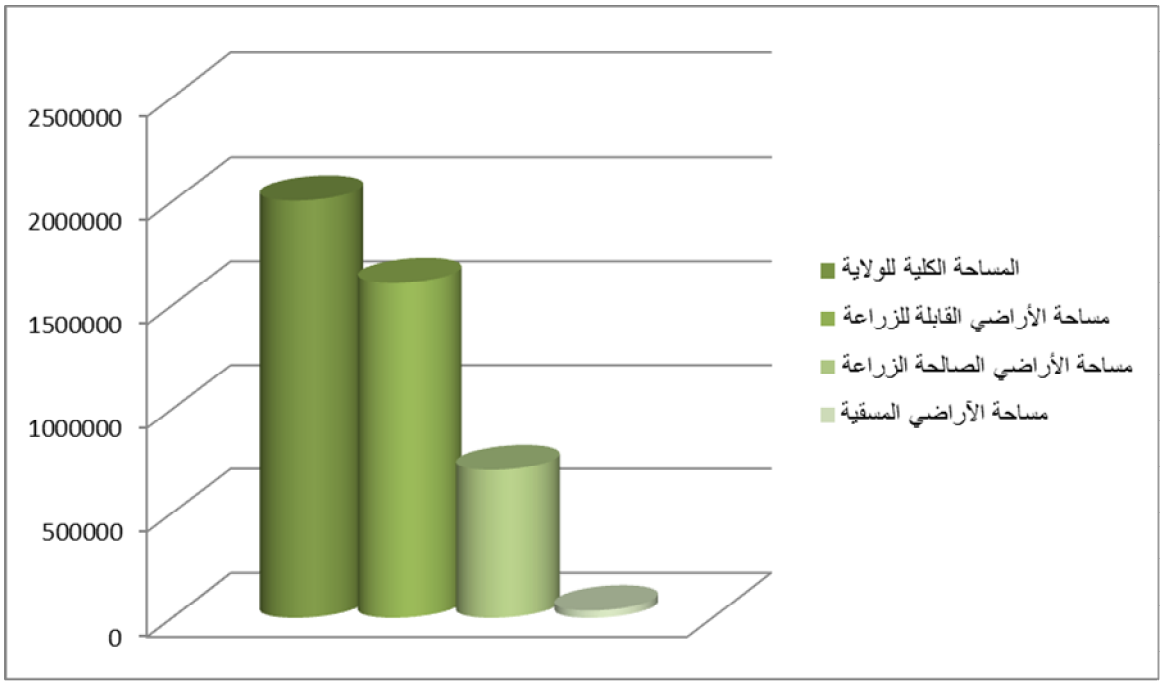

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مديرية المصالح الفلاحية.

ثانيا: الموارد المائية.

المورد المائي ضروري للتنمية الزراعية أكثر من أي عنصر إنتاجي آخر، إذ لا يمكن أن توجد أرض زراعية مهما بلغت خصوبتها ومهما تميز موقعها، إذ لم تتوفر لها الكميات الكافية من المياه اللازمة لزراعتها وتعود

مصادر الموارد المائية إلى مياه مطرية، سطحية وجوفية وتتفاوت من حيث وفرتها من منطقة إلى أخرى ونفصلها كما يلي:[1]

1- الموارد المائية المطرية:

قدرت كمية الأمطار التي تساقطت على ولاية تيارت منذ سنة 2001 إلى2017 إلى 520 مم سنويا، وذلك في الموسم الفلاحي 2013/2012 ، ثم إنخفضت الكمية لتصل إلى 485 مم في الموسم الفلاحي 2009/2008 ، ثم 462,2 مم في الموسم الفلاحي 2006/2005 ، أما في الموسم الفلاحي 2017/2016 فقد إنخفضت إلى 362 مم ، لكن تبقى هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة.

2- الموارد المائية السطحية:

وتتمثل في مياه الوديان، الأنهار والسدود، حيث تزخر ولاية تيارت بـ 03 سدود سعتها 100 هم^3 ، ويعتبر سد الدحموني أكبر سد في تيارت بسعة قدرها 42 هم^3 وهو مخصص للسقي، أما الحواجز المائية فتتمثل في 17 حاجزا سعتهم 1004 هم^3.

3- الموارد الجوفية:

تمتلك ولاية تيارت مجموعة من الموارد الجوفية تتمثل في الآبار حيث وصل عددها حسب إحصائيات 2017 إلى5853 بسعة 9,113 ل/ث منها 2518 آبار عميقة بسعة 2,513 ل/ث.

ثالثا: الثروة النباتية.

يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية، حيث تزخر ولاية تيارت بقاعدة أساسية للإنتاج النباتي متمثلة في الأراضي القابلة للزراعة، والتي وصلت مساحتها إلى 1608152,45 هكتار، أما الأراضي الصالحة للزراعة فتمثلت في 707622,45 هكتار، حيث تعرف ولاية تيارت بإنتاج الحبوب الذي خصصت له مساحة قدرها 335750 هكتار، أخذ الشعير الحصة الأكبر منها والتي قدرت بـ138800 هكتار، ثم القمح الصلب بـ 127000 هكتار، يليه القمح اللين بـ60300 هكتار، و أخيرا نبات الشوفان بـ 9650 هكتار،

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

كما أخذت البقول الجافة نصيبها من المساحة المزروعة من خلال نبات العدس، والذي قدرت مساحته بـ 8300 هكتار.[1]

رابعا: الثروة الحيوانية

يعتبر الإنتاج الحيواني في القطاع الفلاحي ذات أهمية بالغة بعد الإنتاج النباتي في ولاية تيارت لما لها من أهمية في توفير الإحتياجات الغذائية، إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، حيث تزخر ولاية تيارت بثروة حيوانية متنوعة في القطاع الفلاحي، إذ تمتلك 2300756 رأس من الغنم، و55385 رأس من البقر من بينها 33005 بقرة حلوب، و194876 رأس ماعز، و5778025 دجاجة، و325000 من الديك الرومي.[2]

المطلب الثاني: الموارد البشرية و المالية

تعتبر الموارد البشرية جوهر وعنصر ارتكاز عملية التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الفلاحية خاصة، حيث تهدف إلى إشباع متطلبات الأفراد وتحسين أحوالهم المعيشية وباعتبار ولاية تيارت ولاية فلاحية بإمتياز فإنها تعتمد على العنصر البشري لرفع منتوجها الفلاحي مدعما بموارد مالية من طرف الدولة.

أولا: الموارد البشرية.

إن حجم قوة العمل الفلاحية لها علاقة مباشرة بهيكل العمالة في ولاية تيارت، حيث قدر حجم العمالة الفلاحية بـ 154516 عامل أي بنسبة16 %من إجمالي الكثافة السكانية، من بينهم 71200 عامل دائم منهم 91 % رجال و09 % نساء و83316 عامل موسمي منهم 99 % رجال بمعدل 2591995 يوم، وقد لوحظ أن هناك زيادة في قوة العمل في القطاع الفلاحي مقارنة بسنوات التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة ويرجع هذا الإرتفاع إلى عودة القوة العاملة النشيطة في الريف.[3]

ثانيا: الموارد المالية.

إن تقدم القطاع الفلاحي مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة مخصصة لتسييره، وبما أن ولاية تيارت ولاية فلاحية بإمتياز فإنها تعنى أو تخصص لها مبالغ مالية معتبرة، حيث قدر مبلغ الدعم للفترة (2000-2017) بـ 20714367732,00 دج إذ شملت هذه الميزانية تمويل الفلاحين المستثمرين وكذا شراء

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية .

[2] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

[3] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

البذور والأعلاف للحيوانات وشراء العتاد الفلاحي، حيث يعتبر هذا الأخير من الموارد الأساسية في زيادة الإنتاج الزراعي، ورفع مردودية الهكتار من الأراضي الزراعية، وقد يؤدي إلى التوسع الزراعي للإنتاج وإلى تنمية هذا القطاع الحيوي وتطوره حيث خصص لهذا العتاد ميزانية قدرت بـ 223402978,39 دج للفترة (2000- 2017) ، ويختلف نوع هذا العتاد حسب نوعية وخصائص التربة ويتمثل في:[1]

1- عتاد الحرث وتهيئة التربة والبذور والتسميد و المعالجة:

قصد حرث التربة وتهيئتها بشكل جيد يسمح بتوفير الشروط المناسبة لإنتاج، خصصت ولاية تيارت مجموعة من الآلات منها3000 محراث و660 آلة بذر و700 آلة نثر الأسمدة و420 آلة رش المبيدات وذلك من أجل تسهيل العمليات الفلاحية وزيادة الإنتاج .

2- عتاد الجر والحصاد و الدرس:

التأخر في موعد الحصاد يؤدي إلى إتلاف المحاصيل بسبب الظروف المناخية المتمثلة في الأمطار والحرارة الشديدة لذا سعت ولاية تيارت إلى توفير 5600 وحدة جرار و1366 وحدة حصاد ودرس وذلك قصد تسهيل عملية جمع المنتوج.

3- عتاد النقل:

يعتبر عتاد النقل من أهم الوسائل الفلاحية وإحدى العناصر الأساسية في تطور القطاع، وهذا ما يزيد من الطلب على هذا العتاد من طرف الفلاحين لنقل المدخلات التي يحتاجونها والمخرجات من المبيعات بمختلف أنواعها إلى مراكز التخزين أو التسويق، حيث تتوفر ولاية تيارت على 1489 وحدة شاحنة منها 296 وحدة ذات وزن أقل من 5طن، و1193 وحدة ذات وزن أكثر من 5طن، و2910 وحدة عربة منها 2221 وحدة ذات وزن أقل من 5 طن و689 وحدة ذات وزن أكثر من 5 طن، وبغية تسهيل مختلف عمليات.

المطلب الثالث: البرامج الفلاحية المطبقة في ولاية تيارت للفترة (2000- 2017)

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا فإن ولاية تيارت تزخر بعدة إمكانيات تأهلها للنهوض بالقطاع الفلاحي وإحتلال مراكز ريادية للنهوض بالإقتصاد الوطني، لذا سعت الدولة إلى تطبيق مجموعة من البرامج الفلاحية

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ، حيث تهدف هذا البرنامج إلى تحسين مردودية القطاع الفلاحي من خلال برامج تنموية على شكل سياسات دعم و تطوير الإنتاج الفلاحي لتحقيق قيمة مضافة لهذا القطاع على المستوى الولائي والوطني ككل.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

حسب الأجندة الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية والريفية فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير و زيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري حيث يمتد هذا البرنامج من سنة 2000 إلى 2008[1].

1.أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

من أهداف المخطط الوطني ما يلي:[2]

- الحماية والإستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- الإندماج في الإقتصاد الوطني؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة اعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين؛
- ترقية وتشجيع الإستثمار الفلاحي.

2.محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يشمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية محورين اثنين هما:[3]

المحور الأول: ويشمل ما يلي:

- البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي؛
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكثيف أساليب الإنتاج؛

[1] نور محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

[3] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي؛
- برنامج دعم الإستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية.

المحور الثاني: ويشمل ما يلي:

- برنامج التشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة؛
- برنامج التشغيل الريفي؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

بالإضافة إلى أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى توفير السكن الريفي للفلاحين لضمان إستقرارهم في الريف لتمكينهم من مزاولة نشاطهم، إضافة إلى الكهرباء الريفية لتسهيل عملية السقي عن طريق مياه السدود والآبار، وتهيئة غرف التبريد لتخزين المنتوج والمحافظة عليه، وكذا تهيئة المداجن، ومن أهدافه أيضا تهيئة المسالك الريفية عن طريق إنشاء طرقات لتسهيل حركة تنقل الفلاحين من وإلى المزرعة كل هذه الأهداف جاءت تجسيدا لسياسة التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي يعد رؤية جديدة لإنعاش القطاع الفلاحي وقد كان الإعلان الرسمي عنه في 28 فيفري 2009 في اطار الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي[1].

1.أهداف سياسة التطوير الفلاحي والتجديد الريفي: ومن أهدافه نجد[2]

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

2.ركائز سياسة التطوير الفلاحي والتجديد الريفي:

تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية وهي كما يلي:[3]

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.
[2] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.
[3] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

أ.ركيزة التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الإقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي بصفة دائمة الأمن الغذائي حيث تهدف هذه الركيزة اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من اجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي ولتجسيد سياسة التجديد الفلاحي عمليا تم اعتماد ثلاثة برامج عملية تتمثل في الآتي:

- إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية؛
- تطبيق نظام الضبط والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيوت والبطاطا)؛
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع التأمينات الفعالة من اجل الحد من انخفاض المردودية، وتعزيز دعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

ب. التجديد الريفي:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تم انشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمواطنين والهيئات الريفية، وقد نتج عن ذلك انطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة.

ويعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، فهو يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز بصعوبة الإنتاج والمعيشة كالجبال، السهوب، الصحراء) وتتجسد هذه السياسة في أربعة أهداف أساسية:

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف(تطوير القرى والمداشر)؛
- تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها،

ج. برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العناصر التالية:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛

- الإستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي،
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات بدعم منتجي ومتعاملي القطاع،
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

ثالثا: الشعب المدعمة في القطاع الفلاحي لولاية تيارت للفترة (2000-2017).

بدأ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من خلال وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، منذ سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم ،إذ يعتمد هذا المشروع على إعادة الديناميكية للفضاءات الريفية واستقرار الأهالي في مناطقهم، وتحسين ظروف معيشتهم، ونظرا لما تتوفر عليه ولاية تيارت من مؤهلات وموارد طبيعية وبشرية، فإنها تحظى كل سنة بدعم مالي معتبر لتحقيق قيمة مضافة في القطاع الفلاحي و تحقيق نتائج مرضية، وفيما يلي سنعرض أهم الشعب المدعمة في هذا القطاع.

الجدول رقم (3-2): حوصلة الشعب المدعمة من طرف الدولة للفترة (2000-2017) الوحدة: دج.

الشعبة	مبلغ الدعم (دج)	النسبة %
الحبوب و البقول الجافة	6307839876,23	30,45
السقي	5979274205,41	28,87
الأشجار المثمرة	4925295915,00	23,78
أشجار الزيتون	2144435775,00	10,35
الحليب	495237647,97	2,39
تربية النحل	246561864,00	1,19
العتاد الفلاحي	223402978,39	1,08
اللحوم الحمراء و البيضاء	185759363,00	0,90
دعم غرف التبريد	159014307,00	0,77
الطاقة (المازوت)	28074853,00	0,14
البطاطا	19470947,00	0,09

المجموع:	20714367732,00	100

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الشكل رقم (3-3): حوصلة الشعب المدعمة من طرف الدولة للفترة (2000-2017).

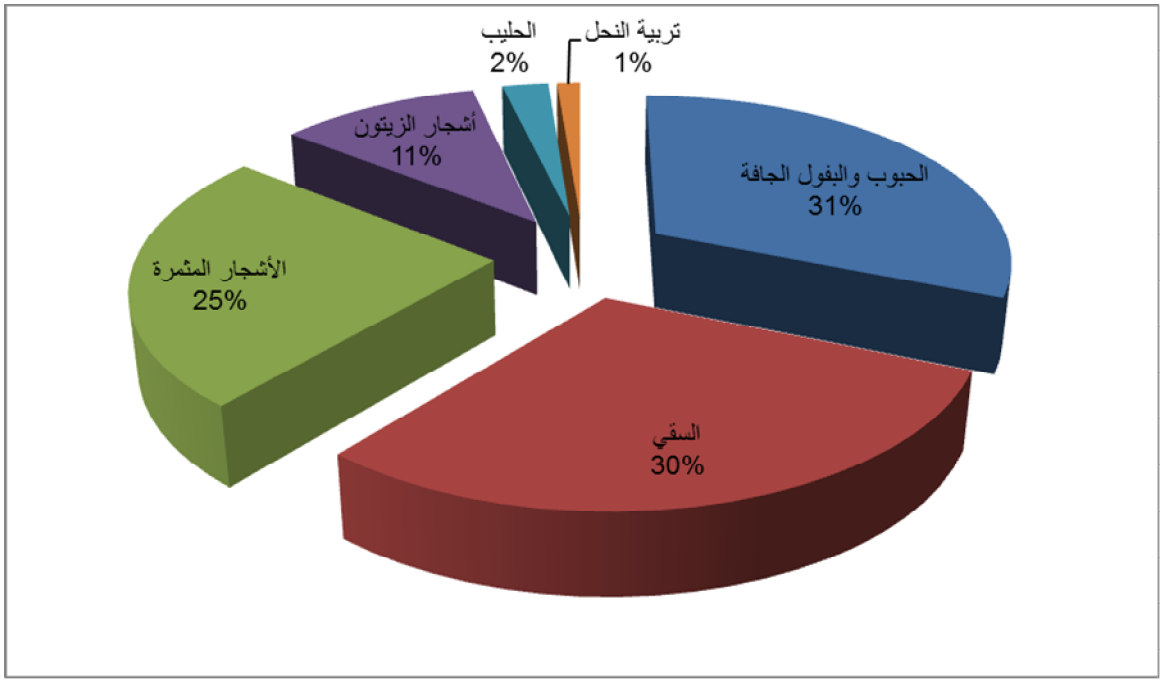

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-).

من خلال الجدول نجد أن الدعم المقدم للقطاع الفلاحي في ولاية تيارت قد شمل مختلف المنتوجات الفلاحية، حيث استفاد من هذا الدعم 26046 مستفيد بعدما وصل عدد المستفيدين لسنة 2016 إلى 22635 مستفيد بدعم مالي قدره 19949102650,07دج، حيث يحدد المقرر 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 الشروط للإستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) إلى كيفيات دفع الإعانات والذي يعتبر كدليل للفلاح المتعامل من الصندوق حيث يحدد شروط الإستفادة وكيفية الدعم.

رابعا: المؤهلون للإستفادة من دعم الصندوق:

من بين المستفيدين من الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كما يلي:

- الفلاحون المربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات وتجمعات مهنية؛
- المؤسسات الإقتصادية العمومية و الخاصة، بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تساهم في نشاطات التحويل و التسويق و تصدير المنتجات الفلاحية و المنتجات الفلاحية والمنتجات الزراعية الغذائية.

- المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية من طرف الوزارة.

خامسا: النشاطات التي تستفيد من الدعم

تتمثل النشاطات المدعمة من طرف البرنامج كما يلي:[1]

- تطوير الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية.
- تطوير الري الفلاحي.
- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية.
- تأطير التشغيل (التكوين والإرشاد الفلاحي).
- تسويق الإنتاج.

رابعا: المشاريع المدعمة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

تم إنجاز 40 مشروع جواري للتنمية الفلاحية و الريفية المدمجة ومن خلال الجدول التالي سنعرض أهم المشاريع التي أنجزت خلال المخطط الوطني التنمية والريفية.

الجدول رقم (3-3): أهم مشاريع التنمية الريفية المدمجة

المشروع:	المشاريع المنجزة		المبالغ المالية	
	الهدف	الإنجاز	مبلغ الدعم	المبلغ المستغل
عملية فتح مسالك فلاحية	276,7 كم	247,42 كم	800000000,00	276753362,03
عملية تحسين التربة	345 هكتار	344 هكتار		
عملية تصحيح مجرى المياه	7500 م^3	7500 م^3		
عملية فتح مسالك فلاحية	250 كم بـ 6 م عرض	158,4 كم بـ 6م عرض	300000000,00	181705328,42
عملية فتح مسالك فلاحية	500 كم	420 كم منها 38 كم مسالك مفتوحة	400000000,00	297478333,25
عملية تحسين التربة	15000 هكتار	14945,5 هكتار	450000000,00	395626645,03
عملية إنجاز مركز للتلقيح الإصطناعي (الأبقار , الأغنام،	01	01	70000000,00	68382975,00

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الخيول)				
عملية غرس الأشجار المثمرة عبر خمس ولايات	200 هكتار	176 هكتار	1500000000	9556167,61
عملية إنجاز الكهرباء الريفية	250 كم	جمدت سنة 2013	50000000,00	2042194,22

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مديرية المصالح الفلاحية.

ما يمكننا ملاحظته من خلال الجدول هو أن الدولة قامت بمجموعة من المشاريع لربط الريف بالمدينة، بغية تسهيل عملية التنمية الريفية، وتكميل النقائص التي طرأت على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، من خلال فتح المسالك الريفية التي برمجت عدة مرات في البرنامج، والتي شملت جل الولاية وكذا تحسين وضعية التربة، ومن المشاريع المدعمة أيضا عمليات غرس الأشجار المثمرة عبر خمس بلديات على مساحة 176 هكتار بغية تنويع المنتوج الولائي، كل هذه الإنجازات سعت من خلالها الدولة إلى الإستثمار في القطاع الفلاحي للولاية نظرا لما تتوفر علية من مؤهلات لرفع التحدي من خلال اعتماد على هذا الأخير كبديل للمحروقات وتحقيق التنمية الإقتصادية.

المبحث الثالث: واقع التنمية الفلاحية في ولاية تيارت وآفاقها

إن المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية من خلال برامجه و السياسات المتضمنة فيه ترك آثارا واضحة على الجهاز الإنتاجي الفلاحي بصفة خاصة وعلى القطاع الفلاحي بصفة عامة، سواءا من ناحية من خلال تطور الإنتاج النباتي والحيواني، أو من خلال تطور نسبة العمالة الفلاحية وكذا تطور نسبة نمو القطاع الفلاحي على مدى عدة سنوات بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها الأمن الغذائي ولما لا تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال الآفاق المسطرة لسنة 2019، كل هذه النقاط سنتطرق إليها في هذا المبحث من خلال البنود التالية:

أثر الإصلاحات الفلاحية على الإنتاج الفلاحي

أثر الإصلاحات الفلاحية على بعض المتغيرات الإقتصادية

آفاق التنمية الفلاحية في ولاية تيارت

المطلب الأول: أثر الإصلاحات الفلاحية على الإنتاج الفلاحي

نقصد بالإنتاج الفلاحي في هذا الإطار هو الجهاز الذي يعمل على تحقيق تنمية فلاحية متكاملة تتحدد فيها جميع الفعاليات التي تعمل على زيادة الرقعة الجغرافية الفلاحية المستعملة دعما لزيادة الإنتاج الفلاحي و الغذائي باستعمال جميع التقنيات و الأساليب الفلاحية الحديثة، وسوف نركز في دراستنا هذه على عاملين أساسين هما الإنتاج النباتي والحيواني .

الفرع الأول: الإنتاج النباتي.

من المعلوم أن ولاية تيارت ولاية فلاحية بإمتياز فإنها تزخر بمجموعة مختلفة من المزروعات النباتية المتمثلة في الخضر والفواكه بمختلف أنواعها وأشكالها وفي ما يلي سنعرض مختلف المنتوجات النباتية والحيوانية بمختلف أنواعها والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة(2000-2017).

الجدول رقم(3-4): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2000-2017) الوحدة: قنطار

المساحة / الإنتاج	القمح الصلب		القمح اللين		الشعير		الشوفان	
	المساحة(هكتار	الإنتاج	المساحة(هكتار	الإنتاج	المساحة(هكتار	الإنتاج	المساحة(هكتار	الإنتاج
(2001-2000)	85000	926000	95000	760000	94995	950000	8997	72000
(2002-2001)	78000	425000	68415	383810	43262	178878	7000	36590
(2003-2002)	82480	1178760	87023	1156500	79158	950100	14943	134000
(2004-2003)	69881	987161	87803	1024848	94417	1328350	14899	176023
(2005-2004)	47999	265910	48521	264458	48000	342000	5480	17632
(2006-2005)	80690	794884	83677	584665	102650	1023158	25983	169714
(2007-2006)	81452	894583	87455	906415	96915	1109428	24683	246830
(2008-2007)	36980	228860	25990	101955	24500	140500	7000	14500
(2009-2008)	82759	1376500	82370	1015207	127979	2213417	15949	148050
(2010-2009)	98501	1659742	91960	1195480	104616,5	1516939	19993	201430
(2011-2010)	73217	1010395	51115	480500	41143	444344	9896	70262
(2012-2011)	120023	2280600	79964	1280400	100313	1650000	16207	149000
(2013-2012)	109079	2127500	69074	1070500	124196	2743000	14017	182220
(2014-2013)	97917	1579000	50000	480700	67514	850000	10010	90300
(2015-2014)	110500	1770600	45000	630000	65960	989400	8000	80000
(2016-2015)	47064	860280	50000	600000	65990	989500	8900	81000
(2017-2016)	113500	190400	65000	500000	14000	1115200	10000	85800

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية

والشكل التالي يوضح معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-4): تطور إنتاج الحبوب للفترة (2000-2017) الوحدة: قنطار.

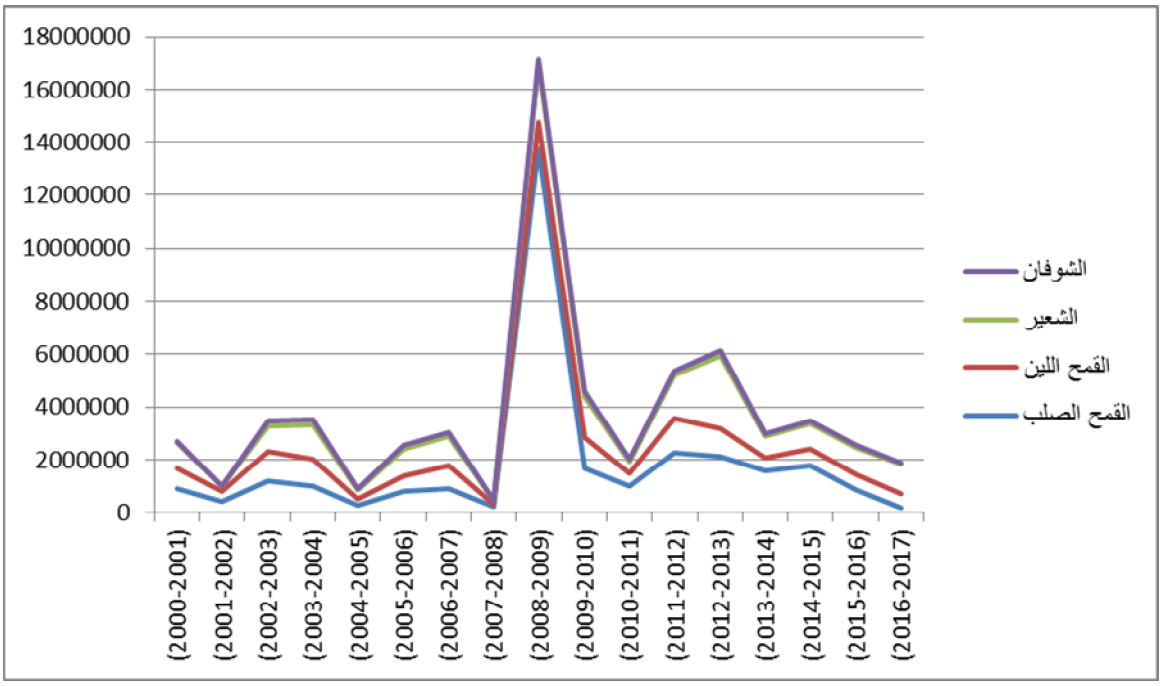

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-4).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم(3-4) تطور ملحوظ في كمية إنتاج الحبوب لتصل إلى 2708000 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2001/2000 بعدما وصلت إلى 385000 قنطار في الموسم الفلاحي 2000/1999 لتتراوح بين الزيادة و النقصان لتصل إلى أدنى كمية خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية وذلك في الموسم الفلاحي 2008/2007 بقيمة 485815 قنطار، ويرجع سبب ذلك إلى إنخفاض كمية الأمطار من 462,2 مم في الموسم الفلاحي 2006/2005 إلى 247,63 خلال الموسم الفلاحي 2008/2007 وكذلك إنخفاض مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب حيث تناقصت هذه الأخيرة المخصصة للقمح الصلب إلى 36980 هكتار بعدما كانت 81452 هكتار في الموسم الفلاحي السابق، ليترتب على هذا الإنخفاض تناقص في الإنتاج بقيمة 665723 قنطار بين الموسمين 2007/2006 و 2008/2007، كذلك هو الحال بالنسبة لإنتاج القمح اللين حيث سجلنا نقص في المساحة المخصصة لهذا المنتوج بـ 61465 هكتار و804460 قنطار بالنسبة للإنتاج خلال الموسمين السابقين، أما خلال الموسم الفلاحي 2013/2012 فقد سجلنا أعلى قيمة في إنتاج الحبوب خلال الفترة (2000-2017) لتصل إلى 6123221 قنطار تبعا لإرتفاع كمية تساقط الأمطار وكذا زيادة مساحة الأراضي المخصصة للحبوب.

جدول رقم (3-5) تطور إنتاج البقول الجافة للفترة (2000-2017) الوحدة: قنطار.

السنوات / الإنتاج	الحمص		العدس	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المساحة (هكتار)	الإنتاج
(2001-2000)	05	06	220	743
(2002-2001)	84	336	142	748
(2003-2002)	25	170	133	738
(2004-2003)	50	350	75	475
(2005-2004)	286	155	286	130
(2006-2005)	500	2500	490	1960
(2007-2006)	50	250	234	1053
(2008-2007)	200	500	200	400
(2009-2008)	100	500	300	1400
(2010-2009)	80	1010	160	1910
(2011-2010)	100	47440	320	1320
(2012-2011)	116	812	242	2000
(2013-2012)	200	1600	598	5740
(2014-2013)	280	850	520	300
(2015-2014)	300	1700	1600	1400
(2016-2015)	342	20215	4400	46600
(2017-2016)	517	2800	9650	150000

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المديرية المصالح الفلاحية.

والشكل الموالي يبين معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-5): تطور إنتاج البقول الجافة للفترة (2000-2017) الوحدة: قنطار

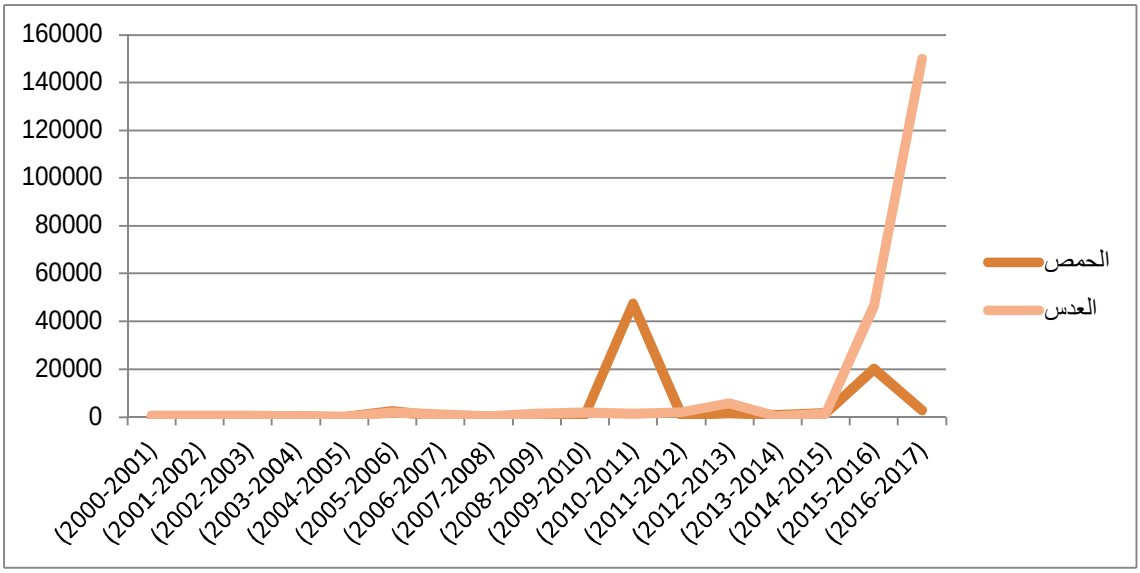

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-5).

يعتبر منتوج الحمص و العدس من المنتجات التي تحتل الصدارة في ولاية تيارت، وما يمكننا ملاحظته من خلال الجدول والشكل رقم (3-5) أن إنتاج البقول الجافة لقى تطورا ملحوظا على الفترة (2000-2017) ليصل إنتاج الحمص إلى أعلى مستوى له خلال الموسم الفلاحي 2011/2010 بـ 47440 قنطار وإنتاج العدس بـ 150000 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2017/2016 وذلك تبعا لزيادة المساحة المخصصة لهذه المنتوجات وكمية تساقط الأمطار في تلك الفترة، وكذلك الدعم المالي الذي يلعب دورا كبيرا في زيادة الإنتاج حيث وصل هذا الأخير خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية إلى 6307839876،23دج الذي خصص للحبوب والبقول الجافة.

جدول رقم (3-6) تطور إنتاج الخضروات للفترة (2000-2017) الوحدة: قنطار.

السنوات / الإنتاج	الخضر		الطماطم		البطاطا	
	المساحة (الهكتار)	الإنتاج	المساحة (الهكتار)	الإنتاج	المساحة (الهكتار)	الإنتاج
(2001-2000)	8100	1289350	90	10800	4100	428400
(2002-2001)	6790	1340000	318,75	74275	2600	356200
(2003-2002)	8364	1786500	406	46357	2957	729725
(2004-2003)	9193,50	2128436,50	350	105000	3240	666250
(2005-2004)	9600	2008193,50	421,50	83967,50	4240	966955
(2006-2005)	11322	2300698,50	371,75	64383	5120	1180000
(2007-2006)	9300	3131835,50	400	116000	4020	925387,5
(2008-2007)	8570	2228200	250	75000	2500	600000

1140000	3880	69625	398,50	3163900	10250	(2009-2008)
1300350	4395	157500	350	3564200	11230	(2010-2009)
1331000	4480	143500	350	3608010	11111	(2011-2010)
1342774,8	4886,50	81000	300	3498614,80	10560,50	(2012-2011)
1498369	5428	78400	280	4190169	12588	(2013-2012)
1451643	5075	84000	300	3718183	11454	(2014-2013)
1507700	5300	90000	300	4154600	12200	(2015-2014)
1584500	5400	94000	350	4236514	12917	(2016-2015)
1500300	5350	93200	370	4174272	13455	(2017-2016)

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

والشكل التالي يوضح معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-6): تطور إنتاج الخضر للفترة (2000-2017) الوحدة: قنطار.

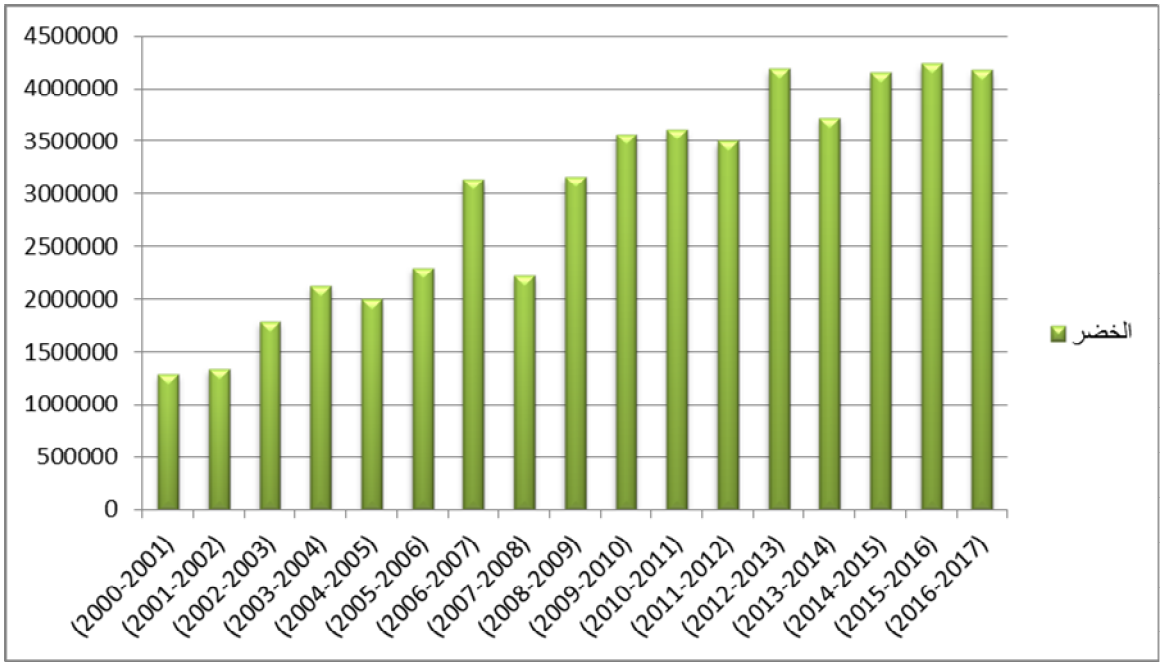

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-6).

ما يمكننا ملاحظته من خلال الجدول والشكل رقم (3-6) أن هناك تطور ملحوظ في إنتاج الخضر على مدى الفترة (2000-2017) ليصل إلى الذروة خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 بـ 4236514 قنطار بعدما وصل إلى 1230000 قنطار أواخر التسعينيات ، ونلاحظ هذا التطور من خلال منتوج البطاطا و الطماطم، فمثلا إنتقل إنتاج البطاطا من 243170 قنطار سنة 1999 إلى 1584500 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 بدعم مالي قدره 19470947,00دج، وبهذه الكمية يحقق منتوج البطاطا إكتفاء ذاتي للولاية .

جدول رقم (3-7) تطور إنتاج الفواكه للفترة (2000-2017) الوحدة: قنطار.

السنوات /الإنتاج	المشمش		التفاح		العنب		فواكه أخرى	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المساحة (هكتار)	الإنتاج	المساحة (هكتار)	الإنتاج
2000	346,34	4200	488,08	10900	489,83	5000	686,98	13774
2001	510,84	7906	682,39	18500	514,83	6260	1080,90	20223
2002	783,84	8325	1406,89	20235	524,83	7800	2348,9	27899
2003	1405,84	9200	1959,89	21823	793,08	9050	4568,9	33767
2004	1859,75	10550	2400,50	23905	852	12100	6081,25	41570
2005	2349,75	17685	3264,50	30659	1004	14300	7030,25	39376
2006	2431	19156	3350	31310	1028	21200	7458	92953
2007	2511	18200	3426	26800	1028	19750	7609	82667
2008	2511,50	3600	3426	35910	1028	21000	7673	80734
2009	2493	18325	3404	109800	1028	21200	7618	124235
2010	2493	25655	3404	119790	1028	22290	7618	133357
2011	2459,50	40545	3404	207700	1028	24800	7659	189002
2012	2493,50	25440	3404	217750	1028	26500	7659	179278
2013	2493,50	25440	3404	195000	1028	24000	7697	151510
2014	795	20000	3350	182200	530	22000	3790	150374
2015	2493	31800	3213	144540	1028	40200	7475	157282
2016	795	19895	3212	140000	530	32000	7140	155400
2017	795	19000	3181	148000	530	31800	7090	151300

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

والشكل الموالي يوضح معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-7): تطور إنتاج الفواكه للفترة (2000-2017) الوحدة: قنطار.

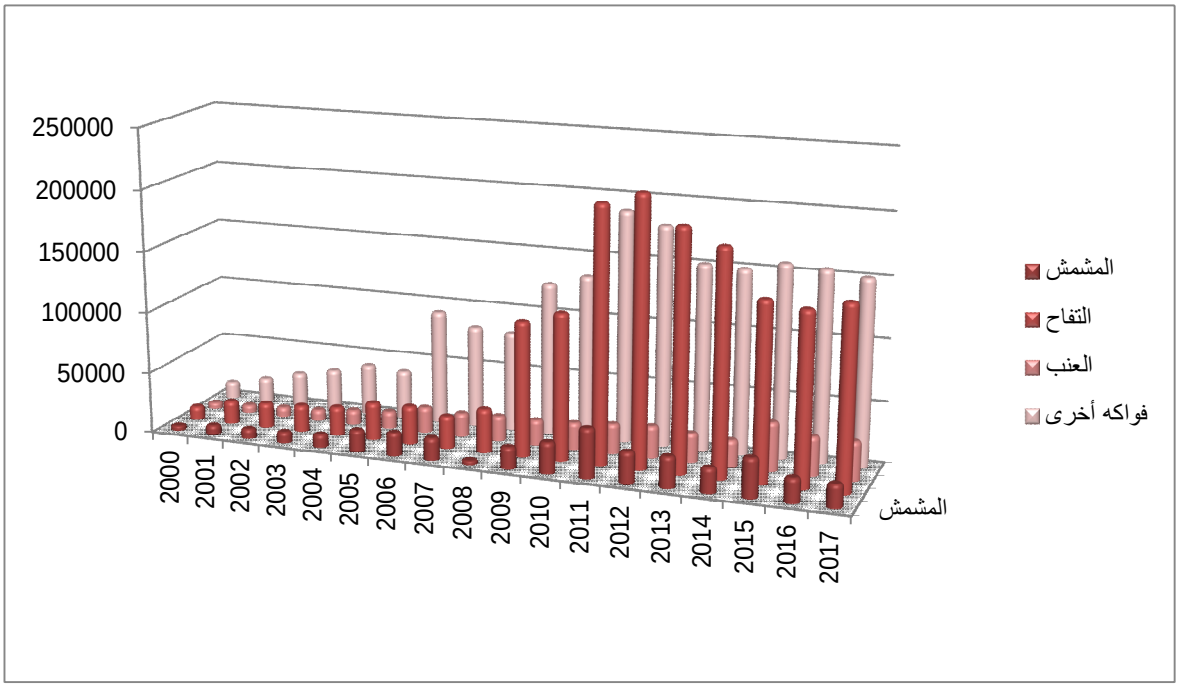

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-7).

فيما يخص إنتاج الفواكه هو الآخر لقي تطورا ملحوظا في ظل المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وذلك من خلال الدعم المقدم لهذا النوع من المنتوج الذي بلغ 2144435775,00دج، فمثلا نجد أن منتوج التفاح إحتل الصدارة في الولاية بـ 217750 قنطار وذلك سنة 2012، تلاه منتوج العنب بـ 40200 قنطار سنة 2015، كل هذا التطور في الإنتاج جاء نتيجة لتطور المساحات المخصصة لهذه المنتوجات وكذا تطور الدعم المقدم من طرف الدولة للولاية الذي خصص السقي والذي يعتبر من العناصر الأساسية لتطور الإنتاج النباتي و الذي قدر بـ 5979274205,41دج خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني

تشكل الثروة الحيوانية عاملا مهما ضمن الإنتاج الفلاحي، نظرا لقيمة منتجاتها ضمن الإستهلاك و كذا لما توفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خامة كالجلود، الصوف، الحليب ومشتقاته وبإعتبار ولاية تيارت من الولايات الرائدة في تربية الحيوانات خاصة الدواجن فقد لقيت أهمية معتبرة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

جدول رقم (3-8) تطور عدد المواشي للفترة (2000-2017) الوحدة: رأس.

التعيين	الغنم	البقر	الماعز	الدجاج	الديك الرومي
2000	590360	36390	80420	430520	4927
2001	684662	38559	84843	673600	5300
2002	710000	39000	80000	295000	4800
2003	750302	40462	90000	964200	5200
2004	868033	39866	123645	262835	7300
2005	878771	36373	125673	668000	17000
2006	892000	38450	130000	435500	9800
2007	1190000	37652	115957	550135	96055
2008	1300000	38650	117300	980750	100480
2009	1471260	39354	120500	2003428	105000
2010	1521107	42400	150200	3392900	132928
2011	1809684	43821	169100	3296050	297035
2012	2071424	46468	223399	4630658	340200
2013	2137563	48270	225000	3914795	254110
2014	2274030	62376	193500	4443909	190542
2015	2324350	71560	191250	5296900	223000
2016	2446209	68317	219947	5636314	321600
2017	2300756	55385	194876	5878025	325000

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

والشكل الآتي يوضح معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-8): تطور عدد المواشي للفترة (2000-2017) الوحدة: رأس.

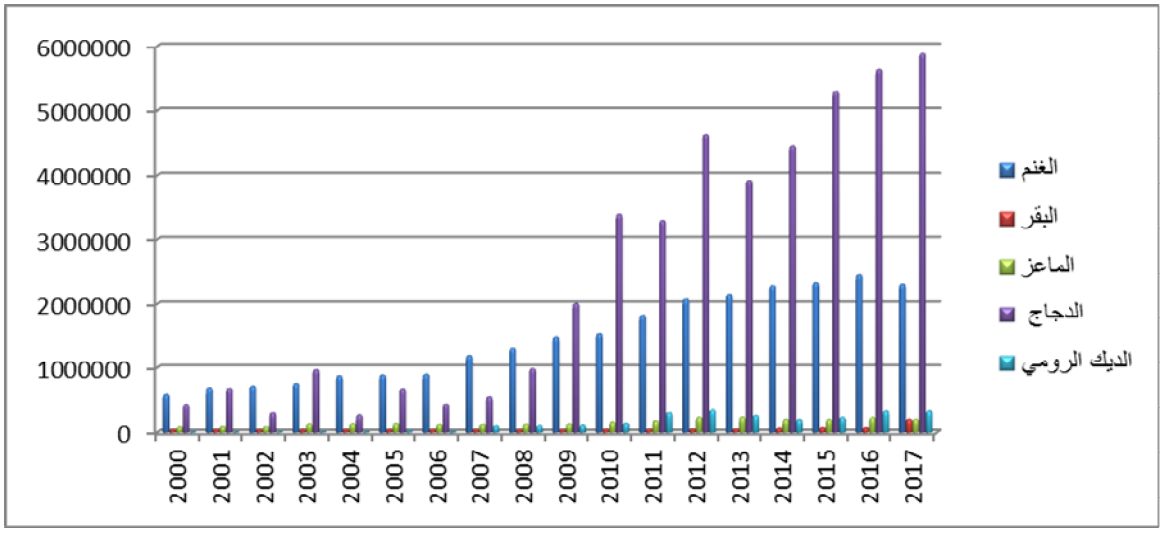

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-8).

تعتبر ولاية تيارت من الولايات الأوائل وطنيا في تربية الحيوانات من خلال الكمية والتنوع وهذا من خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية الريفية حيث يحتل الدجاج المرتبة الأولى بـ 5878025 رأس سنة 2017، تم يأتي حيوان الغنم بـ 2446209 رأس سنة 2016، تليه الديك الرومي بـ 340200 رأس سنة 2012، ثم حيوان الماعز بـ 225000 رأس سنة 2013، أما حيوان البقر فيأتي في المرتبة الأخيرة بإنتاج قدره 71560 سنة 2015 منها 40830 بقرة حلوب، ويعود هذا التطور في الإنتاج إلى دعم الدولة لهذا النوع من المنتوج من خلال إرتفاع كمية الأعلاف المخصصة لهذه الحيوانات التي إنتقلت من 562600 قنطار سنة 1999 إلى 2290700 قنطار سنة 2017.

جدول رقم (3-9): تطور الإنتاج الحيواني للفترة(2000-2017)

التعيين	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	البيض (وحدة)	العسل (kg)	الحليب (hl)	الصوف (قنطار)
2000	40520	6780	20500000	12000	430000	6500
2001	43653	7541	28500000	18600	512000	7410
2002	32092	15283	16000000	20000	690090	7980
2003	30464	13901	16266000	15000	696000	8230
2004	49723	20521	6167000	35360	652270	9042
2005	142280	34656	6220000	39000	535750	9800
2006	102847	23678	7120000	42000	476247	10180
2007	135523	13959	4702000	54000	601000	12376
2008	140540	20458	9702000	58600	628000	13089
2009	146315	36707	12800000	60000	641500	15000
2010	147000	69935	14100000	68000	700000	17000
2011	150000	90540	14856000	72000	750000	17100
2012	189298	122114	12349000	33835	818440	17761
2013	228965	94003	15252000	34470	909190	21635
2014	238012	95066	16691000	52728	969260	26992
2015	266350	113700	22290000	52700	1153200	21900
2016	275943	117409	13687000	50400	1310964	24843
2017	311103	120505	18992000	32043	1320920	24900

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

والشكل الموالي يوضح معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-9): تطور إنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء و الصوف الوحدة: قنطار

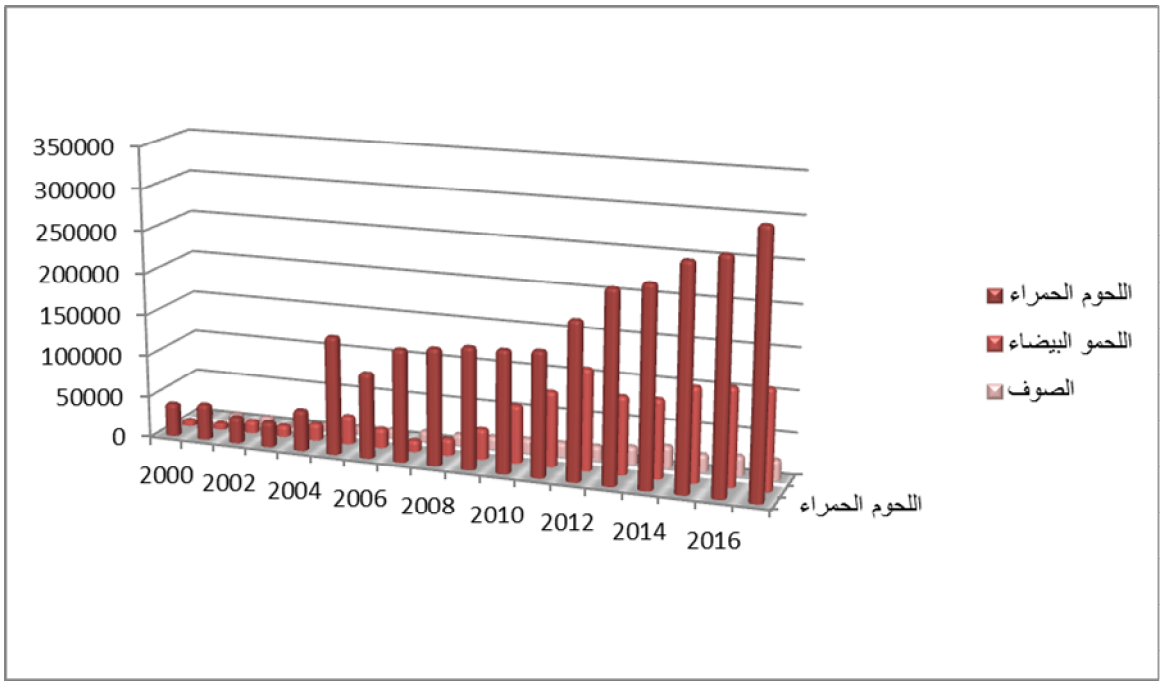

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-9).

الشكل الموالي يوضح تطور إنتاج البيض خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

الشكل رقم (3-10) : تطور إنتاج البيض للفترة (2000-2017) الوحدة: وحدة.

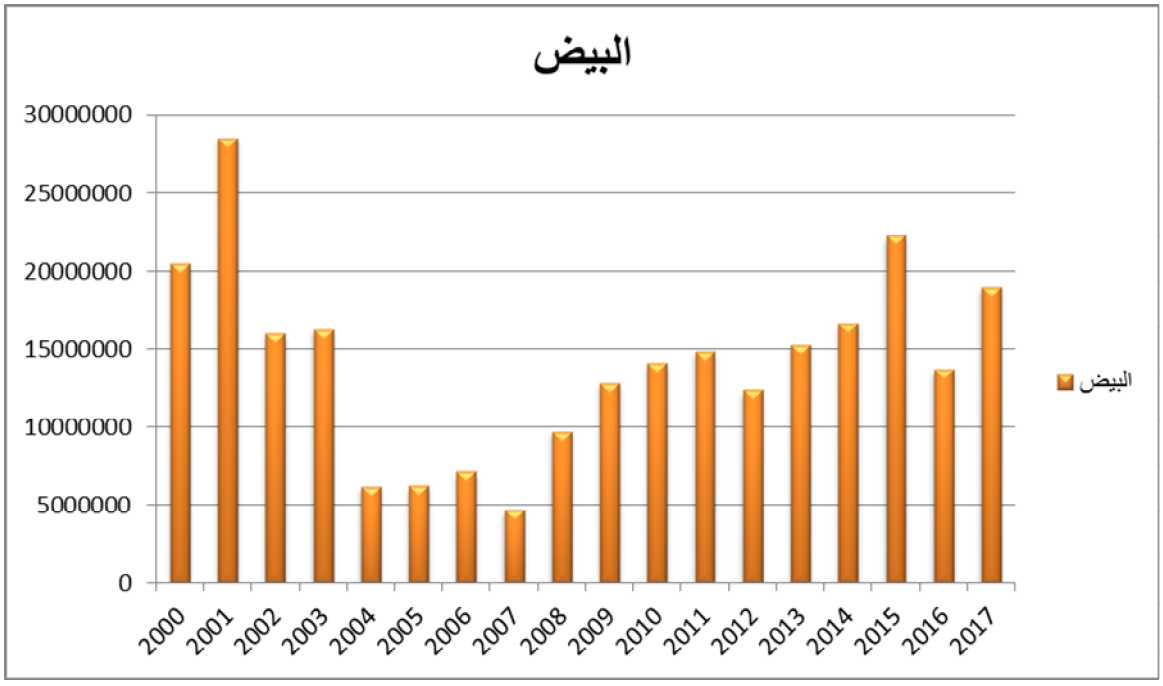

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-9).

الشكل التالي يبين تطور إنتاج الحليب خلال الفترة (2000-2017).

الشكل رقم (3-11): تطور إنتاج الحليب للفترة (2000-2017) الوحدة: hl.

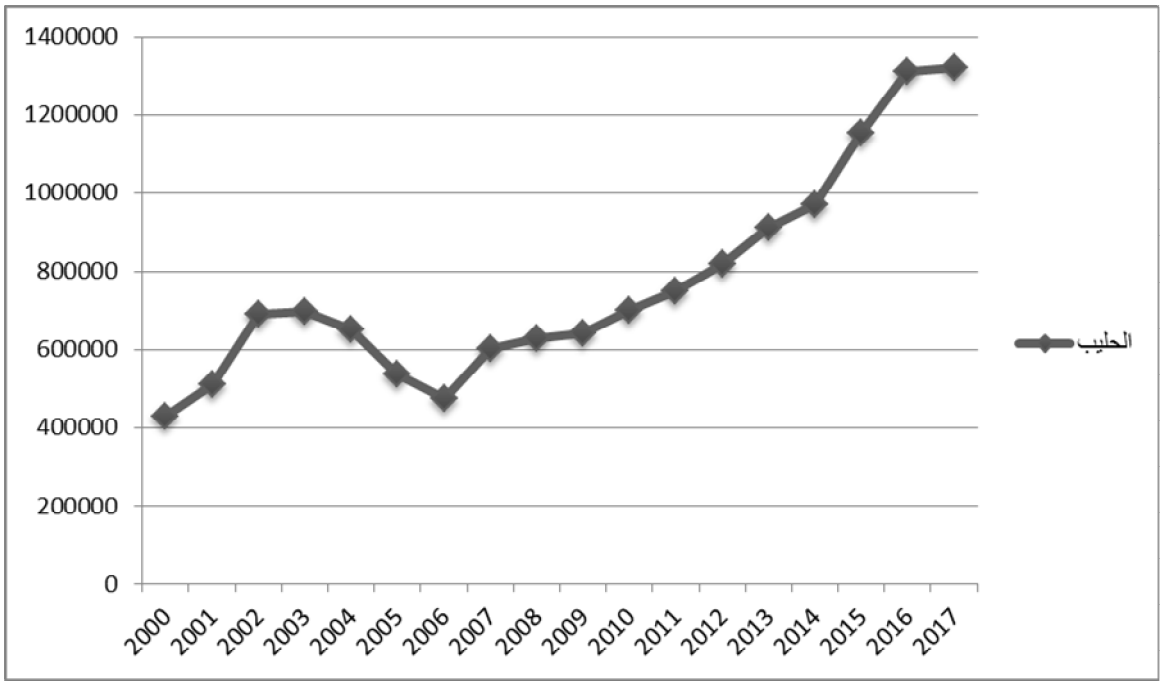

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-9).

الشكل الموالي يوضح تطور إنتاج العسل خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

الشكل رقم (3-12): تطور إنتاج العسل للفترة (2000-2017)

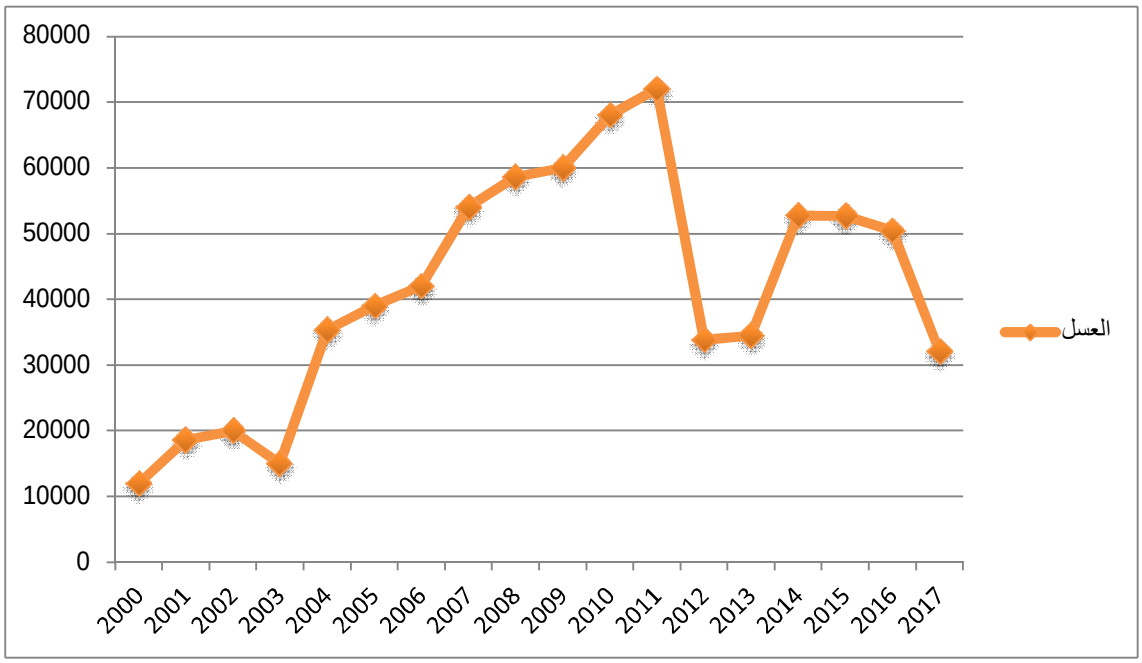

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-9).

إن تطور إنتاج الماشية يؤدي إلى تطور إنتاج اللحوم الحمراء التي تعتبر ذات أهمية في الوجبة الغذائية اليومية وهذا التطور نبرزه من خلال نتائج الجدول السالف ومن خلال تحليلنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن ما أجملناه سلفا فيما يتعلق بتطور عدد المواشي والدواجن تجسد من خلال إنتاج مختلف اللحوم.

تطور إنتاج اللحوم الحمراء تطورا إجابيا وصل إلى أكثر من 300000 قنطار، حيث تعود الكمية الأكبر إلى الغنم أما البقر والماعز فيحتلان المرتبة الثانية، وتوافقا مع هذا التطور في الإنتاج ،سجلنا كذلك تطورا ملحوظا في إنتاج الحليب و الصوف بإعتبارهما منتوجان مرتبطان بالنوع نفسه من الإنتاج، حيث سجلا كلاهما أعلى مستوى في الإنتاج سنة 2017 بأكثر من 132000 hlبالنسبة لمنتوج الحليب و24900 قنطار بالنسبة لإنتاج الصوف، أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء فقد شهدت هي الأخرى تطورا معتبرا خاصة مع بداية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بإعتبارها الأكثر إستهلاكا من طرف جميع أفراد المجتمع نظرا لأسعاره المعقولة، وبالتالي فهي تغطي النقص الموجود في إنتاج اللحوم الحمراء، حيث حققت هذه الأخيرة أكثر من 120000 قنطار من بداية المخطط إلى يومنا هذا، وترجع هذه النتائج المحققة إلى الإهتمام الذي أولته الدولة لهذا المنتوج من خلال توفير المداجن، وكذا دعم مشروع الكهرباء الريفية الذي يوفر الظروف المناسبة لتربية الدواجن، وفيما يخص إنتاج البيض فقد شهد هو الآخر إرتفاعا ملحوظا سببه الإرتفاع في عدد الدواجن.

المطلب الثاني: أثر الإصلاحات الفلاحية على بعض المتغيرات الإقتصادية.

تعتبر الفلاحة من القطاعات الإقتصادية لكونها تشارك مشاركة فعالة في توفير الغذاء للسكان وتحقيق الأمن الغذائي، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة يمكننا معرفة وقياس أداء القطاع الفلاحي من خلال دراسة وتحليل جملة من المؤشرات التي تعكس وضعية هذا القطاع ومدى مساهمته في رفع النمو الإقتصادي للولاية، حيث تتمثل هذه المؤشرات في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل، وكذا دراسة مدخلات ومخرجات الولاية محليا .

أولا: تطور العمالة في القطاع الفلاحي لولاية تيارت

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الإقتصادية التي تساهم في توفير جزء كبير من مناصب الشغل التي تساهم في التخفيف من حدة البطالة.

الجدول رقم(3-10): حجم العمالة في القطاع الفلاحي الوحدة: عامل.

السنوات	اليد العاملة		المجموع:
	نساء	رجال	
2000	1300	100491	101791
2001	1430	107986	109416
2002	1455	113744	115199
2003	1585	119107	120690
2004	2814	105100	107914
2005	3290	118486	121776
2006	3375	178089	181464
2007	5581	117811	123392
2008	3331	97243	100574
2009	3359	130189	133548
2010	3741	130486	134227
2011	3692	128119	131811
2012	3409	139008	142417
2013	6296	137033	143329
2014	5197	80805	86002
2015	4761	68269	73030
2016	6524	72649	79173
2017	6200	65000	71200

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

والشكل الموالي يوضح معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-13): تطور عدد العمال في القطاع الفلاحي الوحدة: عامل.

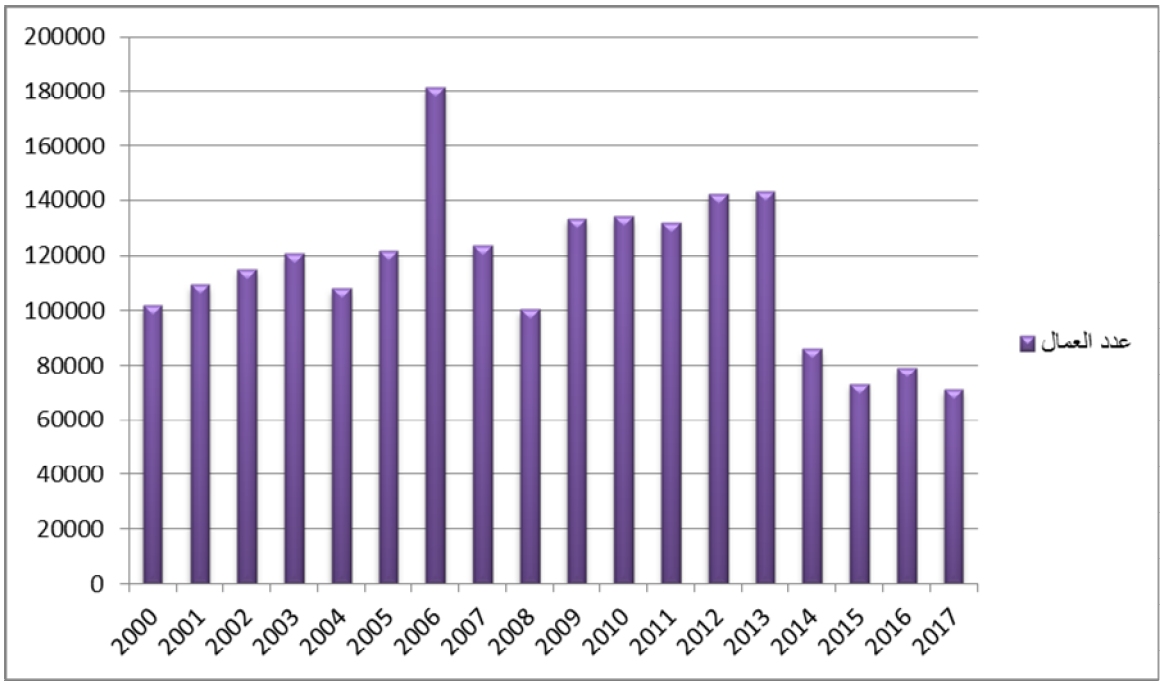

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-10).

من خلال الجدول رقم(3-10) والشكل(3-13) نلاحظ أن المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية ساهم في تغطية سوق الشغل على مستوى ولاية تيارت، حيث سجلنا سنة 2000 توفير 101791 منصب شغل وفي سنة 2006 تم إستحداث 181464 منصب شغل، أما في سنة 2017 فقد تم إستحداث 71200 منصب، ومن هذا المنطلق نقول أن هذا المخطط ساهم في القضاء على البطالة ولو جزئيا في ولاية تيارت بتوفر عدد معتبر من مناصب الشغل، والذي يعد من المحاور الأساسية التي جاء من أجلها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ثانيا: مدخلات ومخرجات ولاية تيارت محليا

من خلال الجدول التالي سنعرض حركة المنتوجات الفلاحية المتمثلة في الحبوب والبقول الجافة من خلال التعامل التجاري لولاية تيارت مع باقي ولايات الوطن، ونظرا لتحفظ المؤسسة المعنية على المعلومات التي تخص هذا العنصر لم نحصل سوى على معطيات السنوات الثّلاثة الأخيرة، مع الإقتصار على منتوج الحبوب والبقول الجافة، حيث كنا بصدد دراسة كامل المنتوجات التي تنتجها الولاية من حبوب وبقول جافة وخضر وفواكه، وكذا الإنتاج الحيواني في الفترة (2000-2017).

جدول رقم (3-11): مدخلات ومخرجات ولاية تيارت للحبوب الوحدة: قنطار.

المنتوج / السنوات		2015	2016	2017
القمح الصلب	مدخلات	11536,40	2990,80	27870,00
	مخرجات	453330,00	626583,40	424534,80
	الرصيد	441793,60	623592,60	396664,80
القمح اللين	مدخلات	174985,60	184395,80	172758,40
	مخرجات	10831,40	19004,40	222605,40
	الرصيد	-164154,20	-165391,40	49847
الشعير	مدخلات	580440,80	468631,60	190939,40
	مخرجات	0,00	0,00	169702,60
	الرصيد	-580440,80	-468631,60	-21236,80
الشوفان	مدخلات	0,00	0,00	0,00
	مخرجات	0,00	0,00	0,00
	الرصيد	0,00	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مقدمة من طرف تعاونية الحبوب والخضر الحافة.

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أن ولاية تيارت قد حققت فائض بالنسبة لمنتوج الحبوب خلال السنوات الثلاثة، وصل إلى 623592,60 قنطار، أما فيما يخص القمح اللين فإنه حقق عجزا في الإنتاج لسنتي 2015 و2016 لكنه سرعان ما تحول هذا العجز إلى فائض قدره 49847 قنطار، هذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على التّحسن في إنتاج القمح الصلب واللين.

بالنسبة لمنتوج الشعير فقد حقق هو الآخر عجزا في الإنتاج في الثلاثة سنوات الأخيرة لكن هذا العجز استمّر في الإنخفاض حيث وصل سنة 2015 إلى 580440,80 قنطار ليصل سنة 2017 إلى 21236 قنطار بفرق قدره 559204,80 قنطار.

بالنسبة لمنتوج الشوفان فإن ولاية تيارت حققت من خلاله إكتفاء ذاتي، بحيث لم تقم بجلب هذا المنتوج من الولايات الأخرى ولا حتى إخراجه.

جدول رقم (3-12): مدخلات ومخرجات ولاية تيارت للبقول الجافة الوحدة: قنطار.

الإنتاج/ السنوات		2015	2016	2017
العدس	مدخلات	470,00	100,00	94,50
	مخرجات	306,40	100,00	179,50
	الرصيد	-163,60	0,00	85
الحمص	مدخلات	336,20	108,20	15,00
	مخرجات	0,00	150,00	0,00
	الرصيد	-336,20	41,80	-15,00

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف تعاونية الحبوب والخضر والجافة.

بالنسبة للبقول الجافة فإن ولاية تيارت تتخصص في إنتاج العدس والحمص، فقد شهدت السنوات 2015، 2016، و2017 تغيرا في إنتاج هذا النوع من النبات، فالنسبة لمنتوج العدس حقق هذا الأخير عجزا في الإنتاج سنة 2015 بـ 163,60 قنطارا، أما سنة 2016 فقد ظهر هناك توازن بين مخرجات ومدخلات هذا المنتوج ليظهر التحسن الواضح بعد العجز الحاصل في السنة السابقة، ليتواصل هذا التحسن إلى فائض قدره 85 قنطار سنة 2017.

أما بالنسبة لمنتوج الحمص فقد حقق عجزا في الإنتاج مقداره 336,20 قنطار سنة 2015 ليرتفع بعد ذلك سنة 2016 ويحقق بذلك فائضا قدره 41,8 قنطار، ثم عاد العجز مجددا بمقدار 15 قنطار.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نلاحظ مدى فعالية المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية في تحقيق التنمية الفلاحية للولاية من خلال تحقيق فائض في الإنتاج بعدما كنا نستورد جل المنتوجات من الحبوب والبقول الجافة.

المطلب الثالث: آفاق التنمية الفلاحية في ولاية تيارت

فيما يتعلق بآفاق التنمية الفلاحية في ولاية تيارت فإنها تتطلع إلى تحقيق أهداف مستقبلية إيجابية فيما يخص تطور مختلف المنتوجات النباتية والحيوانية قصد تحقيق أقصى إشباع لساكنيها من خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية آفاق 2019.

أولا: الإنتاج النباتي

فيما يخص الإنتاج النباتي فإننا سوف نتطرق إلى مختلف أنواع المنتوجات من حبوب وخضر وفواكه التي تتطلع الولاية لإنتاجها مستقبلا.

الجدول رقم (3-13): تقديرات إنتاج الحبوب آفاق 2019 الوحدة: قنطار.

الإنتاج/السنوات		2018	2019
القمح الصلب	المساحة (هكتار)	125710	125760
	الإنتاج	2420000	2445000
القمح اللين	المساحة (هكتار)	72035	72035
	الإنتاج	1562700	1604000
الشعير	المساحة (هكتار)	130437	130480
	الإنتاج	2418800	2485000
الشوفان	المساحة (هكتار)	17915	17925
	الإنتاج	198760	204500
المجموع	المساحة (هكتار)	345133	345200
	الإنتاج	6500260	6739500

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الجدول الموالي يوضح تقديرات إنتاج الخضر خلال آفاق 2019.

الجدول رقم (3-14): تقديرات إنتاج الخضر أفاق 2019 الوحدة: قنطار.

الإنتاج/ السنوات		2018	2019
البطاطا	المساحة (هكتار)	7100	7279
	الإنتاج	2222900	2409100
البصل	المساحة (هكتار)	5007	5056
	الإنتاج	3027900	3206400
الطماطم	المساحة (هكتار)	425	453
	الإنتاج	140900	159600

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

الجدول الموالي يبين تقديرات إنتاج أهم البقول الجافة خلال المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

الجدول رقم (3-15): تقديرات إنتاج البقول الجافة أفاق 2019 الوحدة: قنطار.

الإنتاج / السنوات		2018	2019
الحمص	المساحة (هكتار)	208	211
	الإنتاج	2566	2735
العدس	المساحة (هكتار)	486	497
	الإنتاج	7215	7853

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية والمصالح الفلاحية

ثانيا: الإنتاج الحيواني

كما أسلفنا الذكر فإن ولاية تيارت تسعى إلى تنويع إنتاجها الحيواني كما النباتي بحكم تنوع مناخها حيث يتجلى هذا التنوع من خلال مختلف أنواع المواشي وكذا الإستفادة من لحومها وحليبها وبيضها ....إلخ.

جدول رقم (3-16): تقديرات عدد المواشي آفاق 2019

السنوات /التقديرات	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	الحليب (1000 لتر)	العسل (كغ)	الصوف (كغ)
2018	324289	195800	103000	678	33104
2019	348255	209700	104601	716	35504

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

ثالثا: تحديات القطاع الفلاحي في الولاية

بالنظر إلى ولاية تيارت الرعوية الزراعية، وبالنظر في المعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي ومن أجل بدء التعافي الحقيقي لهذا القطاع وجب التركيز على عدة مجالات التي تتمثل فيما يلي:

1- زيادة المساحات المروية من خلال تطوير نظم الري المتوفرة للمياه والإستخدام الرشيد لجميع الموارد المائية المتاحة المخصصة للري الزراعي.

2-تنفيذ جميع الأحكام التي تسمح بتكثيف المحاصيل وزيادة الغلات من خلال:

- تقوية برنامج إنتاج البذور.

- تطبيق برنامج المسار التقني الإنتاج من خلال تهيئة البذور ثم غرسها وعناية بها إلى غاية نضج المنتوج بعد ذلك نقوم بجمعه، وذلك وفق أوقات محددة لكل عملية.
- تجديد و تحديث هياكل التجهيز وتشكيل البذور.
- زيادة سعة التخزين وتحسين الإشراف الفني على مستوى تعاونية الحبوب و البقول الجافة.

3-الإستمرار في تنفيذ برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز حسب القانون رقم 03/10.

4-المتابعة والإشراف على توسيع وتنويع الإنتاج الفلاحي على مستوى الولاية.

5-التقليص التدريجي لأراضي البور مع تطوير المحاصيل العلفية والأغذية البقولية.

6-تعميم الكهرباء الفلاحية على مستوى مراكز الإنتاج.

7-إنشاء نظام ملائم لإدارة مراعي السهوب.

8-تعزيز التنظيم المهني من خلال تنشيط المجالس المهنية وجمعيات القطاعات المختلفة وإعادة تفعيل التعاونيات الفلاحية في الخدمات.

9-تعزيز قدرات التخزين من خلال إنشاء الغرف الباردة.

10-تنمية وتنويع برنامج التدريب للمزارعين وأبناء المزارع مع مديرية التدريب المهني.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل ومن خلال ما تطرقنا إليه فيما يخص فعالية المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية على التنمية الفلاحية في الولاية، تبين أن هذا الأخير كان له الأثر الإيجابي على القطاع الفلاحي من حيث إرتفاع حصيلة الإنتاج النباتي والحيواني، كما شهدنا تطورا ملحوظا للمساحات الصالحة للزراعة لكل منتوج، وكذا التنوع في الإنتاج إذ لم تعد ولاية تيارت تقتصر على إنتاج الحبوب والبقول الجافة فقط، بل تعدت إلى إنتاج الخضروات بمختلف أنواعها خاصة البطاطا والطماطم وكذا إنتاج الفواكه، وبذلك أصبحت ولاية تيارت تساهم بـ 13% من الإنتاج الوطني ضمن 48 ولاية محتلة المرتبة الأول فيها يخص إنتاج الحبوب والبقول الجافة، والمرتبة الثانية في تربية الحيوانات.

إضافة إلى هذه النتائج الإيجابية تطمح الولاية في الإستمرار في رسم معالم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من خلال مجموعة من الأهداف المستقبلية، تتمثل في تطوير الإنتاج بنوعيه من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي للولاية، مع الإشارة إلى بعض التحديات التي تواجه هذا القطاع ينبغي العمل على التصدي لها.

خاتمة

منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا أصبحت الجزائر حقيقة، تغير وجهها حيث انتقلنا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد حر يمتاز بالاستقلال والتنوع في الإنتاج، ومن أمثلة ذلك القطاع الفلاحي الذي حضي بالإهتمام الواسع من طرف الدولة ،كون أن الجزائر تزخر بموارد هائلة تجعلها تكون في مصاف الدول المتقدمة، حيث تمثل هذا الإهتمام من خلال الميزانية المالية السنوية التي هي في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى، إضافة إلى الاهتمام الذي حضي به هذا القطاع من طرف المشرع الجزائري، والذي تمثل في القوانين والمراسيم خاصة المتعلقة منها العقار الفلاحي، والواقع خير دليل فقد مر القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا بعدة إصلاحات، كل إصلاح كان نتيجة لأخطاء البرنامج الذي سبقه من خلال معرفة أسباب فشله.

واليوم تتميز الجزائر بقطاع فلاحي قوي يعرف بالزيادة والتنويع في المنتوجات قادر على تحقيق اكتفاء ذاتي وتوازن بين الإنتاج والاستهلاك .

اختبار صحة الفرضيات:

بعد معالجة الإشكالية ونهاية الدراسة سنقوم باختبار صحة الفرضيات كما يلي:

- نصت الفرضية الأولى على أن كل الإمكانيات المتاحة في القطاع الفلاحي مستغلة ولا يمكن تحقيق نتائج أفضل وهي فرضية خاطئة، حيث تكتسب الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي مجموعة من المقومات الطبيعية المتمثلة في الموارد الترابية، المائية، النباتية والحيوانية تجعلها ترتقي بالقطاع الفلاحي إضافة إلى مقومات بشرية ومالية وهي غير مستغلة كل الإستغلال حيث يمكن للجزائر وبالموارد المتوفرة لديها تحقيق تنمية فلاحية إقتصادية شاملة.
- نصت الفرضية الثانية على أن الدوافع التي أدت إلى تغيير السياسة الفلاحية هي فشل الإصلاحات السابقة وعدم تمكنها من تحقيق النتائج المرجوة، وهي فرضية صحيحة لأن كل سياسة كانت توضع هي نتيجة لفشل السياسة التي سبقتها .
- نصت الفرضية الثالثة على أن المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية كسابقيه من البرامج لم يضف أي جديد للقطاع الفلاحي في الجزائر وهي فرضية خاطئة، كون أن هذا البرنامج أضاف الكثير للقطاع الفلاحي، من خلال زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومن ثم تطور الإنتاج النباتي والحيواني وتنوعهما.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

1-تزخر الجزائر بقاعدة موردية تأهلها للنهوض ليس فقط بالقطاع الفلاحي وإنما بالإقتصاد الوطني ككل.

2-إهتمت الجزائر بالتنمية الفلاحية غداة الاستقلال مباشرة من خلال البرامج التي انتهجتها الحكومة لإنشاء اقتصاد وطني يعتمد على قطاعات حيوية منها قطاع الفلاحة، حيث مّر هذا القطاع منذ الإستقلال 1962إلى 2017 بثلاث مراحل أساسية مختلفة مكملة لبعضها البعض وهي:

المرحلة الأولى (1962-1989): تم خلال هذه المرحلة وضع الأسس والقواعد لبناء قطاع فلاحي يؤمن احتياجات المجتمع من الغذاء وتميزت هي الأخرى بمرحلتين:

- **مرحلة التخطيط المركزي (1962-1978):** ظهرت هذه المرحلة في سياستين اثنين تمثلت الأولى في سياسة التسيير الذاتي التي عقبت الاستقلال مباشرة، حيث سارعت الحكومة لإصلاح القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات فأنشأت هياكل خاصة تمكن الفلاحين من التسيير الذاتي للمزارع التي تركها المعمرون، لكن هذه السياسة المعتمدة من طرف الدولة كانت كحل ظرفي استعجالي وكان يراد بها إشراك العمال في التسيير، غير أن الجهل بهذه الأمور جعل الفوضى سمة هذه المرحلة فكان لابد من البحث عن البديل، أما الثانية فتمثلت في سياسة الثورة الزراعية التي كانت غنية في مضمونها وسليمة إلى حد بعيد في مبادئها، كالتوزيع العادل للأراضي الفلاحية ورفع شعار الأرض لمن يخدمها، إلا أنها فشلت هي الأخرى لعدة أسباب تمثلت أبرزها في تفشي البيروقراطية وانتشار الرشوة والسرقة.
- **مرحلة إعادة الهيكلة (1979-1989):** نتيجة لتفاقم مشاكل السياسة السابقة تم هيكلة القطاع الفلاحي من خلال إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة، والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، ثم ظهرت ضرورة أن يصلح كل فلاح أرضه بوسائله الخاصة من خلال قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية من أجل توسيع استصلاح الأراضي، لكن لم يعرف هذا الإصلاح النتائج المرجوة منه، فقد تم التخلي عن معظم الأراضي إما لإنتقال الفلاحين من الريف إلى المدينة أو عن طريق تغيير وجه الأرض ليأتي قانون 1987 المتمثل في إنشاء مستثمرات فلاحية، وهنا تنازلت الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزارع ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين

عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، ومن نتائج هذا الإصلاح أنه فشل لظهور نزاعات بين الفلاحين المشتركين في أرض واحدة المستفيدين من المستثمرات الجماعية.

المرحلة الثانية (1990-1999): والتي يمكن أن نسميها مرحلة العبور أو مرحلة الانتقال من إقتصاد إداري مخطط إلى إقتصاد رأسمالي حر، من خلال مجموعة من الإصلاحات تعلقت جلها بالعقار الفلاحي أهمها قانون التوجيه العقاري الذي دعي إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى ملاكها الأصليين في إطار الأمر 70-71 المتضمن الثورة الزراعية.

المرحلة الثالثة (2000-2017): ونعتبرها مرحلة الإنتعاش حيث عرف القطاع إهتماما بالغا من جانب تطوير وتكثيف الإنتاج النباتي والحيواني وكذلك من خلال الدعم المالي الضخم الذي تجسد في وضع المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية، الذي انقسم بدوره إلى ثلاث برامج تمثل البرنامج الأول في الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2015)، تهدف كل هذه البرامج إلى تنويع الإنتاج النباتي الحيواني وربط الريف بالمدينة عن طريق المسالك الريفية، السكن الريفي والكهرباء الريفية كل هذه الأهداف تم تحقيقها وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نجاح السياسة المنتهجة المتمثلة في المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية، واستمرت الدولة الجزائرية في تحقيق نفس الأهداف من خلال المخطط الخماسي الجديد (2015-2019) المتعلق بالنموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030.

3-من خلال السياسة الفلاحية المطبقة أصبح القطاع الفلاحي يتميز بالتطور في الإنتاج وكذا التنوع، حيث لم يعد يقتصر هذا الأخير على إنتاج القمح والبقول الجافة، بل تعدى إلى مختلف الخضروات والفواكه وحتى الإنتاج الحيواني من البقر، الغنم، الماعز وخاصة الدجاج حيث أصبحت اللحوم البيضاء متوفرة بشكل كبير عن السابق.

4-ظهور بعض العراقيل التي حالت دون تحقيق النتائج المرجوة في القطاع الفلاحي وهي:

- البيروقراطية وانتشار الرشوة في المصالح المعنية (الإدارات، البنوك)مما أدى بالفلاحين إلى العزوف عن الاستثمار في هذا القطاع.
- إنعدام الرقابة الفعلية.

- صرف الأموال في أغراض لا علاقة لها بالفلاحة من قبل الفلاحين وكذا المسيرين.

التوصيات:

حرصنا على ختام بحثنا هذا بمجموعة من التوصيات نرى أنها ضرورية لتعزيز مكانة القطاع الفلاحي ضمن أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر لأهميته البالغة، في توفير الغذاء باعتباره المصدر الوحيد الذي يوفر الأمن الغذائي للوطن ولما لا الإكتفاء الذاتي، و بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج رأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية في هذا المجال:

1-العمل على تحديد وتقييم الإمكانيات المتاحة في القطاع الفلاحي والتي يمكن الإعتماد عليها في تأمين حاجياته الغذائية، ويتم ذلك بالتحديد والتقييم لمختلف الإمكانات الطبيعية، البشرية والمالية.

2-تسهيل شروط الاستثمار في القطاع الفلاحي.

3-توسيع نشاط القطاع وتنويعه.

4-محاولة تكامل القطاع الصناعي بالفلاحي بتشجيع تطوير الصناعات القائمة على الإنتاج الفلاحي.

5-عصرنة هياكل القطاع لمجارات التطور التكنولوجي في بعض المناطق.

6-السعي إلى التقليل من الواردات الغذائية.

7-الحث على الإستغلال العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة بشكل يحقق الإكتفاء الذاتي في مجال المواد الغذائية، وهذا بتطوير وتنمية الزراعات الضرورية المرتبطة بالإحتياجات الفرد اليومية.

8-العمل على تطوير التوازن التجاري الغذائي عن طريق مساهمة الإنتاج الفلاحي في تغطية الطلب الوطني من السلع الغذائية.

9-التقييم المرحلي للسياسات الفلاحية المطبقة بحصر النتائج المحققة والعقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف.

10-الإهتمام بالتسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الفلاحية.

11-رفع مستوى الإنتاجية للقطاع الفلاحي والعمل على تطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات الغذائية.

12-تشجيع القطاع الخاص بالمبادرة والمشاركة بدرجة كبيرة وفعالة في التنمية الفلاحية.

13-ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث والإرشاد في الميدان الفلاحي.

14-ضروة الإستمرار في الإصلاحات الفلاحية بمحاولة تجاوز العقبات التي تعترض المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية والريفية لأنه السبيل الوحيد لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

آفاق البحث:

بعد معالجة إشكالية بحثنا المتمثلة في مساهمة السياسات التنموية الفلاحية في الاقتصاد الوطني، ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا، ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية منها:

- آليات تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر في ظل الموارد المتوفرة.
- نحو استراتيجية جديدة من أجل تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.
- التطور التكنولوجي والتنمية الفلاحية.

إن السياسة الفلاحية على هذا المستوى هي فكرة قوية إذا نجحت في الإنتقال من نظام الإنتاج الاستهلاكي نحو التصدير أي من فلاح منتج إلى منتج ومصدر.

وأخيرا في نهاية هذا البحث نقول: **«هذا إجهادنا، ويحتاج إلى التصويب فإن أصبنا فمن الله، وإن أخطأنا فمن أنفسنا وحسبنا أننا اجتهدنا».**

قائمة المراجع والملاحق

قائمة المراجع

الكتب:

1-أحمد مندور، أحدم رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، مطابع الأمل بيروت، لبنان، سنة 1990.

2-السيد مُحَّد أحمد السيريني، **الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية، غذائية وبيئية)**، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، سنة2011 .

3-حسيين عبد العزيز، **اقتصاديات الموارد**، دار النشر زهراء الشرق، سنة1996 .

4-رقية خلف، حمد الجبوري، **السياسات الزراعية واثرها في الأمن الغذائي في البلدان النامية**، مركز دراسات البحث العربية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ماي .2012

5-سالم توفيق النجفي، **رؤية اقتصادية معاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، اكتوبر.1993

6- عبد الوهاب محمود المصري، **في سبيل تنمية بديلة**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، طبعة .2002

7- علي هارون، **أسس الجغرافيا الاقتصادية**، دار النشر مدينة مصر، القاهرة، سنة2006.

8- كمال بكري، محدود يونس، عبد النعيم مبارك، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1996.

9- مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر والتوزيع، سنة2007.

10- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق ماي**، سنة 2012.

11- وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، **الثورة الزراعية**، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، الأمانة العامة، المرسوم رقم75/08.

الموسوعات:

1- عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، سنة 1986.

اطروحات الدكتوراه:

1- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي والتبعية**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2008,/2007

2- هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإستغلال للفترة 1974-2012**، رسالة دكتوراه فرع اقتصاد كمي، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011.

رسائل الماجستير:

1- جلولي مُحَّد، **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد التنمية، دراسة حالو ولاية سعيدة، جامعة ابن خلدون تيارت، السنة الجامعية 2010-2011.

2- سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، السنة الجامعية 2006-.2007

3- عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر -دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية المستدامة 2000-2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2010-2011.

4- هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر، الفترة (2000-2006)**، نموذج تطبيقي للمخطط لولاية سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-، السنة الجامعية 2006-2007.

5- بن معمر رابح، **قواعد وآليات التهيئة والتعمير في مجال الأراضي الفلاحية**، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع القانون العقاري، جامعة الجزائر01، بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2013-2014.

المجلات العلمية:

1- أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، **تقويم تطور السياسة المالية للجزائر (1962-2019)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 07، المجلد الثاني، أفريل 2017،

2- إسماعيل عرباجي، **الفلاحة وطرق نجاحها في الجزائر**، مجلة جديد الإقتصاد، العدد 7، ديسمبر 2012

3- أمال خنقاوي ، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو والإنعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة انعاكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، بتاريخ 12/11 مارس 2013.

4- بابا عبد القادر، عدة عابد، **السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**، مجلة نور للدراسات الإقتصادية، العدد 04، جوان 2017.

5- بابوش حميد، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية**، دراسة تحليلة للفترة(2000-2015)، مجلة دفاتر جوادكس، العدد 06، سبتمبر 2016.

6- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، جامعة الجزائر.

7- بيدي مداني، **الإعتماد الإيجاري وتمويل الفلاحة الجزائرية**، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة الدولية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، مجلد 3 سنة 2012.

8- حاوشين ابتسام، **السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية والدراسات، العدد 06.

9- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-، يوم 24/23 نوفمبر 2014.

10- عماري زهير، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكاليات الاكتفاء الذاتي- أين الخلل- دراسة قياسية منذ 1980**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع واستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-، 24/23 نوفمبر 2014.

11- مُحَّد بويهي، **استراتيجية التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مجلة علمية محكمة دورية، العدد 01، سنة2012.

12- مُحَّد غردي، بن نير نصر الدين، **تطور السياسات الفلاحية وأهم النتائج المحققة منها**، مجلة الإدارة وتنمية البحوث والدراسات، العدد 10.

13- محمودي عبد العزيز، **تسوية عقود التنازل الفلاحية في ظل سريان القانون 03/10 المؤرخ في 2010/08/15**، والمتعلق بالإمتياز الفلاحي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد04، جامعة سعد دحلب- بليدة-.

14- مختاري مليكة، **التحول نحو اقتصاد السوق-دراسة مقارنة-**، مجلة الجزائر في الإقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي2017، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة مصطفى اسطنبولي- معسكر-.

15- مريم شطبي محمود، **أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري**، قراءة في تطورات أسواق الطاقة، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر بالعلوم الإسلامية، يوم 14 ماي .2015

16- مفتاح صالح، رحال فاطمة، **دور البرامج الوطنية لتطور الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، يوم 13 مارس .2013

17- فريد عبة، **تقييم السياسات العقارية في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية**، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية، جامعة سكيكدة، العدد 20، ديسمبر 2016.

كرمي مليكة، **واقع وآفاق الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية + دراسة مقارنة لبعض الدول الخاسرة** والرابحة ، جامعة البليدة .02

18- ناصر بو غزيز، منصف بن خديجة، **النموذج الإقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد**، مجلة الدراسات الإقتصاديةو المالية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي- الجزائر، العدد 10، الجزء الثاني 2017.

19- نبيل بوفليح، **دور سياسة الإنعاش الإقتصادي لدعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف رقم24/23 نوفمبر 2014.

قوانين:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15 المؤرخة في 1963./03/22

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 97 المؤرخة في 30 نوفمبر 1971 ص.1642

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية العدد 34 المؤرخة في أوت 1983.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 المؤرخة في 09 ديسمبر .1987

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 49 المؤرخة في 1990./11/18

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 المؤرخة في 03 أوت .2008

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 المؤرخة في 16 أوت 2010.

مواقع إلكترونية:

1- www.tassili.algerie.com

2- www.ons.dz

3- www.Echorouk.com

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01

Evolution des productions des cultures herbacées en Qx

Désignation	2000 - 2001			2001 - 2002			2002 - 2003		
	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement
Céréales									
- Blé Dur	85.000	926.000	11	78.000	425.000	5,45	82.480	1.178.760	14,29
- Blé Tendre	95.000	760.000	08	68.415	383.810	5,61	87.023	1.156.500	13,29
- Orge	94.995	950.000	10	43.262	178.878	4,13	79.158	950.100	12
- Avoine	8.997	72.000	08	7.000	36.590	5,23	14.943	134.000	8,97
Cultures maraîchères	8.100	1.289.350	159,18	6.790	1.340.000	197,35	8.364	1.786.500	213,60
Dont -Tomates	90	10.800	120	318,75	74.275	233	406	46.357	114,18
Dont - Pomme de Terre	4.100	428.400	105	2.600	356.200	137	2.957	729.725	246,78
Légumes Secs									
- Pois Chiches	05	06	1,20	84	336	4	25	170	6,8
- Lentilles	220	743	3,38	142	748	5,27	133	738	5,55
- Haricot	10	40	4	-	-	-	-	-	-
Fourrages									
- Sec	29.417	426.520	14,50	77.375	647.478	8,37	26.875	1.026.790	38,21
- Vert	3.600	23.480	06,50	9.603	191.585	19,95	12.625	869.210	68,85
T o t a l									

الملحق رقم02

Evolution des productions des cultures herbacées en Qx

Désignation	2001 - 2002			2002 - 2003			2003 - 2004		
	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement
Céréales									
- Blé Dur	78.000	425.000	05,45	82.480	1.178.760	14,29	69.881	987.161	14,13
- Blé Tendre	68.415	383.810	05,61	87.023	1.156.500	13,29	87.803	1.024.848	11,67
- Orge	43.262	178.878	04,13	79.158	950.100	12	94.417	1.328.350	14,07
- Avoine	7.000	36.590	05,23	14.943	134.000	8,97	14.899	176.023	11,81
Cultures maraîchères	6.790	1.340.000	197,35	8.364	1.786.500	213,60	9.193,50	**2.128.436**	231,52
Dont -Tomates	318,75	74.275	233	406	46.357	114,18	350	**,50**	300
Dont -P. de Terre	2.600	356.200	137	2.957	729.725	246,78	3.240	105.000	205,63
								666.250	
Légumes Secs									
- Pois Chiches	84	336	4	25	170	6,8	50	350	07
- Lentilles	142	748	5,27	133	738	5,55	75	475	06,33
- Haricot	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Fourrages									
- Sec	77.375	647.478	8,37	26.875	1.026.790	38,21	33.900	1.155.000	34,07
- Vert	9.603	191.585	19,95	12.625	869.210	68,85	18.900	1.174.600	62,15
T o t a l	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الملحق رقم03

Evolution des productions des cultures herbacées en Qx

Désignation	2002 - 2003			2003 - 2004			2004 - 2005		
	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement
Céréales									
- Blé Dur	82.480	1.178.760	14,29	69.881	987.161	14,13	47.999	265.910	5,34
- Blé Tendre	87.023	1.156.500	13,29	87.803	1.024.848	11,67	48.521	264.458	5,45
- Orge	79.158	950.100	12	94.417	1.328.350	14,07	48.000	342.000	7,12
- Avoine	14.943	134.000	8,97	14.899	176.023	11,81	5.480	27.632	5,04
Cultures maraîchères									
Dont -Tomates	8.364	1.786.500	213,60	9.193,50	**2.128.436,**	231,52	9.600	2.008.193,5	209,18
Dont - P. de Terre	406	46.357	114,18	350	**50**	300	421,50	0	199,21
	2.957	729.725	246,78	3.240	105.000	205,63	4.240	83.967,50	228,05
					666.250			966.955	
Légumes Secs									
- Pois Chiches	25	170	6,8	50	350	07	268	155	0,58
- Lentilles	133	738	5,55	75	475	06,33	286	130	0,45
- Haricot	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Fourrages									
- Sec	26.875	1.026.790	38,21	33.900	1.155.000	34,07	43.373	131.800	3,04
- Vert	12.625	869.210	68,85	18.900	1.174.600	62,15	4.840	18.200	3,76
T o t a l	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الملحق رقم04

Evolution des productions des cultures herbacées en Qx

Désignation	2003 - 2004			2004 - 2005			2005 - 2006		
	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement
Céréales									
- Blé Dur	69.881	987.161	14,13	47.999	265.910	5,34	80.690	794.884	10,92
- Blé Tendre	87.803	1.024.848	11,67	48.521	264.458	5,45	83.677	584.665	07,58
- Orge	94.417	1.328.350	14,07	48.000	342.000	7,12	102.650	1.023.158	11,61
- Avoine	14.899	176.023	11,81	5.480	27.632	5,04	25.983	169.714	07,69
Cultures maraîchères	9.193,50	**2.128.436**	231,52	9.600	2.008.193,	209,18	11.322	2.300.698,5	203,21
Dont -Tomates	350	**,50**	300	421,50	50	199,21	371,75	0	173,19
Dont - P. de Terre	3.240	105.000	205,63	4.240	83.967,50	228,05	5.120	64.385	230,47
		666.250			966.955			1.180.000	
Légumes Secs									
- Pois	50	350	07	268	155	0,58	500	2.500	5
Chiches	75	475	06,33	286	130	0,45	490	1.960	4
- Lentilles	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- Haricot									
Fourrages									
- Sec	33.900	1.155.000	34,07	43.373	131.800	3,04	57.791	1.202.900	20,81
- Vert	18.900	1.174.600	62,15	4.840	18.200	3,76	10.000	220.000	22
T o t a l	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الملحق رقم05

Evolution des productions des cultures herbacées en Qx

Désignation	2005 - 2006			2006 - 2007			2007 - 2008		
	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement
Céréales									
- Blé Dur	80.690	794.884	10,92	81.452	894.583	10.98	36.980	228.860	06.18
- Blé Tendre	83.677	584.665	07,58	87.455	906.415	10.36	25.990	101.955	03.92
- Orge	102.650	1.023.158	11,61	96.915	1.109.428	11.45	24.500	140.500	05.73
- Avoine	25.983	169.714	07,69	24.683	246.830	10	7.000	14.500	02.07
Cultures maraîchères	11.322	2.300.698,	203,21	9 300	3 131.835,50	336,76	8.570	2.228.200	260
Dont -Tomates	371,75	50	173,19	400	116.000	290	250	75.000	300
Dont - P. de Terre	5.120	64.385	230,47	4 020	925.387,5	230,19	2500	600.000	240
		1.180.000							
Légumes Secs									
- Pois	500	2.500	5	50	250	05	200	500	02.50
Chiches	490	1.960	4	234	1.053	04,50	200	400	02
- Lentilles	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- Haricot									
Fourrages									
- Sec	57.791	1.202.900	20,81	30 097	936 898	31,13	22.600	452.000	20
- Vert	10.000	220.000	22	4 903	147 227	30,03	7.185	179.625	25
T o t a l				-	-	-	-	-	-

الملحق رقم06

Effectifs du cheptel par espèce et par tête2005/2006

- ✓ **OVINS** 2300756
  - * Dont Brebis 1677005
- ✓ **BOVINS** 55385
  - * Dont Vaches Laitières 33005
- ✓ **CAPRINS** 194876
  - * Dont Chèvres 115431
- ✓ **VOLAILLES** (Sujet)
  - * Dont
    - o Poulets de Chair 5778025
    - o Poules Pondeuses 100000
    - o Dindes 325000
- ✓ **APICULTURE**
  - * Nombre de ruches 7419

16.8 *Principales productions animales*

Désignation	***Quantité***
Viandes Rouges dont :	311103
- Viande ovine (Qx)	269588
- Viande bovine (Qx)	26894
Viande Blanche (*QX)*	120505
-	
- Œufs (10^3unité)	18992,1
- *- Miel (Kg)*	32043
- *- Lait (HL)*	1320920
- *- Laine (Qx)*	24900
-	

الملحق رقم07

Evolution des productions des cultures herbacées en Qx

Désignation	2011-2012			2012-2013			2013 - 2014		
	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement	Superficie	Production	Rendement
Céréales									
- Blé Dur	120.023	2.280.600	19	109.079	2.127.500	19,5	97.971	1.579.000	16,11
- Blé Tendre	79.964	1.280.400	16	69.074	1.070.500	15,5	50.000	480.700	9,614
- Orge	100.313	1.650.000	16,45	124.196	2.743.000	22,08	67.514	850.000	12,58
- Avoine	16.207	149.000	9,19	14.017	182.221	13	10.010	90.300	9,02
Cultures maraîchères	10.560,50	3.498.614,8	331,29	12.588,3	4.190.169,6	332,86	11.453,65	3.718.183	324,62
Dont -Tomates	300	81.000	270	280	78.400	280	300	84.000	280
Dont - P. de Terre	4.886,50	1.342.774,8	274,79	5.428,38	1.498.369,4	276,03	5.074,81	1.451.643	286,04
Légumes Secs									
- Pois	116	812	07	200	1.600	08	280	850	3,03
Chiches	242	2.000	08,26	598	5.740	9,60	520	3.600	6,92
- Lentilles	1.000	3.000	03	-	-		100	500	5
- Fèves									
Fourrages									
- Sec	33.000	1.502.900	45,54	29.933	1.524.600	50,93	30.190	746.600	24,73
- Vert	7.970	372.555	46,74	8.970	475.400	52,10	7.965	203.400	25,53
T o t a l									

الملحق رقم 08

Evolution des cultures permanentes de 2000 – 2004

Désignation		Abricots	Pommes	Autres	Amandes	Raisins	Olives
2000	Super (Ha)	346,34	488,08	686,98	607,55	489;83	303
	Prod (Q)	4200	10900	13774	2900	5000	2150
	Rend (Q/H)	24,34	25,86	24,14	05,38	10,22	06,57
2001	Super (Ha)	510,84	682,39	1080,90	686	514,83	387
	Prod (Q)	7906	18500	20223	41410	6260	2420
	Rend (Q/H)	15,04	28,31	15	6,08	12,17	05,50
2002	Super (Ha)	783,84	1406,89	2348,9	862,50	524,83	502
	Prod (Q)	8225	20235	27899	4941	7800	2080
	Rend (Q/H)	11,82	17,24	11,10	5,67	14,88	03,18
2003	Super (Ha)	1405,84	1959,89	4568,9	1498,5	739,08	883
	Prod (Q)	9200	21823	33767	8613	9050	2520
	Rend (Q/H)	80	69,28	36,88	22,08	25,86	07,13
2004	Super (Ha)	1859,75	2468,50	6081,25	2238	852	1265
	Prod (Q)	10550	23905	41570	9535	12100	4231
	Rend (Q/H)	45,87	46,14	45,38	21	30,25	12

Effectifs du cheptel par espèce et par tête

- ✓ **OVINS** 868.033
  - * Dont Brebis 446.163
- ✓ **BOVINS** 39.866
  - * Dont Vaches Laitières 18.347 dont BLM 3.724
- ✓ **CAPRINS** 123.645
  - * Dont Chèvres 66.060
- ✓ **VOLAILLES**
  - * Dont Poulets de Chaires 227.800
  - Poules Pondeuses 35.035
  - Dindes 7.300

Principales productions animales

Désignation	***Quantité***
• ***Viandes Rouges dont :***	*49.723*
- Viande ovine (Qx)	*36.674*
- Viande bovine (Qx)	*3.185*
• ***Viande Blanche (****QX)*	*20.521*
- Œufs (unit")	*6.167.000*
- Miel (Kg)	*35.360*
- Lait (HL)	*652.270*
- Laine (Qx)	*9.042*

الملحق رقم09

Evolution des cultures permanentes de 2011 -2012

Désignation		Abricots	Pommes	Autres	Amandes	Raisins	Olives
2008	Super (Ha)	2.511,50	3.426	7.673	2.953	1.028	2.019
	Prod (Q)	3.600	35.910	8.734	12.880	21.000	7.450
	Rend (Q/H)	4,90	30,63	42,18	16	39,62	15,43
2009	Super (Ha)	2.493	3.404	7.618	3.069	1.028	2.254,50
	Prod (Q)	8.325	109.800	124.235	10.465	21.200	25.560
	Rend (Q/H)	25	50	40,62	13	40	17,61
2010	Super (Ha)	2.493	3.404	7.618	3.069	1.028	2.254,50
	Prod (Q)	25.655	119.790	133.357	9.660	22.290	32.850
	Rend (Q/H)	35	53,77	43,14	12	42,06	18,25
2011	Super (Ha)	2.493,50	3.404	7.659	3.087	1.028	2.630
	Prod (Q)	40.545	207.700	189.002	8.855	24.800	48.750
	Rend (Q/H)	51	62	49,76	11	46,79	19,5
2012	Super (Ha)	2493,50	3404	7659	3087	1028	2889,75
	Prod (Q)	25440	217750	179278	9700	26500	43200
	Rend (Q/H)	32	65	47,20	12,05	50	16

NB/ Productions et rendements des superficies en rapport seulement.

16.7 Cheptel

Effectifs du cheptel par espèce et par tête

- ✓ **OVINS** 2.071.424
  - * Dont Brebis 1.211.845
- ✓ **BOVINS** 46.468
  - * Dont Vaches Laitières 26.186
- ✓ **CAPRINS** 223.399
  - * Dont Chèvres 114.241
- ✓ **VOLAILLES** (Sujet)
  - * Dont
    - o Poulets de Chair 4.574.813
    - o Poules Pondeuses 55.845
    - o Dindes 340.200

الملحق رقم10

Répartition Générale des Terres au 31.12.2005

Désignation	Répartition des Terres	Superficie
Surface agricole utile	Terres labourables	601.189,75
	Cultures permanentes	104.369,25
	Dont irriguée	20.924
S.A.U.	Total (1)	705.559
Pacages et parcours	Total (2)	389.450
Terres improductives des exploitations	Total (3)	39.790
S.A.T.	(1+2+3)	1.134.799
Forêts		142.966
Terres alfatières	Total (5)	332.938
Terres utilisées pour l'agriculture (1+2+3+4+5)		1.610.703
Autres terres improductives	Total (6)	397.961
Total (1+2+3+4+5+6)		2.008.664

الملحق رقم11

Evolution des cultures permanentes de 2001– 2005

Désignation		Abricots	Pommes	Autres	Amandes	Raisins	Olives
2001	Super (Ha)	510,84	682,39	1.080,90	486	514,83	387
	Prod (Q)	7.906	18.500	20.223	41.410	6.260	2.420
	Rend (Q/H)	15,04	28,31	15	6,08	12,17	05,50
2002	Super (Ha)	783,84	1.406,89	2.348,90	862,50	524,83	502
	Prod (Q)	8.225	20.235	27.899	4.941	7.800	2.080
	Rend (Q/H)	11,82	17,24	11,10	5,67	14,88	03,18
2003	Super (Ha)	1.405,84	1.959,89	4.568,90	1.498,50	739,08	883
	Prod (Q)	9.200	21.823	33.767	8.613	9.050	2.520
	Rend (Q/H)	80	69,28	36,88	22,08	25,86	07,13
2004	Super (Ha)	1.859,75	2.468,50	6.081,25	2.238	852	1.265
	Prod (Q)	10.550	23.905	41.570	9.535	12.100	4.231
	Rend (Q/H)	45,87	46,14	45,38	21	30.25	12
2005	Super (Ha)	2.349,75	3.264,50	7.030,25	2.626	1.004	1.533
	Prod (Q)	17.685	30.659	39.376	13.226	14.300	4.765
	Rend (Q/H)	45	43	22,38	20,89	35,75	15,62

NB/ Productions et rendements des superficies en rapport seulement .

13.6 Cheptel

Effectifs du cheptel par espèce et par tête

- ✓ **OVINS** 878.771
  - * Dont Brebis 472.050
- ✓ **BOVINS** 36.373
  - * Dont Vaches Laitières 18.570
- ✓ **CAPRINS** 125.673
  - * Dont Chèvres 70.569
- ✓ **VOLAILLES**
  - * Dont Poulets de Chaires 536.000
  - Poules Pondeuses 132.000
  - Dindes 17.000

Principales productions animales

Désignation	***Quantité***
• ***Viandes Rouges dont :***	*142.280*
- Viande ovine (Qx)	*96.687*
- Viande bovine (Qx)	*14.007*
• ***Viande Blanche (****QX)*	*34.656*
- Œufs (unit")	*6.220.000*
- Miel (Kg)	*160*
- Lait (HL)	*535.570*
- Laine (Qx)	*9.800*

الملخص:

عرفت السياسة الفلاحية في الجزائر عدة اصلاحات منذ الإستقلال إلى غاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، تمثلت هذه الإصلاحات في التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ثم اعادة الهيكلة وأخيرا المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، لتواجه بعدها السياسة الفلاحية عملية التحول من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والذي أثر على القطاع الفلاحي خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، مما دفع بالدولة إلى اتخاذ اجراءات لصالح القطاع تمثلت في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي اعطى من خلاله اهتماما خاصا بالقطاع الفلاحي خاصة في مجال دعم الإنتاج الفلاحي بفروعه النباتي والحيواني، وهو ما أعطى نتائج معتبرة شجع الدولة على مواصلة هذه الإصلاحات من خلال تطبيق برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي في إطار برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفي، وفعلا نجحت الدولة الجزائرية في تحقيق تنمية فلاحية مقارنة بالسنوات السابقة، مما جعلها تفكر في الإعتماد على هذا القطاع الحيوي لرفع التنمية الإقتصادية ككل.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، التنمية الإقتصادية.

Résumé :

La politique agricole algérienne a connu plusieurs réformes de puis l´endépendance jusqu'à la première décennie du XXe ^{Emme} siècle, l'autogestion , la révolution agraire la restructuration et enfin les investisseurs paysans collectifs et individuels, la politique agricole passe alors par le passage de l ´économie socialiste à l'économie libérale, ce qui a, affecté secteur agricole durant la dernière décennie du XX^{e} siècle et conduit l'état à prendre des mesures en faveur du secteur représenté dans la mise en œuvre du plan national de développement agricole à partir de l'année 2000 qui accordait une attention particulière au secteur agricole, la production agricole et ses branches ont été soutenues par les branches agricoles et animales, ce qui a permis au pays de poursuivre ces réformes à travers la mise en œuvre des programmes de développement agricole et rural dans le cadre du plan national de développement cela a permis à l'état de réaliser les résultats exsufflés de la politique agricole adaptée aux années précédents tout en envisageant de ce secteur un moteur de développement économique.